وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة –
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير المرجع : ...../2015

الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية وبنوك

مذكرة بعنوان :

دور السياسة المالية في رفع مستوى التشغيل في الجزائر
دراسة قياسية للفترة من 1990–2014

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك

من إعداد الطالبة:

- وردة بلغيث

إشراف الأستاذ:

- أبو بكر بوسالم

لجنة المناقشة:

الرقم	اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
1	محمد بوطلاعة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	رئيسا
2	زواري فرحات سليمان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مناقشا
3	أبو بكر بوسالم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:2015/2014

شكر و عرفان:

نحمد الله ونشكره ونثني عليه كما ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه أن أنعم علينا بنعمة العلم ووهبنا الصبر والتدبير، نشكره عز وجل الذي مكننا من تخطي المصاعب وأنار لنا درب التوفيق وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع.

لا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الخاص وامتناني العميق بالرغم من أن عبارات وكلمات الشكر لا تكفي لاعطاءه حقه ، إلى من كان دائما عونا لي بتوجيهاته ونصائحه

إلى من وقف بجانبي خطوة بخطوة حتى آخر لحظة لإتمام هذا العمل

إلى أستاذي المشرف الذي تفضل علي بقبوله الإشراف على هذه المذكرة للأستاذ الفاضل

****أبو بكر بوسالم****

وأدعو الله أن يجعل كل مجهوداته في ميزان حسناته.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن اشكر كل من قدم لي العون والدعم سواءا من قريب أو من بعيد.

إهـداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى قرة عيني وبهجة قلبي

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها وأكسبني رضاها.

إلى الوالدة الغالية والعمة العزيزة

إلى والدي الحنون رحمه الله.

إلى إخوتي وأخواتي إلى خطيبي و عائلته.

إلى أعمامي وأخوالي وخالاتي وعائلاتهم .

إلى كل صديقاتي وأصدقائي.

إلى كل الأهل والأقارب.

وردة

الفهرس

الفهرس	الصفحة
بسملة	
شكر و عرفان	
إهداء	
الفهرس	II
فهرس الجداول.....	V
فهرس الأشكال.....	VI
مقدمة عامة	أ- ز
الفصل الأول: السياسة المالية	
تمهيد الفصل.....	02
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.....	03
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهم مراحل تطوراتها وموقعها في الدول النامية والمتقدمة.....	03
المطلب الثاني: أهمية السياسة المالية وأهدافها.....	10
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.....	13
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.....	14
المطلب الأول: سياسة النفقات العامة.....	14
المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة.....	16
المطلب الثالث: الموازنة العامة	18
المبحث الثالث: اتجاهات السياسة المالية، العوامل المحددة لها مزاياها وصعوباتها.....	24
المطلب الأول: اتجاهات "آلية عمل" السياسة المالية.....	24
المطلب الثاني: العوامل المحددة للسياسة المالية.....	27
المطلب الثالث: مزايا وصعوبات السياسة المالية.....	28
المبحث الرابع: السياسة المالية في الجزائر.....	30

المطلب الأول: سياسة النفقات العامة بالجزائر.....	30
المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر.....	32
المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر.....	33
خلاصة الفصل.....	35
الفصل الثاني: سياسة التشغيل	
تمهيد الفصل.....	37
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل	38
المطلب الأول: ماهية التشغيل.....	38
المطلب الثاني: مفهوم سياسة التشغيل وأهدافها.....	43
المطلب الثالث: أنواع سياسة التشغيل والأطر القانونية والتنظيمية لها.....	45
المبحث الثاني: أسس وأبعاد وعوامل تفعيل ونجاح سياسة التشغيل.....	48
المطلب الأول: أسس سياسة التشغيل.....	48
المطلب الثاني: أبعاد سياسة التشغيل.....	49
المطلب الثالث:عوامل تفعيل ونجاح سياسة التشغيل.....	50
المبحث الثالث: سياسة التشغيل بالجزائر.....	52
المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل وأهدافها بالجزائر.....	52
المطلب الثاني: آليات سياسة التشغيل بالجزائر ومعوقات نجاحها.....	53
المطلب الثالث: تقييم سياسة التشغيل في الجزائر.....	59
المبحث الرابع: تأثير السياسة المالية على مستوى التشغيل.....	62
المطلب الأول:تأثير سياسية النفقات العامة على مستوى التشغيل.....	62
المطلب الثاني: تأثير سياسة الإيرادات العامة على مستوى التشغيل.....	64
المطلب الثالث: تأثير سياسة العجز الموازني على مستوى التشغيل.....	66
خلاصة الفصل.....	67
الفصل الثالث:دراسة قياسية لدور السياسة المالية في رفع مستوى التشغيل في الجزائر	
تمهيد الفصل.....	69

المبحث الأول: تطور أدوات السياسة المالية بالجزائر.....	70
المطلب الأول: تطور النفقات العامة للدولة خلال الفترة(1990-2014).....	70
المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة(1990-2014).....	73
المطلب الثالث: الموازنة العامة للدولة خلال الفترة(1990-2014).....	75
المبحث الثاني: وضعية التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1990-2014).....	79
المطلب الأول: تطور معدلات التشغيل خلال الفترة(1990-1999).....	79
المطلب الثاني: تطور معدلات التشغيل خلال الفترة(2000- 2009).....	81
المطلب الثالث: تطور معدلات التشغيل خلال الفترة(2010- 2014).....	82
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.....	84
المطلب الأول: اختبار الفرضية الفرعية الأولى.....	85
المطلب الثاني: اختيار الفرضية الفرعية الثانية.....	86
المطب الثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.....	87
المطلب الرابع: اختيار الفرضية الرئيسة.....	88
خلاصة الفصل.....	89
خاتمة عامة.....	91
قائمة المصادر و المراجع.....	95
الملاحق.....	102
الملخص	

فهرس الجداول:

جدول رقم	المحتوى	الصفحة
(II-1)	أجهزة و برامج التشغيل	57
(III-1)	تطورات النفقات العامة خلال 1990-2014	70
(III-2)	تطورات الإيرادات العامة خلال 1990-2014.	72
(III-3)	تطور الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1990-2014	74
(III-4)	تطور معدلات التشغيل خلال الفترة 1990-1999	77
(III-5)	تطور معدلات التشغيل خلال الفترة 2000-2009	79
(III-6)	تطور معدلات التشغيل خلال الفترة 2010-2014	81
(III-7)	اختبار جذر الوحدة	82
(III-8)	اختبار جذر الوحدة	82
(III-9)	تحليل نتائج الانحدار المتعددة لاختبار دور"النفقات العامة" في رفع مستوى "التشغيل".	83
(III-10)	تحليل نتائج الانحدار المتعددة لاختيار دور (الإيرادات العامة في رفع مستوى (التشغيل).	84
(III-11)	تحليل مستوى الانحدار المتعددة لاختبار دور "عجز الموازنة" في رفع المستوى التشغيل"	85
(III-12)	تحليل مستوى الانحدار المتعددة لاختبار دور "السياسة المالية" في رفع المستوى التشغيل"	86

فهرس الأشكال:

شكل رقم	المحتوى	الصفحة
(I-01)	السياسة المالية التوسعية	25
(I-02)	السياسة المالية الانكماشية	26
(III-4)	تطور معدلات التشغيل والبطالة خلال 1990-1999.	78
(III-5)	تطور معدلات التشغيل خلال الفترة 2000-2009.	80
(III-6)	تطور معدلات التشغيل خلال الفترة 2010-2014.	81

المقدمة العامة

مقدمة:

يحتل التشغيل مكانة هامة في اقتصاديات الدول وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي والواقع الاقتصادي خير دليل على ذلك حيث أن دول العالم تتسابق للحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى رفع مستويات التشغيل وتعتبر الجزائر واحدة من بين هذه الدول التي سعت جاهدة للوصول إلى تغطية أكبر قدر ممكن من طلبات العمل سنة بعد أخرى، وذلك من خلال تسطير مخططات وإدراج برامج للرفع من معدلات التشغيل فخلال السبعينات وبداية الثمانينات كان الاقتصاد الجزائري يشهد استثمارات واسعة أدت إلى امتصاص الأيدي العاملة بمستويات عالية ومع انخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من الثمانينات انخفضت مستويات التنمية وتقلصت معدلات التشغيل، وبذلك عرفت البطالة ارتفاعا حادا عانى منه الاقتصاد الجزائري، وكان لبرنامج التعديل الهيكلي الذي تبنته الجزائر خلال فترة التسعينات آثار جد سلبية أدت إلى تسريح جماعي للعمال قصد تقليص الإنفاق العمومي الذي يعتبر إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تستحوذ على مكانة هامة من بين السياسات الاقتصادية الأخرى وذلك لأنها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني ويعد التشغيل والتوظيف أهم وأبرز هذه الأهداف حيث تؤثر السياسة المالية تأثيرا فعالا على هيكل الاقتصاد الوطني، ويتجلى هذا التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية لأفراد المجتمع،وبذلك استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (1990-2014) العديد من أدوات تلك السياسة والتي استهدفت في مجملها زيادة معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وبالتالي الحد من العديد من المشاكل وتحقيق الزيادة في معدلات التشغيل بالجزائر.

الإشكالية:

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها والتي يعد التشغيل واحدا من أبرز هذه الأهداف التي تعمل جاهدة على الرفع من مستواه وعليه ومن كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما هو **دور السياسة المالية في رفع مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1990- 2014)؟**

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وقصد إعطاء صورة أوضح لها نقوم بتقسيم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك دور لسياسة النفقات العامة في رفع مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)؟
- هل هناك دور لسياسة الإيرادات العامة في رفع مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990- 2014)؟
- هل يوجد دور لسياسة عجز الموازنة العامة في رفع مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)؟

- **الفرضيات:**

سنحاول طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- هناك دور للسياسة المالية في رفع مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1990-2014)؛

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى:

- هناك دور لسياسة النفقات العامة في رفع مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)؛

الفرضية الفرعية الثانية:

- هناك دور لسياسة الإيرادات العامة في رفع مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1990-2014)؛

الفرضية الفرعية الثالثة:

- هناك دور لسياسة عجز الموازنة العامة في رفع مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1990-2014)؛

أهمية الموضوع:

يكتسب هذا الموضوع محل الدراسة أهمية بالغة وكبيرة كونه يقدم لنا صورة واضحة حول المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية والجزائر واحدة من تلك الدول التي اهتمت بالسياسة المالية لتطوير اقتصادها,وتكمن أهمية هذه الدراسة في لفت الانتباه إلى مكانة وأهمية التشغيل في الاقتصاد الوطني وذلك كونه يزيد من القدرات الإنتاجية للدول ويعمل على دفع عجلة النمو وتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وبالإضافة إلى ذلك إبراز حاجات الاقتصاد الجزائري لمزيد من الإجراءات والتحفيزات من أجل رفع مستوى التشغيل من خلال استخدام واعتماد مختلف أدوات وأساليب السياسة المالية.

أهداف الدراسة :

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها:

- قياس دور السياسة المالية في رفع مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1990-2014)؛
- قياس دور سياسة النفقات العامة في رفع مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1990-2014)؛
- قياس دور سياسة عجز الموازنة في رفع مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1990-2014).

أسباب اختيار الدراسة :

- الميول الشخصية والرغبة في دراسة مواضيع متعلقة بالتشغيل والسياسة المالية؛
- إثراء المكتبة الجامعية بمراجع في هذا الموضوع؛
- قلة استخدام التقنيات القياسية الإحصائية الحديثة في تفسير مثل هذه الظاهرة؛
- الرغبة في معرفة مدى مساهمة سياسة التشغيل في توفير مناصب العمل؛
- الرغبة في معرفة مدى نجاح سياسية التشغيل المنتهجة في الجزائر.

حدود الدراسة

الإطار المكاني: تم دراسة حالة الجزائر.

الإطار الزماني: جرت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1990-2014.

صعوبات الدراسة:

هناك العديد من الصعوبات التي صادفتنا خلال دراستنا منها:

1- قصر الفترة المعتمدة في الدراسة؛
2- تباين البيانات والإحصاءات واختلافها من مصدر لآخر.

المنهج المستخدم:

لقد تم في هذه الدراسة الاعتماد أكثر من منهج وذلك حسب احتياجات البحث وانسجاما مع ما تقتضيه طبيعة الدراسة حيث تم استخدام المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي فاستخدام المنهج الوصفي يظهر من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية وسياسة التشغيل بينما يظهر المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى مختلف التطورات التي شهدتها السياسة المالية وأما المنهج التحليلي فيتجلى من خلال تحليل الأشكال والجداول والمعطيات الاقتصادية.

المخطط الافتراضي للدراسة:

المتغير المستقل"السياسة المالية" **المتغير التابع**

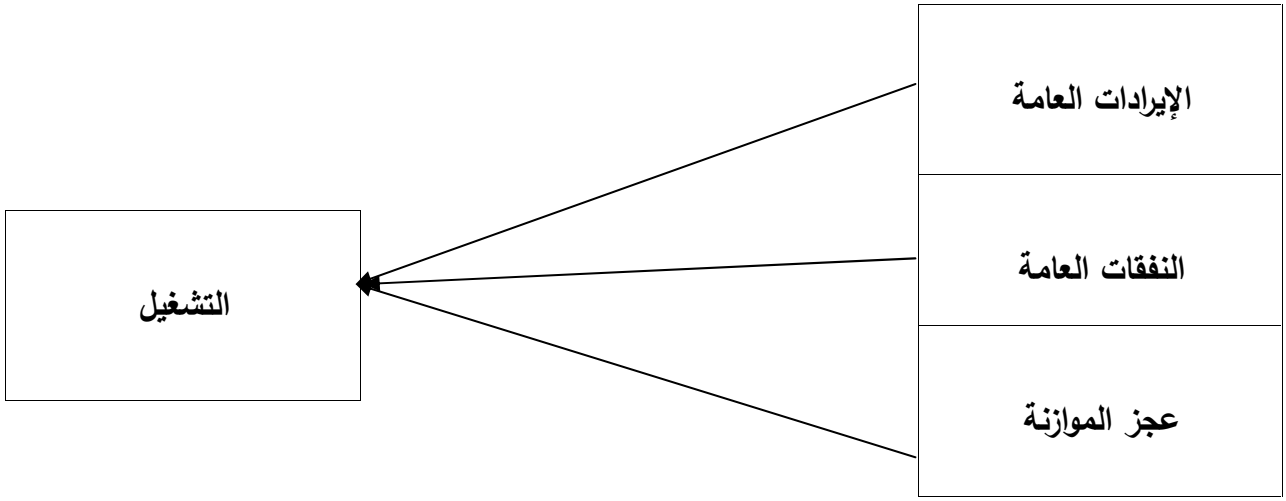

المصدر: من إعداد الطالبة .

التعريفات الإجرائية:

السياسة المالية:

إن السياسة المالية هي السياسة التي تعبر عن البرنامج الذي تخططه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.

سياسة النفقات العامة:

هي مبالغ من المال تخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة.

سياسة الإيرادات العامة:

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة.

سياسة العجز الموازني:

هي تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة.

سياسة التشغيل:

هي مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق التشغيل بغرض التحسين في أداءه والتقليص من الاختلالات التي يمكن أن تبرز أو تظهر في هذا السوق.

الدراسات السابقة:

أما بالنسبة للدراسات السابقة فهي متعددة تدرس موضوع التشغيل من عدة نواحي وهناك مواضيع أخرى تدرس السياسة المالية ومن ابرز الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها نذكر منها:

1	**درواسي مسعود،2006/2005, جامعة الجزائر.**
عنوان الدراسة	السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر1990- 2004.
هدف الدراسة	كشف التدخل الأمثل للدولة اقتطاعا وإنفاقا وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه.
نتائج الدراسة	أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. أن أدوات السياسة المالية هي من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن المالي الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.
اوجه التشابه والاختلاف	تطرقت الدراستين إلى السياسة المالية بالجزائر أما الاختلاف فقد كان في المتغير التابع حيث اعتمدت الدراسة على دراسة التوازن الاقتصادي بينما دراستنا اهتمت بجانب التشغيل.
2	**نذير ياسين، 2012/2011,جامعة الجزائر3.**
عنوان الدراسة	اثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)
هدف الدراسة	تبيان آثار أدوات السياسية المالية والنقدية على ظاهرة البطالة من خلال الفكر الاقتصادي كما تهدف إلى دراسة ظاهرة البطالة في الجزائر وتحديد أسبابها.
نتائج الدراسة	هي القدرة النسبية لكل من السياسة المالية والنقدية في الجزائر في التأثير على

	معدلات البطالة.
أوجه التشابه والاختلاف	كل من الدراستين اهتمتا بدور السياسة المالية في تخفيض البطالة ورفع التشغيل اي كانتا وجهين لعملة واحدة.
3	**أريا لله محمد، 2011/2010,جامعة الجزائر3.**
عنوان الدراسة	السياسة المالية ودرها في تفعيل الاستثمار –حالة الجزائر–
هدف الدراسة	إظهار المكانة الكبيرة للسياسة المالية بالجزائر وإبراز أهمية الاستثمار في الاقتصاد وكيفية إجراء تخفيضات لتشجيعه وجلبه.
نتائج الدراسة	لا تستطيع السياسة المالية لوحدها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ما لم تتناسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى.
أوجه التشابه والاختلاف	اهتمتا الدراستين بإظهار مكانة السياسة المالية في الجزائر ومدى أهميتها في تحقيق أهداف الدولة.
4	**شلالي فارس، 2005/2004, جامعة الجزائر.**
عنوان الدراسة	دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2004.
هدف الدراسة	معرفة الوضعية الحالية لسوق العمل بالجزائر ومعرفة دور سياسة التشغيل في إنقاص معدل البطالة خلال الفترة 2004/2001.
نتائج الدراسة	هناك اختلال في توزيع القوى العاملة المشغلة وتفاوت معدلات البطالة بين مختلف المناطق.
أوجه التشابه والاختلاف	قامت كلتا الدراستين بالتطرق إلى سياسة التشغيل بالجزائر.
5	**أحمد خير، 2006/2005 ,جامعة الجزائر.**
عنوان الدراسة	تطور التشغيل وإشكالية البطالة بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية.
هدف الدراسة	الاطلاع على إجراءات محاولة الإصلاح الاقتصادي ونتائجه ضف إلى ذلك تسليط الضوء على الإصلاحات التي حدثت في المؤسسات العمومية وأثرها على الاقتصاد الجزائري.
نتائج الدراسة	تميز التشريع والتنظيم الجزائري تنوع من لثبات فيما يخص الاستثمار.
أوجه التشابه والاختلاف	تطرقت كل من الدراستين لتطور التشغيل بالجزائر إلا أن دراستنا اهتمت بربط هذا التطور بالسياسة المالية للجزائر.

هيكل الدراسة:

تمت معالجة الدراسة في ثلاثة فصول سبقت بمقدمة عامة حيث يتناول الفصل الأول السياسة المالية وتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي كالتالي، المبحث الأول ويعالج ماهية السياسة المالية والمبحث الثاني يتضمن أدوات السياسة المالية والمبحث الثالث تناولنا فيه اتجاهات السياسة المالية العوامل المحددة لها مزاياها و صعوباتها والمبحث الرابع تم فيه التطرق إلى السياسة المالية بالجزائر.

أما الفصل الثاني فقد كان تحت عنوان سياسة التشغيل وقسم هو الآخر إلى أربعة مباحث حيث كان المبحث الأول بعنوان الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل و المبحث الثاني أسس وأبعاد وعوامل تفعيل ونجاح سياسة التشغيل وتضمن المبحث الثالث سياسة التشغيل بالجزائر أما المبحث الرابع فقد تناول تأثير السياسة المالية على مستوى التشغيل.

وجاء الفصل الثالث والأخير عبارة عن دارسة قياسية وقد جاء بعنوان دور السياسة المالية في رفع مستوى التشغيل وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول السياسة المالية خلال الفترة (1990-2014) والمبحث الثاني تطور معدلات التشغيل خلال الفترة (1990-2014) والمبحث الثالث تحت عنوان اختبار الفرضيات.

الفصل الأول

تمهيد الفصل:

لقد تجلى دور الدولة في الاقتصاد عبر العصور بالانسحاب أحيانا والتدخل المباشر في شؤون الاقتصاد أحيانا أخرى وان المتتبع لتطور السياسة المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية يرى الاختلاف الشاسع الذي عرفه موقع هذه السياسة من مدرسة لأخرى، ويرى المكانة الهامة التي تستحوذها هذه السياسة بين السياسات الاقتصادية الأخرى ذلك أنها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني وذلك بفضل أدواتها المعتمدة والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياستها الانفاقية والايرادية حيث كانت السياسة المالية المعتمدة في الجزائر قبل التسعينات سياسة مالية توسعية معتمدة على النفقات التحويلية بالدرجة الأولى، وبحلول الأزمة البترولية لسنة 1986 وما نتج عنها من نقص موارد ميزانية الدولة كان لزاما القيام بإصلاحات اقتصادية مست جوانب السياسة المالية، وتحث الإصلاحات المدعومة من المنظمات الدولية على تخفيض الإنفاق العمومي فتم الانتقال إلى اعتماد سياسة مالية انكماشية ولقد تبنت الجزائر خلال فترة التسعينات سياسة اقتصادية تختلف عن السياسات الاقتصادية المعتمدة في الستينات والسبعينات والثمانينات من نفس القرن، وتم تنفيذ هذه السياسة في إطار برامج الإصلاح المختلفة والتي استهدفت السيطرة على عجز الموازنة العامة والعمل على زيادة الإيرادات وترشيد النفقات وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية؛

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية؛

المبحث الثالث: اتجاهات السياسة المالية، العوامل المحددة لها مزاياها وصعوباتها؛

المبحث الرابع: السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

ارتبط مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف، ونظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها، سنعرج من خلال هذا المبحث إلى مفهوم السياسة المالية وأهم مراحل تطوراتها عبر النظريات الاقتصادية وواقعها في الدول النامية والمتقدمة وأهميتها وأهدافها بالإضافة إلى أهم وأبرز العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهم مراحل تطوراتها وواقعها في الدول النامية والمتقدمة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السياسة المالية وأهم مراحل تطوراتها عبر مختلف النظريات الاقتصادية والى واقعها في الدول النامية والمتقدمة.

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتقده من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة،مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي.[1]

كما تعرف السياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام، إذ تعد من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع.[2]

وتعرف بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار والاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج الوطني ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.[3]

---

[1] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر**، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007، ص7.

[2] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الجزئي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 229.

[3] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة و النظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182.

ويمكن إضافة تعريف آخر للسياسة المالية حيث أنها: دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما سيتتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وضبط الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات.[1]

كما يقصد بالسياسة المالية بأنها استخدام أوعية الموازنة العامةفي تحقيق النمو المتوازن.[2]

أيضا تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة خلال فترة معينة.[3]

ومن كل هذه التعاريف السابقة يمكن القول عن السياسة المالية بأنها كل الإجراءات والتدابير الرشيدة التي تتبعها الدولة قصد تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار المالي.

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية عبر النظريات الاقتصادية

مرت السياسة المالية بعدة مراحل في تطورها عبر مختلف النظريات الاقتصادية نوجزها فيما يلي:

أولا: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي.[4]

[1] فوزي عبد المنعم وآخرون، **المالية العامة والسياسة المالية**، توزيعات منشرات المعارف، الإسكندرية، ط1، 1969 ، ص 33.

[2] عناية غازي حسين، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 1985، ص 159.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 43.

[4] جورج نابهانز ، **تاريخ النظرية الاقتصادية**، ترجمة أحمد صقر ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة، ط1، 1997، ص 81.

فقد كانت النظرية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على مدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة وقانون ساي للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة"العرض يخلق الطلب المساوي له".[1]

فترتب عن سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية والتي جعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ أساسي لها في المذهب الحر، عدة نتائج ولعل أهمها:[2]

– إن وظيفة الدولة هي القيام فقط بتوفير الأمن ، الحماية، العدالة، الدفاع والحملات العسكرية، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها؛

– إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة هو مبدأ الحياد المالي، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة، لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك؛

– إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية، توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع، ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي كان محدودا.

وقد نتج عن ذلك أن اقتصرت النفقات العامة بصفة عامة على ضمان سير المرافق العامة وأصبح دور الموازنة العامةهو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.[3]

وبذلك فإن تبرير الكلاسيكيين في وجوب توازن الموازنة العامة يبدو واضحا من خلال معارضتهم للفائض أو العجز في الموازنة العامة، ذلك أن وجود الفائض يعني زيادة العبء المالي على أفراد المجتمع، أي أن زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة تنتج من ارتفاع حجم الاقتطاع الحكومي من موارد الأفراد عن طريق فرض الضرائب المرتفعة، وإن وجود مثل هذا الفائض لدى الحكومة يدفعها إلى التبذير في استخدام هذه الموارد وإنفاقها في الأوجه الأقل كفاءة، فضلا على أن الدولة لا تساهم في العملية الإنتاجية وبالتالي التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي والأفضل مما لو تركت تلك الممارسات بيد الأفراد أو القطاع الخاص وبالمثل فإن معارضتهم لوجود العجز في الموازنة العامةفإن تغطيته عن طريق الاقتراض من الوحدات الاقتصادية إنما يمثل هدرا للمدخرات الوطنية كون هذه الموارد تعد مدخرات خاصة معدة للاستثمار في أوجه مختلفة وان استخدامها من قبل الدولة يكون لأغراض استهلاكية أكثر

[1] عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، **الدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص 90.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 236.

[3] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة، (مدخل لدراسة الفن المالي للاقتصاد العام)**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2006، ص45.

مما هو لأغراض إنتاجية,ويتضح من كل ما سبق ذكره أن الفكر الكلاسيكي ينتهي إلى عدم إعطاء أهمية للسياسة المالية كأداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية وبالتالي لا يكون لها الدور المهم في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظرا لتحييد دور الدولة عن أي تدخل أو مشاركة فعالة في إدارة الحياة الاقتصادية، وقد جاء ذلك انعكاسا للأفكار الكلاسيكية.[1]

ثانيا: السياسة المالية في التحليل الكنزي

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على انه لا وجود للكساد، أبرزت حدة الانهيار الاقتصادي مشكلة البطالة وانخفاض الدخل الوطني بصورة لم تعرف من قبل وبالتحديد في العقد الثالث من القرن الماضي، فقد كان من غير المتصور أمام هذه النتائج السيئة أن تقف السياسة الاقتصادية ومنها المالية موقفها الحيادي التقليدي وكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي وكان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة "حالة الحياد" وأفسحت المجال لوجهة نظر أخرى مختلفة تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة متمثلة بالتوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة ولإعادة الإنعاش الاقتصادي، الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية هذه الأهداف، تلك الفكرة التي نادى بها الاقتصادي كينز متصديا للتحليل الكلاسيكي بالنقد إذ أشار كينز إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة في مكافحة البطالة و الكساد.[2]

وكما أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم ومنه فان زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب ستؤدي إلى زيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.[3]

رافضا بذلك قانون ساي للأسواق وانتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائيا بل النظام الرأسمالي يضل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل وكان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية بحيث يستلزم خروجها من الحياد التقليدي والذي يفرض عليها بدوره مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل ويمكن تمثيل انعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية فيما يلي:

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، ط2، 2015، ص ص52،53.

[2] عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2010، ص52.

[3] محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 176.

- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي غاية للسياسة المالية؛
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

ثالثا: السياسة المالية في التحليل النقدي

بعد إخفاق سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية في احتواء التضخم الركودي بين الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة، أحرزت وجهات نظر النقوديون نفوذا واسعا أواخر السبعينات من القرن الماضي حيث يرو أن السياسة النقدية هي الأصل الوحيد لوضع سياسة فعالة مضادة للتضخم وأن السياسة المالية ليس لها أي أثر في المستوى العام للأسعار أوعلى النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير وهذا ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع لاعتقادهم أن الاقتصاد الحر هو مستقر ولا يحتاج لتدخل حكومي حيث رأو أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري وهذا ما أطلقوا عليه بأثر المزاحمة الذي يقلل من فاعلية السياسة المالية التوسعية.

ومن كل ما سبق نجد أن النقوديون يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم، ويحبذون سياسة القواعد أساسا للسياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لاعتقادهم بأن السياسة المقيدة هذه ستهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة، وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية وفي الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقدية لإحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية. [1]

رابعا: السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية

في خضم الجدل الدائر بين المدرستين النقدية و الكينزية، حول فاعلية السياسة المالية ظهر إلى الوجود فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية أطلق عليها نظرية التوقعات العقلانية التي أصبحت على جانب من الأهمية في التحليل الاقتصادي.[2]

[1] عباس كاظم الدعمي، مرجع سابق، ص 54.

[2] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى،**النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان،2003، ص 444.

ويمكن القول استنادا لفرضية التوقعات العقلانية أن مسألة اعتماد سياسة مالية معلنة سواء كانت توسعية أو انكماشية منذ البداية يمكن أن تساعد أصحاب القرار الاقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع إجراءات السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة معا لتحقيق أهدافها، إلا أن هذه النظرية قد تعرضت

لانتقادات كان من أهمها أنه في حالة امتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الاقتصاد قد يكون من السهل لهم أن ينشروا المعلومات ويدعوا الناس لكي يتصرفوا بناءا عليها بدلا من تطبيق سياسة جديدة وعليه يمكن القول أن هذه النظرية تعد محل خلاف بين الاقتصاديين.[1]

خامسا: السياسة المالية في تحليل اقتصاديي جانب العرض

تؤكد مدرسة اقتصاديي جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي للعرض الإجمالي بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة كأداة لتخفيض الموارد المثلى وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل والإنفاق فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع وبالتالي في العرض من اليد العاملة ورأس المال، وهذا ما يؤكده أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك، ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغيير في الضريبة في معدل عائد العمل والادخار وليس النظر إلى تأثير تغيير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق كخفض الضرائب مثلا عن العمل أو الفائدة أو أرباح السهم وبشكل فعال في زيادة الادخار و الاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي وثم على النشاط الاقتصادي.[2]

[1] عباس كاظم الدعمي، مرجع سابق، ص 58.

[2] المرجع نفسه، ص ص 55-66.

الفرع الثالث: واقع السياسة المالية في الدول النامية و المتقدمة

يختلف مفهوم السياسة المالية وتتفاوت فعاليتها مابين الدول المتقدمة والنامية وذلك لاختلاف البيئة والمقومات الاقتصادية لهذه الدول.[1]

أولا: السياسة المالية في الدول النامية

من بين خصائص السياسة المالية في الدول النامية أنها تعتمد بشكل كبير في تمويل نفقاتها على الضرائب،وفي نفس الوقت نجد أنها تعاني من المشاكل على رأسها انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي،إذ تنخفض نسبة الاقتطاع الضريبي إلى الناتج الوطني الإجمالي حيث تتراوح هذه النسبة مابين 15 إلى 20% من الناتج الوطني في الدول النامية بينما ترتفع إلى ما يزيد عن 30% من الناتج الإجمالي في الدول المتقدمة كما أننا نجد أن بعض الدول النامية لجأت حديثا إلى إتباع سياسة عجز الموازنة العامة لتمويل الإنفاق العام و تنفيذ البرامج والمشروعات الاستثمارية هذه الطريقة في تمويل عجز الموازنة العامةتنادي بالإنفاق بقدر أكبر من ما تحصل عليه من الإيرادات العامة للتخلص من الكساد والبطالة التي تعاني منها الدول النامية ولاكن ضعف مشاريع الخدمات الإنتاجية وعدم وجود الظروف المناسبة للإنتاج والقاعدة الهيكلية المتخلفة قد أدت إلى إحجام المستثمرين عن القطاع الإنتاجي والعمل في قطاع الخدمات والمضاربة وتجارة الأراضي والسيارات وغيرها ،كما أدت إلى ارتفاع الأسعار وكان لهذه السياسة المالية أثارها السلبية أكثر من الايجابية.

ثانيا: السياسة المالية في الدول المتقدمة

تتميز هذه الدول ببلوغ درجة عالية من النمو الاقتصادي،وبالتالي فتركيز السياسة المالية يكون حول السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لموازنة الدول بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة فان حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج اقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة صار لزاما على الحكومة تعديل مستوى إنفاقها بما تتحصل عليه من ضرائب وما تحصل عليه من إيرادات أخرى وان تلجأ إلى التمويل كي تملأ الثغرة بين الدخل ومستوى العمالة ومستوى الإنفاق الكلي.

[1] حسين كشيتي ،**إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،جامعة المسيلة،الجزائر ،2012/2011، ص347.

المطلب الثاني: أهمية السياسة المالية وأهدافها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهمية السياسة المالية وأبرز الأهداف التي تعمل على تحقيقها.

الفرع الأول: أهمية السياسة المالية

تتمثل أهمية السياسة المالية فيما يلي:[1]

من المعروف أن تطبيق السياسة المالية سواءا كان في الدول النامية أو الدول المتقدمة لها أكثر من تأثير، فسياسة الضرائب تحقق علاج الكثير من السلبيات الاقتصادية، كما لو حققت علاجا للتضخم، فعندما يكون هناك قوة شرائية زائدة في المجتمع، بالتالي عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية حجم الطلب الزائد نتيجة هذه القوة الشرائية الزائدة، فإن تدخل السياسة الضريبية لامتصاص الجزء الزائد من القوة الشرائية يحقق إعادة التوازن من جديد.

– كما أن وجود فوارق كبيرة بين الطبقات، أي عدم وجود توازن بين الشرائح الداخلية في المجتمع يجعل وجود شرائح دخيلة كبيرة تحت حد الكفاف، وبالتالي انخفاض مستوى معيشة شريحة كبيرة في المجتمع لذا تتدخل السياسة الضريبية لمحاولة تحسين مستوى معيشة هذه الأفراد من خلال استخدام الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة لتعويض ذوي الدخول المنخفضة بواسطة الإنفاق على السلع الضرورية لوصولها بسعر الدعم كذا الإنفاق على المرافق التي يستفيد منها ذوي الدخول المحدودة كمرافق الصحة والنقل العام والتعليم وغيرها.

– إدارة الطلب الكلي بنجاح حيث أن حدوث كساد يعني انخفاض الطلب على الاستثمار وبالتالي زيادة حجم النشاط الاقتصادي ومنه زيادة حجم الطلب على العمالة وانخفاض معدل البطالة.

– اتساع نطاق الدولة في عملية الإنفاق الاستثماري من أجل إعادة توزيع الدخول ودور الإنفاق في التأثير في الناتج الاجتماعي من خلال التأثير المتبادل بين النشاط الاقتصادي للدولة والنشاط الاقتصادي الخاص.

– كما أن هناك التأثير المباشر والتأثير الغير مباشر لسياسة الإنفاق من حيث مدى ترشيد الاستهلاك الحكومي وأثره على الناتج الاجتماعي، أو مدى زيادة الإنفاق على إحدى عناصر الطلب الكلي وانخفاضه

[1] أحمد عبد السميع علام،**المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ط1، 2012 ، ص302.

على أحد العناصر الأخرى فإذا زاد الإنفاق الحكومي، فإن معنى ذلك انخفاض الاستهلاك على الأفراد وبالتالي فالفارق سيكون لصالح الناتج الاجتماعي.[1]

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

تتمثل أهم أهداف السياسة المالية فيما يلي:

أولا: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.[2]

ويشتمل التخصيص العديد من التقسيمات:[3]

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك؛
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص؛
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

ويتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفأ صورة ممكنة وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقا لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن.

ثانيا: تحقيق الاستقرار في الأسعار

لغرض الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني بطريقة لا يكون مرغوب فيها من قبل المجتمع فإن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لاحتواء الضغوط التضخمية والانكماشية وغالبا ما تكون معالجة الارتفاع في هذه الأسعار أسهل من معالجة انخفاضها ولأجل تحقيق ذلك وبالنظر لما يترتب على التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة تلجأ السلطة المالية إلى استخدام السياسة المالية من خلال سياسة انكماشية تقوم على خفض الإنفاق الحكومي وخصوصا الاستهلاكي منه، مع عدم المساس بأوجه الإنفاق المتعلقة بزيادة

[1] المرجع نفسه،ص303.

[2] كمال حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجماعية، الإسكندرية،1984، ص 42.

[3] رياض الشيخ، **المالية العامة**، مطابع الدجوى، القاهرة،1989، ص 158.

الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وعلى سبيل المثال تقليص حجم الإنفاق العام على القطاعات الخدمية عند الضرورة فضلا عن استخدامها للإيرادات الضريبة وإحداث فائض في الموازنة العامة للدولة في هذا المجال لو تطلب الأمر ذلك،أي العمل على تكييف السياسة المالية بما يؤمن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.[1]

ثالثا: تحقيق الرفع من مستوى التشغيل

أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية المتاحة، وقد كان للسياسة المالية دورا هاما في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا لغرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي ذلك أن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية فكلما ارتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي يؤدي من خلاله إلى زيادة الطلب على عنصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى العمالة.[2]

رابعا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار في الأطوار الاقتصادية من ركود كساد فانتعاش فتضخم فيتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية.[3]

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص 47.

[3] موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص 13.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك عوامل تؤثر في السياسة المالية نذكر منها:[1]

الفرع الأول: العوامل السياسية

إن العوامل السياسية والسياسة المالية لا يمكن الفصل بينهما حيث أن إمكانية عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي كما أن فاعلية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون اكبر منها في الدول المستعمرة.

الفرع الثاني: العوامل الإدارية

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثرا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة حيث أن الجهاز الإداري الكفء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها وهو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه السريع في مهامه.

[1] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير جامعة الجزائر،2006/2005، ص ص 64-69.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها وذلك من خلال استعمالها للسياسة الإيرادات العامة، النفقات العامة، الموازنة العامة، لأجل بلوغ الأهداف المسطرة الاقتصادية منها والاجتماعية وسنتناول في هذا المبحث الأدوات التي تستعملها السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: سياسة النفقات العامة

تتجلى سياسة النفقات العامة من خلال تطور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها.

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة

تعرف النفقة العامة على أنها: مبالغ نقدية أقرت من السلطات التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[1]

كما تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق أهداف ومنفعة عامة.[2]

وتعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها: كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة.[3]

وهذا التعريف الأخير هو السائد لدى الاقتصاديين الذين يتفقون على معناه ويظهر من خلاله أنه يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية وهي:[4]

[1] مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 50.

[2] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، مرجع سابق، ص 53.

[3] فلح حسين خلف، **المالية العامة** ،عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1،2008، ص 89.

[4] سوزي عدلي ناشد،**المالية العامة**،منشرات الحلبي الحقوقية ،لبنان،ط1 ،2006ص ص27-29.

أولا: النفقة العامة مبلغ نقدي

تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواءا كانت اقتصادية، اجتماعية، أو غيرها.

ثانيا: النفقة العامة يقوم بها شخص عام

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق عن سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العامة.

ثالثا: النفقة العامة تستهدف تلبية حاجة عامة

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإتباع حاجة من الحاجات العامة أي انه لا تتدرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تستهدف تحقيق مصلحة خاصة على الأفراد.

الفرع الثاني: أنواع النفقات العامة

ويمكن تصنيف النفقات العامة طبقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة كما يلي:[1]

أولا: النفقات العامة الاقتصادية

وتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي ومثال ذلك الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة.

ثانيا: النفقات العامة الاجتماعية

وتتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد أو الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود والنفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي.

[1] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، مرجع سابق، ص 113.

ثالثا: النفقات الإدارية

وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية،ومستلزمات الإدارات الحكومية،كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه، لكي يكون قادرا على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.

رابعا: النفقات العسكرية

وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم وتجهيز القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب.

خامسا: النفقات المالية

وتتضمن النفقات المخصصة لأداء أقساط وفوائد الدين العام،والأوراق والسندات المالية الأخرى.

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة

إن من أهم أدوات السياسة المالية نجد الإيرادات العامة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة كأداة مالية بأنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[1]

كما تعبر الإيرادات العامة عن مجموع المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة بصفتها السيادية أو من خلال أنشطتها وأملاكها الخاصة أو عن طريق القروض أو عن طريق الإصدار النقدي.[2]

[1] محرزي محمد عباس ،**اقتصاديات المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص115.

[2] خالد شحادة الخطيب،أحمد زهير شامية،**أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2 ،2005، ص133.

الفرع الثاني: مصادر الإيرادات العامة

من مصادر الإيرادات العامة نجد:

أولا: الإيرادات الاقتصادية

هي التي تحصل عليها الدولة بحقها شخص اعتباري قانوني يمتلك ثروة ويقدم خدمات عامة وهي نوعان:[1]

1-أملاك الدومين: يقصد بها الأموال العقارية والمنقولة التي تمتلكها الدولة سواءا ملكية وطنية عامة أو خاصة.

2-الأثمان العامة: هو السعر الذي تقرره الدولة أو أحد مؤسساتها ثمنا لسلعة أو خدمة معينة يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات التي تقدمها الحكومة مثل البريد،الكهرباء،الماء....الخ.

ثانيا: الإيرادات السيادية

تتمثل في الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة وأهمها الرسوم و الضرائب:[2]

1-الرسوم: هي مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة أو السلطة العامة إليهم ومن أمثلة على ذلك الرسوم القضائية.

2-الضرائب: حيث يمكن تعريف الضريبة على أنها استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة ولها خصائص تتميز بها وهي:

- أنها التزام نقدي، أنها فريضة جبرية، تفرض من قبل الدولة، وتفرض وفقا لمقدرة المكلفين، تفرض بلا مقابل وتهدف لتحقيق منفعة عامة.[3]

[1] المرجع نفسه، ص 231.

[2] المرجع نفسه، ص233.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ط4،2012، ص ص 146،147.

– أما السياسة الضريبية فهي مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخري تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي الأخرى لها خصائص نذكرها فيما يلي: [1]

– أنها عبارة عن مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج كما أنها تعتمد على أدوات الضريبة وتهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها وتعبر السياسة الضريبية عن الشق الثاني للسياسة المالية ولذا فإن أهدافها مكملة لأهداف السياسة المالية ونورد أهمها في ما يلي:[2]

– توجيه الاستهلاك؛

– توجيه قرارات أرباب العمل؛

– زيادة تنافسية المؤسسات بالإضافة إلى توجيه المعطيات الاجتماعية من خلال تشجيع أنشطتها الاجتماعية.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى الموازنة العامة باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة ومراحل إعدادها

تعرف الموازنة العامة على أنها برنامج شامل وقابل للتنفيذ ويحتوي على تقدير لإيرادات ونفقات الدولة لفترة معينة عادة ما تكون سنة تقدم للسلطة التشريعية للمصادقة عليها. [3]

وتمر الموازنة العامة بأربعة مراحل أساسية هي:

أولا : مرحلة إعداد الموازنة العامة

تتولى السلطة التنفيذية مسؤولية إعداد الموازنة العامة للدولة،وذلك باعتبارها السلطة المسؤولية عن تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فانه من الطبيعي أن تستند لها جميع الوسائل اللازمة لتحقيقها، وامتلاكها الأجهزة الإدارية والفنية اللازمة لإعداد الموازنة بشكل جيد.[4]

---

[1] يونس أحمد البطريق، المرسي السيد الحجازي، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية ، مصر، 2004، ص 23.

[2] أريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص 24.

[3] محمد البتا، **اقتصاديات المالية العامة**، مدخل حديث، الدار الجامعية، مصر، ط2، 2009، ص45.

[4] عادل العلي،**المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2009، ص340.

ثانيا: مرحلة اعتماد الموازنة العامة

في هذه المرحلة يتم تقديم الموازنة العامة إلى السلطة التشريعية لاعتمادها قبل الشروع في تنفيذ بنودها وذلك استنادا إلى القاعدة المشهورة (أسبقية الاعتماد عن التنفيذ) وتختلف عملية اعتماد الموازنة العامة من دولة لأخرى تبعا لاختلاف دستورها وقانونها المالي واللوائح الداخلية لمجالسها التشريعية وعلى العموم تمر عملية اعتماد الموازنة العامة بثلاث خطوات هي[1]:

1- المناقشة العامة: وفيها تناقش الموازنة مناقشة عامة، أي على المستوى الكلي؛

2- المناقشة التفصيلية المختصة: وفيها تقوم لجنة مختصة تختلف تسميتها من دولة لأخرى بمناقشة أبواب الموازنة العامة بشكل مختصر؛

3- المناقشة النهائية: وفي هذه الحالة تقوم السلطة التشريعية بإصدار تعديلات وتوصيات ليتم في النهاية التصويت على الموازنة العامة بأبوابها وفروعها ووفقا للدساتير والقوانين المعمول بها في كل دولة.

ثالثا: تنفيذ الموازنة العامة

تتولى السلطة التنفيذية بمصالحها المختلفة مهمة تنفيذ الموازنة العامة حيث تقوم بتحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات وإنفاق المبالغ الواردة في جانب النفقات، ويتطلب على السلطة التنفيذية عند تنفيذ الموازنة العامة الأخذ بعين الاعتبار ترشيد الإنفاق العام على النحو الذي يحقق الأهداف التي حددتها الأولويات المقررة وفقا للسياسة المالية للدولة.

رابعا : الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

وهي المرحلة الأخيرة حيث تهدف إلى معرفة ما إذا تم تنفيذ الموازنة العامة على الطريقة التي وضعتها السلطة التنفيذية وأجازتها السلطة التشريعية وتأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة عدة أنواع أولها الرقابة الإدارية والتي تكون من صلاحيات السلطة التنفيذية والثانية الرقابة التشريعية فيما يخص احترام بنود الموازنة العامةوأخيرا الرقابة المستقلة التي تشرف عليها أجهزة مستقلة على كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**السياسات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص130.

[2] عادل العلي،**المالية العامة والقانون المالي والضريبي**،مرجع سابق، ص354.

الفرع الثاني: القواعد المتحكمة في إعداد الموازنة العامة

هناك مجموعة من القواعد تأخذ بعين الاعتبار عند إعداد الموازنة العامة تتمثل في:

أولا: قاعدة وحدة الموازنة العامة

يقصد بقاعدة وحدة الموازنة العامة ظهور كافة النفقات والإيرادات العامة في جدول واحد ويستند هذا المبدأ على اعتبارين الأول: مالي ويسمح بمعرفة المركز المالي بوضوح ويسهل معرفة توازن الموازنة من عدمه والثاني: سياسي وهو يسهل مراقبة النفقات والإيرادات العامة من قبل السلطة التشريعية إلا أن لهذه القاعدة مجموعة من الاستثناءات تتمثل في كل من الحسابات الخاصة بالخزينة وكذلك الموازنات الغير عادية وأيضا الموازنات الملحقة وأخيرا الموازنات المستقلة الخاصة.[1]

ثانيا: قاعدة سنوية الموازنة

وهي أن تكون مدة سريان الموازنة العامة للدولة سنة واحدة تحدد تبعا للظروف التي تميز كل دولة على أخرى وذلك لصعوبة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها لفترة أطول من سنة،وصعوبة الرقابة عليها وكذلك القدرة على تحصيل مختلف الإيرادات التي تكون موسمية.[2]

ثالثا: قاعدة الشمولية

أي إدراج كافة تقديرات النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة.[3]

بالإضافة لذلك نجد القاعدتين التاليتين: [4]

رابعا: قاعدة عدم التخصيص

أي عدم تخصيص إيراد معين لتمويل إنفاق معين وذلك لعدم الإسراف في حالة ارتفاع حصيلة هذا النوع من الإيراد والعكس في حالة انخفاض حصيلة هذه الإيرادات.

[1] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**،الدار الجامعية،الإسكندرية،1998، ص424.

[2] طارق الحاج ،**المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2009، ص164.

[3] المرجع نفسه، ص167.

[4] عادل العلي،**المالية العامة والقانون المالي والضريبي**،مرجع سابق، ص340.

خامسا: قاعدة توازن الموازنة العامة

أي تعادل النفقات العامة للدولة مع إيراداتها، فإذا زادت الإيرادات العامة عن النفقات العامة تكون الموازنة في حالة فائض وإذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة فهذا يعني أن الموازنة في حالة عجز.

الفرع الثالث: عجز الموازنة العامة

أولا: مفهوم عجز الموازنة العامة

يستخدم عجز الموازنة في التحليل لقياس أثر الموازنة العامة للدولة في المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكذلك دورها في عملية التنمية وحشد الموارد في الدول النامية.[1]

ويعبر عجز الموازنة العامة عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة وهناك عجز مقصود وهو ذلك العجز الذي تحدثه الدولة بمحض إيراداتها وهناك عجز غير مقصود وتساهم سياسة عجز الموازنة العامة في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة وتشغيل الموارد العاطلة وزيادة القدرة الشرائية وزيادة مستوى استهلاك العائلات.[2]

ثانيا: أسباب عجز الموازنة العامة وأنواعه

يمكن تقسيم أسباب عجز الموازنة العامة وأنواعه كما يلي:[3]

1: أسباب عجز الموازنة العامة: وتنقسم إلى:

1-1- العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام: وتتمثل في:

- اعتماد نظرية العجز المنظم والتي تعتمد على زيادة الإنفاق العام خلال الأزمات الاقتصادية وبالأخص في فترة الكساد الاقتصادي وتحدث هذه الزيادة آثار مباشرة على الدخل الوطني وتكون إيجابية ويؤدي استعمال الزيادة في الإنفاق العام إلى محاربة الكساد الاقتصادي وزيادة التشغيل وتعمل الزيادة في الدخل

[1] الفارس عبد الرزاق، **الحكومة والفقر والإنفاق العام**، دراسة بظاهرة عجز الموازنة وأثرها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997، ص 17.

[2] قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط2، 2005، ص 201.

[3] المرجع نفسه، ص ص 205-208.

الوطني على زيادة الإيرادات الضريبية على المداخيل والأرباح وهو ما يؤدي إلى القضاء على العجز في الموازنة العامة مستقبلا؛

– زيادة حجم الدولة وزيادة مجالاتها ودورها في النشاط الاقتصادي.

1–1–مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية:

وتظهر هذه العوامل بشكل واضح في الدول النامية ويمكن أن نذكر منها:

– ارتفاع التهرب الضريبي بسب ارتفاع واتساع حجم الاقتصاد الموازي، وكذا نقص التأهيل بالنسبة إلى الإدارة الضريبية؛

– كثرة الامتيازات والإعفاءات الضريبية، دون أن يقابلها اتساع في الأوعية الضريبية أي في حجم المداخيل الخاضعة للضريبة.

2: أنواع عجز الموازنة العامة

هناك عدة أنواع للعجز الموازني أهمها:

2–1–العجز الجاري: وهو عبارة عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض ويقاس العجز الجاري بالفرق بين إجمالي النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية.

2–2–العجز الشامل: وهو عبارة عن مجموعة العجوز المتعلقة بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة.

ثالثا: الآثار الاقتصادية لسياسة عجز الموازنة العامة

ينجم عن اعتماد سياسة عجز الموازنة العامة في دولة ما مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية.

1- الآثار الإيجابية لسياسة عجز الموازنة العامة

تتمثل الآثار الايجابية لسياسة عجز الموازنة العامة في أثرين هما:[1]

تدعيم استهلاك العائلات وإنعاش استثمارات المؤسسات, فبالنسبة للأثر الأول وهو تدعيم استهلاك العائلات فله دور هام في النمو الاقتصادي لأن زيادة الطلب الاستهلاكي للعائلات محفز لزيادة الإنفاق

[1] أريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار**، مرجع سابق، ص 31.

الاستثماري بالنسبة للمؤسسات، ويعمل استعمال سياسة عجز الموازنة العامة والقروض العامة على توزيع أعباء الاستثمارات العمومية على عدة سنوات وهو الأثر الثاني.

2-الآثار السلبية لسياسة عجز الموازنة العامة

إذ كانت سياسة عجز الموازنة العامة تحدث مجموعة من الآثار الايجابية عند توفر بعض الشروط فإنها بالمقابل تؤدي إلى إحداث آثار سلبية أهمها:[1]

أثر الإزاحة "**المزاحمة**" ويحدث هذا الأثر عندما تقوم الدولة بتمويل عجز الموازنة العامة عن طريق المديونية العمومية الأمر الذي يقلل من إمكانية استعمال هذه الطريقة في التمويل من طرف الخواص نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة ونتيجة ارتفاع الطلب على الإقراض ويمكن الحد من ارتفاع أسعار الفائدة من خلال زيادة الكتلة النقدية فارتفاع أسعار الفائدة يكون له أثر سلبي على الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى إزاحة القطاع الخاص ويحل محله القطاع العام ويمكن التقليل من أثر المزاحمة في الاقتصاد المفتوح عن طريق دخول الأصول الأجنبية المستقطبة بسعر الفائدة المرتفع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية.

- تدهور الحسابات الخارجية حيث توجد علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في ظل نظام سعر صرف مرن والحركة الدولية لرؤوس الأموال الأجنبية؛
- الفعالية المحدودة للسياسة المالية: تعتبر فعالية السياسة المالية محدودة في ظل اقتصاد مفتوح؛
- التفكير بمنطق كينزي أي أنهم يحددون استهلاكهم على أساس مداخليهم.

[1] المرجع نفسه ، ص ص 31،32.

المبحث الثالث: اتجاهات السياسة المالية، العوامل المحددة لها مزاياها وصعوباتها

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم اتجاهات السياسة المالية والمتمثلة في آلية عملها كما سنتطرق إلى العوامل المحددة للسياسة المالية هذا بالإضافة إلى مزايا وصعوبات السياسة المالية.

المطلب الأول: اتجاهات "آلية عمل" السياسة المالية

يوجد اتجاهان للسياسة المالية إحداهما توسعي والآخر انكماشي:

الفرع الأول: الاتجاه التوسعي

ويسمى بالسياسة المالية التوسعية ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد.[1]

وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية.[2]

وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:[3]

أولا: زيادة مستوى الإنفاق العام وذلك عن طريق زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة، "سلع وخدمات" أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد وبالتالي تؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

ثانيا: كما قد تلجأ إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة

---

[1] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الجزئي**، مرجع سابق، ص 230.

[2] الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2002، ص 189.

[3] واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي أحمد، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 5 ،2002، ص 327.

معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصريفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.

ثالثا: وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من اجل دفع عجلته و الخروج به من حالة الكساد.

ويبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة التوسعية للكساد من خلال الرسم البياني:

الشكل رقم (I-01): يوضح السياسة المالية التوسعية

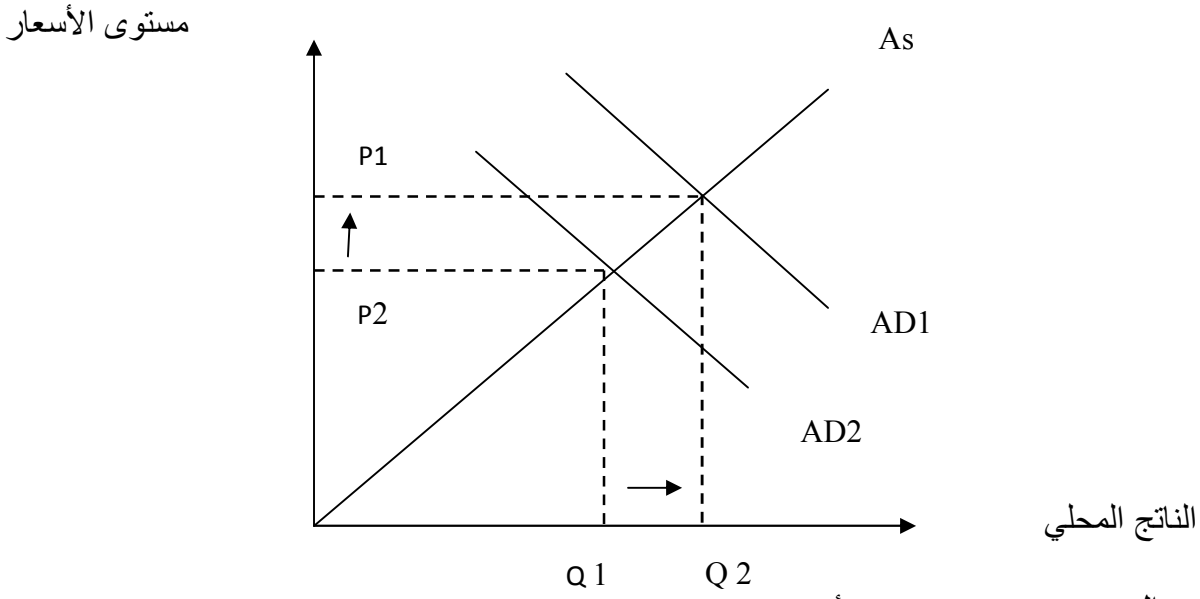

المصدر: هيثم الزعبي، حسن أو الزيت، اسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2000، ص 205.

حيث أن:

AS: العرض الكلي.

AD1: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية.

AD2 : الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

الفرع الثاني: الاتجاه الانكماشي

ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من الارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم وما يترتب على ذلك من آثار سلبية ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية.[1]

ويتمثل دورها أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية وذلك عن طريق: [2]

أولا: تخفيض مستوى الإنفاق العام والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

ثانيا: رفع مستوى الضرائب مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي وبالتالي تخفيض الطلب ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

ثالثا: المزج بين الحالتين أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من التضخم.

ويبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (I-02): يوضع السياسة المالية الانكماشية

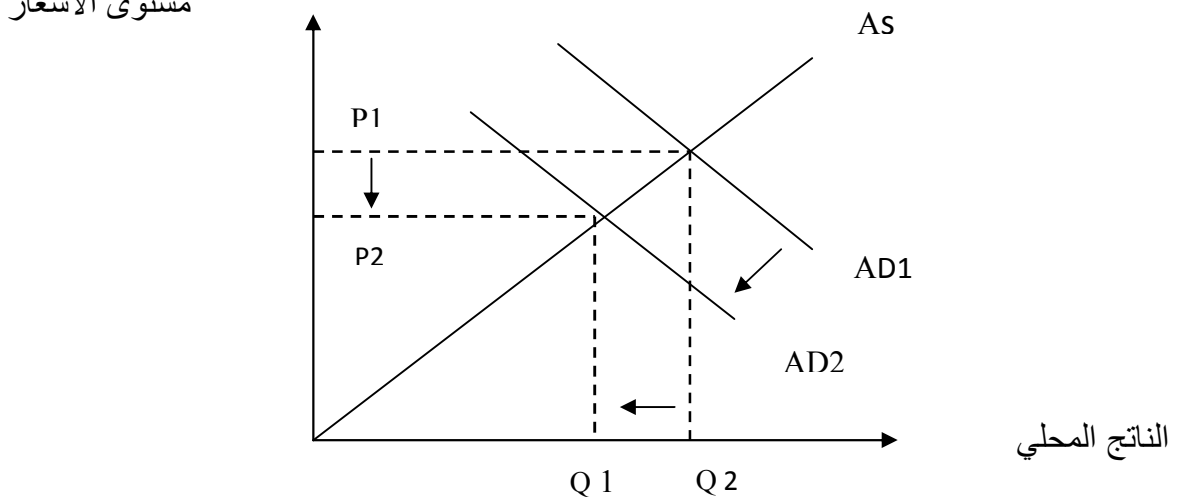

المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص 206.

[1] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الجزئي** ،مرجع سابق، ص 231.

[2] واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي أحمد،**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي**، مرجع سابق،ص ص 327،328.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للسياسة المالية

هناك عدة عوامل تحدد السياسة المالية في الدولة أهمها:[1]

أولا: مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفئ

إن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة، فهي تتناسب تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدول، أي من ناحية التحصيل فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، حيث هناك إمكانية فرض الضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب كبيرة وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها على درجة الوعي الضريبي من جهة وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل من جهة أخرى وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

ثانيا: مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها

إن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات العامة في مجال اختصاصها كما يتم تحديدها في الموازنة العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن لمستوى ومدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دورا في ترجمة الموازنة العامة والى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعوا السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الوجه التي حددت له فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

ثالثا: وجود سوق مالي

من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة.

[1] حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي**، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2006، ص ص 186، 187.

رابعا : وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية

نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية والمتخصصة والمركزية وتمر السياسة النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.[1]

المطلب الثالث: مزايا وصعوبات السياسة المالية: [2]

تتميز السياسة المالية باتساع وتنوع مجالات تأثيرها خاصة في الأقطار النامية فيمكن عن طريق هذه السياسة التأثير على:

– حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها؛

– مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي؛

– مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب؛

– تنوع مصادر الدخل الوطني بتنويع مجالات استثمار الفائض المادي المتحقق وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل الوطني، كما هو الحال في الأقطار العربية النفطية ومن المعروف أن السياسة المالية يكتنفها مجموعة من الصعوبات والقيود التي تقلل نسبيا من كفاءتها وتحول دون تحقيق الفائدة القصوى منها ومن أهم هذه المعوقات والقيود:

[1] أريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار**، مرجع سابق، ص ص 8،9.

[2] محمد طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد"الجزئي و الكلي** ،إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2009، ص ص 375،376.

– تعدد المراحل و الخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه مما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع التنفيذ، وعندما يتحقق ذلك بالفعل ربما يكون قد حدث تغير في الظروف التي اتخذ القرار من اجلها بحيث يصبح غير مناسب للظروف الجديدة، بالإضافة إلى ذلك فإن إجراءات السياسة المالية تكون عادة مرتبطة بسنة مالية كاملة، كما أن مجموعة الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها إعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة العامة وهذه الصعوبة تمثل قيدا كبيرا يعوق دون توفر المرونة الكافية لتعديل أو تغيير بعض أبواب الموازنة العامة وفقا لظروف أو معطيات اقتصادية جديدة طارئة.

المبحث الرابع: السياسة المالية في الجزائر

إن السياسة المالية لأية دولة ما هي إلا البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتحقيق أهدافها المنشودة وبذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر.

المطلب الأول: سياسة النفقات العامة بالجزائر

سنحاول خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم النفقات العامة بالجزائر وأهم تصنيفاتها وفق التشريع الجزائري.

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة بالجزائر

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد ويمكن تعريف النفقات العامة بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها.[1]

الفرع الثاني: تصنيف النفقات العامة في التشريع الجزائري

لقد صنف المشرع الجزائري النفقات العامة في الموازنة العامة بالجزائر إلى قسمين[2]:

- نفقات التسيير وهي النفقات الجارية؛
- نفقات التجهيز وهي النفقات الاستثمارية.

أولا :نفقات التسيير

هي الاعتمادات المخصصة لمختلف مصالح الدولة والتي بدورها تضمن استمرارية سير هذه المصالح من الناحية الإدارية فهذا النوع من النفقات موجهة أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف الأوجه وتعتبر الوزارة الوحدة الأساسية في توزيع نفقات

[1] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 347.

[2] المرجع نفسه،ص 348.

التسيير في الموازنة العامةالجزائرية ثم تتوزع هذه النفقات لكل وزارة إلى عناوين ثم كل عنوان ينقسم إلى أقسام وهي تمول في غالب الأحيان عن طريق الإيرادات العادية.[1]

1- تقسيم نفقات التسيير:

حسب المادة 24 من قانون 84-17 تقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي:[2]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

ثانيا: نفقات التجهيز

هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد وتمثل في نفقات البنية التحتية "زراعة ، ري،..." والاجتماعية "المدارس، المستشفيات..." ونجدها عادة تمول عن طريق إيرادات البترول.

1- تقسيم نفقات التجهيز:

حسب المادة 35 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب وهي: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى وعليه تكون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

- **العناوين:** وتقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث أبواب هي:

1- الاستثمارات التي تنفذ من قبل الدولة؛
2- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
3- النفقات الأخرى برأسمال.

[1] نذير ياسين، **أثر السياسة المالية و النقدية على البطالة في الجزائر**، دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2011،2012/3، ص ص 25،26.

[2] الجريدة الرسمية رقم 28 المؤرخة في 10-07-1984، المادة 24 من القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 والمتعلق بقانون المالية.

- **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات "عشرة قطاعات "هي[1]:

المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة و المناجم، الفلاحة و الري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدادا معينا من الوزارات.

- **الفصول والمواد:** حيث تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور ذلك بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار هي أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي وفصل ومادة.

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر

اعتمدت سياسة الإيرادات اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة، وسنتناول فيما يلي الإيرادات العامة وتطورها في الجزائر.

الفرع الأول: مفهوم الإيرادات العامة في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطورت فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطور وتنوع الحاجات العامة، فهي مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواءا بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك سواءا كانت قروض داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.[2]

[1] درواسي مسعود، مرجع سابق، ص ص 351،352.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 63.

الفرع الثاني: تصنيف الإيرادات العامة في التشريع الجزائري

حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنف الإيرادات العامة في الجزائر إلى:[1]

- إيرادات ذات طابع جبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوي؛
- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات؛
- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الموازنة العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الموازنة العامةالتي ينص عليها القانون لتحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها القانون وتقسم الإيرادات العامة النهائية المطبقة على ميزانية الدولة إلى قسمين هما:
- الموارد العامة وتضم الإيرادات الجبائية أي كلا من الضرائب المباشرة، حقوق التسجيل و الطابع، الرسوم المختلفة على الأعمال، الضرائب الغير المباشرة، الحقوق الجمركية، كما تضم الإيرادات العادية وتشمل مداخيل الأملاك الوطنية، المداخيل المختلفة للميزانية والإيرادات النظامية أما القسم الثاني فيتمثل في الجباية البترولية التي تتكون من مجموع اقتطاعين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز، هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة على النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال ونقل عبر القنوات.

المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة بالجزائر ومبادئها:

عرف القانون الموازنة العامة بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات العامة النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها.

كما تعرف الموازنة العامة بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والتجهيز.

[1] درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 362.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر وهي وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

تخضع الموازنة العامة في الجزائر في مرحلة تحضيرها وإعدادها لمجموعة من المبادئ أو ما يطلق عليها اسم القواعد الفنية للميزانية التي تهدف إلى تمكين البرلمان من مراقبة النشاط المالي للحكومة ولذلك فهي تتأثر بتغيير دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي ومن البديهي أن يتم إعداد الموازنة العامة في الجزائر على أساس القواعد الفنية التقليدية والتي يمكن حصرها فيما يلي : التوازن مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ الشمولية، مبدأ التخصيص، مبدأ التوازن .[1]

الفرع الثاني: عجز الموازنة العامة في الجزائر:

تعتبر الموازنة العامة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار وضمان تحقيق التشغيل الكامل من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل والثروات من خلال السياسة الضريبة والانفاقية أما عجز الموازنة فهو عبارة عن حدوث فجوة بين الإيرادات المتوقعة والنفقات المتوقعة للدولة ويأخذ عجز الموازنة القالب المزمن بالاقتصاد الجزائري والذي يعتبر أحد عوامل الاختلال الأساسية التي حلت بالتوازن المالي الداخلي ويمكن حصر أسباب استمرار العجز إلى:[2]

- زيادة النفقات العامة للدولة بمعدلات عالية ومتزايدة؛
- انخفاض الإيرادات العامة المتعلقة بالمحروقات وأسعارها الخارجية.

[1] المرجع نفسه، ص330-332.

[2] المرجع نفسه، ص ص 393-395-400.

خلاصة الفصل:

تعتبر السياسة المالية من إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية، ومن خلال دراستنا لهذا الفصل تعرفنا على مفهوم السياسة المالية أهميتها، أهدافها ومختلف تطوراتها كما تطرقنا إلى موقعها في الدول النامية والمتقدمة وتطرقنا الى ابرز مزاياها و الصعوبات التي تتعرض لها وبعد استعراضنا لأدوات السياسة المالية الجزائرية والمتمثلة في السياسة الانفاقية والايرادية بالإضافة إلى دراستنا لعجز الموازنة العامة اتضح لنا أن السياسة المالية الجزائرية ذات أهمية بالغة وذلك لما لها من تأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، فضلا على قدرتها على ترشيد استخدام الأموال فلا يمكن إنكار فعالية هذه الأدوات والدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في الوقت الحاضر من خلال تأثيرها على حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الأسعار،وبذلك يمكننا القول أن السياسة المالية بالجزائر هي من أقوى السياسات الاقتصادية المتبعة بالدولة والتي ينبغي عليها أن توليها اهتمام متزايد.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل:

تدل سياسة التشغيل على مختلف التدابير والآليات التي تعتمدها الحكومة في سبيل استحداث مناصب شغل بشتى أنماطها من خلال فترة محددة، وبذلك أصبحت إشكالية التشغيل تمثل إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها مختلف الدول، والجزائر واحدة من بين هذه البلدان التي كان لانخفاض أسعار النفط نهاية الثمانينات بالغ الأثر في تردي الأوضاع الاقتصادية حيث تراجعت الاستثمارات وتراكمت الديون وكانت النتيجة تقلص فرص التشغيل حيث شهدت اختلالات حادة خاصة خلال التسعينات أين كان لانتقال الجزائر إلى نظام الاقتصاد اللبرالي خلال بداية هذه الفترة ظهور إشكالات معقدة خاصة ما تعلق منها بالاختلالات التي وقعت على التشغيل أين تميزت بالتراجع الحاد في عروض العمل مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل مما جعل موضوع التشغيل يقفز إلى المراتب الأولى ضمن أولويات الحكومة الجزائرية وبرامجها.

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل؛

المبحث الثاني: أسس وأبعاد وعوامل تفعيل ونجاح سياسة التشغيل؛

المبحث الثالث: سياسة التشغيل في الجزائر؛

المبحث الرابع: تأثير السياسة المالية على سياسة التشغيل.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل

تعتبر سياسة التشغيل جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأثر بتوفير فرص عمل وذلك بوضع البرامج الناجمة للتكفل بالقادمين إلى السوق.

المطلب الأول: ماهية التشغيل

الفرع الأول: مفهوم التشغيل ومعدله

يمكن أن نعرف العمل بأنه الجهد الذي يبذله الإنسان سواء كان عقليا أم عضليا، بمعنى استخدام الفرد لقواه المختلفة من أجل تحقيق منفعة مادية أو معنوية و كلمة العمل عند الاقتصاديين لها مدلولان رئيسيان، وكثيرا ما يستخدمها الاقتصاديون في كل ما يكتبون لتغطي نطاق المدلول الأول، وهو العمل بمعنى كل جهد بشري هادف إلى تحقيق غاية ذات قيمة، أما المدلول الثاني فهو العمال أنفسهم أي القوة العاملة ذاتها.[1]

تتضح كلمة(Labour) من قواميس اللغة الانجليزية أنها تعني جهد جسدي أو عقلي وبخاصة حين يكون عسيرا أو إلزاميا، والعمل هو النشاط البشري الذي يؤمن السلع والخدمات في مجتمع ما ويعني كذلك الخدمات التي يؤديها العمّال لقاء أجور معينة، وفي تعريف القواميس الفرنسية نجد أن العمل هو شكل من نشاط الإنسان (الرجل والمرأة) نشاط يدوي أو ذهني يهدف إلي إنتاج (أو المشاركة في إنتاج) نتائج نافعة[2]

أما التشغيل فيمكن تعريفه بأنه كافة عمليات التأثير التي يحدثه الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.[3]

---

1 عبده عيسى،يحيى أحمد إسماعيل، **العمل في الإسلام**، دار المعارف ، مصر ، 1983 ،ص 45.

[2] بشير غضبان ،**الإنسان والعمل ومكافأته و البطالة** ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة،خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، ص ص1،2.

[3] Encyc lopaedia،universalisa،corpus8،paris ،France،2000،p180.

ولا يعني التشغيل بمفهومه الحديث عكس البطالة كما أنه لا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين المرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته والتي يجب على المؤسسة الاعتراف بها.[1]

كما يقصد بالتشغيل توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من طلبات العمل واليد العاملة فإن الفهم الشامل للتشغيل حجما نسبة وهيكلا يعتبر مطلبا من المطالب الملقات على عاتق الجهاز المشرف على شؤون الأفراد وهذا الفهم الشامل يحتاج إلى هيكل التشغيل والذي تؤثر فيه مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية نذكر منها:[2]

- درجة التدخل الحكومي والقوانين التي تنظم شؤون العاملين والسياسات العامة للتوظيف؛
- درجة التقدم التكنولوجي؛
- درجة انتشار التخطيط للقوة العاملة؛
- مستويات الأجور المدفوعة في سوق العمل فهيكل العمالة يعتبر المرآة العاكسة للبلد وكفاءته في رسم سياسات التشغيل.

وبناءا على ما سبق يمكن أن نميّز بين مفهومي التشغيل والعمل فيما يلي:

- إن التشغيل يشير إلى جملة من الشروط والإجراءات التي تسبق عملية التوظيف، بينما يشمل مفهوم العمل المهام التي يتم تنفيذها بعد مرحلة التوظيف؛
- التشغيل له بعد معياري فهو يتحكم في ديناميكية و حركية اليد العاملة من و إلى سوق العمل دخولا وخروجا بينما يمثل العمل بعدا إجرائيا باعتباره وسيلة وعامل للإنتاج مثله مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى كرأس المال و العامل التقني؛
- ومنه يمكن القول أن التشغيل عامل إدماج، أما العمل فهو عامل إنتاج، لذا يسبق التشغيل العمل بالضرورة، حسب دور ووظيفة كل منهما.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 37.

[2] بن خيرة سامي، بوخلوة باديس، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013، ص 7.

معدل التشغيل: إن معدّل التشغيل عبارة عن مقياس يبيّن لنا عدد المشتغلين من كل 100 فرد مقيم، ويتم حساب معدل التشغيل كما يلي:[1]

إن الهدف من حساب المعدل هو معرفة عدد المناصب التي تم خلقها للوقوف على تطور وضعية التشغيل ويتم حسابه من خلال إيجاد النسبة بين السكان العاملون من جهة والسكان النشطين من جهة أخرى أي:

معدل التشغيل: $\frac{\text{الفئة العالمة}}{\text{الفئة النشطة}} = \frac{p\ occupée}{\text{population active}} = TO$

تطبيقيا يمكن حساب معدل التشغيل كأنه مكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئة النشطة أي:

معدل التشغيل % = 1- معدل البطالة %

يختلف مفهوم التشغيل أو البحث عن العمل في الدول النامية عن مفهومه في الدّول المتقدمة، حيث أنه في الدول النامية يوجد عدد كبير يشتغل جزئيا في عمليات ذات إنتاجية متدنية وفي أعمال غير نظامية وثمة ظاهرة أخرى تؤثر على معدّل التشغيل في الدول النامية وهي المساهمة المتدنية للمرأة في القوى العاملة ووجود عدد لا بأس به من العمال الذين لا يبحثون عن العمل لاقتناعهم بعدم وجود مناصب تليق بهم ووجود قطاع غير رسمي مدون في البيانات الرسمية للدولة فخلال فترات الكساد الاقتصادي قد يعمل الأفراد لفترات عمل قليلة بغير إرادتهم وليس بكامل الوقت ومثل هذه العمالة ذات التشغيل الناقص لا تندرج في معدّل البطالة والعمال الذين يعملون في أنشطة هامشية غير مستقرة وغير مضمونة وذات دخول منخفضة جدا هم غالبا من الفقراء لا يندرجون أيضا تحت البطالة وفي بعض الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ينسب معدّل التشغيل إلى قوة العمل المدنية فقط أي بعد استبعاد من يعملون في القوات المسلحة وفي بعض الدول ينسب المعدّل إلى إجمالي قوة العمل بمن فيهم الذين يعملون في الجيش .[2]

أما المشغلون فهم كل الأشخاص من كلا النوعين الذين يمثلون العرض المتاح من العمل لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية والملتحقون بعمل و تزيد أعمارهم عن سن معينة 16 سنة فأكثر ويكونون خلال فترة مرجعية قصيرة مدتها أسبوع واحد أو يوم واحد في فئة مما يلي:[3]

[1] Ons donneé statistiques, (activité et emploi et chomage), au 3 eme (2004), trimester,n°=411,p02.

[2] بلقاسم العباس، **تحليل البطالة**، مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 76، أفريل 2006، ص3.

[3] دحماني محمد أدريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012 ،ص ص 45،46.

أ_العمل بأجر:

القائم بعمل بأجر، هو كل شخص أدى خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال مقابل أجر أو مرتب محدّد نقدي أو عيني في وقت محدّد (يوم، أسبوع، شهر،...) ويسمى مستخدم وقد يكون الأجر في شكل عمولة أو سمسرة أو بأي طريقة أخرى و المستخدم سواء كان ذكرا أو أنثى هو الشخص الذي يشغل وظيفة على أساس (العمل بأجر) أي وظيفة يحصل شاغلها بمقتضى عقد العمل الصريح أو الضمني على أجر نقدي أو عيني كالغذاء أو السكن أو التدريب.

ب _ المرتبط بعمل:

وهو كل فرد له وظيفة ولكنه لا يعمل وهو كل شخص له وظيفة حالية ولكنه خلال الفترة المرجعية منقطعا بصفة مؤقتة عن العمل وله ارتباط رسمي بوظيفته يقوم عليه دليل مثل استمرار تلقي الأجر أو وجود ضمان بالعودة إلى العمل بعد انتهاء الوضع الطارئ أو اتفاق على موعد الرجوع إلى العمل بعد فترة التغيب القصيرة عن الوظيفة.

ج_ العمل لحسابه الخاص ولا يستخدم أحدا:

هو كل شخص أدى خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال بغرض الربح أو تحقيق كسب للأسرة نقدا أو عينا وهو الشخص الذي يعمل بمفرده ولحسابه في نشاط اقتصادي بمنشأة يملكها (ولا يستخدم أحدا) أو خارج المنشآت مثل الباعة المتجولون والعامل لحسابه الخاص هو الشخص الذي يشغل وظيفة للحساب الخاص ولا يقوم بتشغيل أي مستخدمين.

د- صاحب عمل يديره ويستخدم آخرين :

هو الشخص الذي يعمل في مشروع (نشاط) يملكه ويستخدم عاملا أو أكثر معه بأجر أو بدون أجر سواء كانوا من أفراد الأسرة أو من غيرهم أو مع شريك واحد أو عدد قليل من الشركاء ويقوم فيها على أساس مستمر أو يكون صاحب مشروع ولكنه لا يعمل.

هـ- يعمل لدى أسرة (أو لدى الغير) بدون أجر:

هو الفرد الذي يعمل لدى أحد أفراد أسرته بدون أجر مثل الابن الذي يعمل في حقل الأسرة لإنتاج المحاصيل الزراعية وكذا الخريج الجامعي الذي يعمل تحت التدريب لدى كبار المحامين أو الأطباء والأشخاص العاملون في الخدمات الجامعية بلا أجر.

الفرع الثاني: أنواع التشغيل

للتشغيل أنواع أهمها:[1]

التشغيل المباشر:

والذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية المباشرة، دون الالتجاء إلى مكتب التوظيف للترشيح لهذه الوظائف.

التشغيل المؤقت :

وهو أحد أشكال الاستخدام المؤقت يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة كأن يشغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الايجازات السنوية أو يشتغل بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة وقد تزايد الاتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامنا مع جملة من المتغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية ويهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلاث أصناف من الوضعيات هي:

- تعويض عامل غائب؛
- نمو استثنائي أو مفاجئ للعمل؛
- تشغيل فئات قليلا ما يتم تشغيلها من بين طالبي العمل.

الفرع الثالث: أهمية التشغيل

للتشغيل أهمية بالغة نوجزها فيما يلي:[2]

- زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع ويستمتع بها وذلك بزيادة القوى الإنتاجية؛
- تأمين الفرد ضد العوز ودعم الثقة في المستقبل، وهذا المعنى هو الذي يكمن وراء حق العمل والذي تتضمنه دساتير بعض البلدان؛
- التشغيل يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول، وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الاستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال فرص الدخل والثروة؛

[1] رواب عمار، غربي صباح، **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، بسكرة،2011، ص 70.

[2] حاجي فطيمة، **تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014** ،المؤتمر الدولي الأول حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية وبرنامج الانتعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014 جامعة البويرة يومي 11-12 نوفمبر 2014، ص 02.

– التشغيل يمهد الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة والدخل.

المطلب الثاني: مفهوم سياسة التشغيل وأهدافها

تعتبر سياسة التشغيل جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن وهو ما يتأثر بتوفير فرص عمل وذلك بوضح البرامج الناجمة للتكفل بالقادمين إلى سوق الشغل.

الفرع الأول: مفهوم سياسة التشغيل

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين "سياسة " والتي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية.[1]

أما التشغيل فيعني كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.[2]

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سياسة التشغيل على أنها مجمل الرسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج.[3]

وتعرف سياسة التشغيل على أنها الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه.[4]

---

[1] صبحي حموي، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، دار المشرق ، بيروت، ط1، 2000، ص 721.

[2] Encyclopaedia universalis,corpus 8,paris,France,2002,p186.

[3] عبد الرزاق مولاي لخضر ، **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر 2000–2011**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد10، 2012، ص 191.

[4] سميحة يونس، **اتجاهات خرجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل**، مذكرة لنيل شهادة ماجستار، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص 76.

كما تعرف سياسية التشغيل على أنها السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق.[1]

كما يمكن إضافة تعريفين آخرين لسياسة التشغيل.[2]

تعرف سياسة التشغيل على أنها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف"الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال" الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق الشغل، كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية بما يصب في اتجاه الحد من مستويات البطالة وتحقيق التشغيل الأمثل.

وكما يشير مفهوم سياسة التشغيل إلى مجموع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق التشغيل بغرض التحسين في أداءه والتقليص من الاختلالات التي يمكن أن تبرز أو تظهر في هذا السوق.

وفي الأخير ومن كل ما سبق يمكن القول أن سياسة التشغيل هي تلك السياسة التي تهدف لتحقيق العمالة الكاملة بشكل يتلاءم مع احتياجات الإنتاج وبشكل منظم يضمن حقوق العامل وواجباته وفق مجموعة من البرامج والأجهزة التي تخدم العاطلين عن العمل في سوق الشغل.

الفرع الثاني: أهداف سياسة التشغيل

يمكن حصر أهم الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل في: [3]

- زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والاقتصادية؛
- رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق زيادة دخل الأفراد؛
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة المتاحة الراغبة في العمل من أجل الكسب؛
- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه؛
- استقرار العمل ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث إلى أدنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي؛

[1] زرواط فاطمة الزهراء، بورجة صارة، **انعكاسات الترتيبات الخاصة بسياسات التشغيل على البطالة في الجزائر**، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 جامعة أكلي محند أو لحاج، البويرة، يومي 11-12 نوفمبر 2014، ص 01.

[2] دحماني محمد أدريوش،مرجع سابق،ص 58.

[3] دواب عمار وغربي صباح، **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**، المرجع سابق، ص 73.

- تنظيم أساليب ومواعيد إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها؛
- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني ومهارة عالية لأداء أفضل.

المطلب الثالث: أنواع سياسة التشغيل والأطر القانونية والتنظيمية لها

الفرع الأول: أنواع سياسة التشغيل

يمكن تصنيف سياسة التشغيل من حيث الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها إلى نوعين وهما:

سياسة تشغيل فعالة أو نشيطة:

تؤدي سياسة التشغيل الفعالة إلى زيادة مستوى المهارات والإنتاجية كما يؤخذ عليها أيضا لأسباب تتعلق بالكفاءة.[1]

وهي السياسة التي ترمي إلى تثمين فرصة العاطلين في الدخول إلى سوق العمل، والحصول على مناصب الشغل التي يبحثون عنها ويرغبون في الحصول عليها, وذلك بمساعدتهم في البحث عن العمل من خلال إنشاء مكاتب ووكالات خاصة بالتوظيف تسهل تدفق المعلومات عن مناصب العمل الشاغرة أو تدريبهم وتكوينهم وفقا لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل حتى لا يواجهوا مشكلة عدم التوافق بين مؤهلاتهم ومتطلبات شغل المنصب,أو عن طريق الخلق المباشر لمناصب العمل، من خلال قيام الحكومة بتقديم تحفيزات وتسهيلات من شأنها تشجيع الأفراد الراغبين في العمل على الحركة لخلق وظائف لأنفسهم وللآخرين كالتحفيزات والتسهيلات التي تقدم لإنشاء المشروعات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الاستشارة وموافقة ذوي المبادرات في تنفيذ مبادراتهم.[2]

سياسة تشغيل خاملة أو سلبية:

وهي السياسات التي تتضمن وضع مجموعة من الإجراءات والبرامج للتخفيف من حدة البطالة ومن آثارها السلبية على كل المستويات، والمحافظة على استقرار الأوضاع وذلك من خلال مختلف التدابير المتخذة من قبل الأجهزة الحكومية كإجراءات التعويض على التقاعد المبكر الذي يركز على دعم من لا عمل لهم ممن سبق لهم العمل لفترة طويلة نسبيا وإعانات التأمين ضد البطالة بالنسبة للذين فقدوا مناصب عملهم بغير إرادتهم كإفلاس المؤسسة التي يشتغلون بها مثلا وعقود العمل المحددة،....الخ.

---

[1] وهابي كلثوم، تيشات سلوى، **عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة**، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر،2000-2014، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة يومي 11-12نوفمبر 2014، ص 04.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق ، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر ، 2000-2011**، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة 2012، ص 192.

أي أن سياسات التشغيل السلبية لا تستهدف خلق مناصب شغل حقيقية بالدرجة الأولى بقدر ما تستهدف التخفيف من معدلات البطالة على المدى القريب.[1]

الفرع الثاني: الأطر القانونية والتنظيمية لسياسة التشغيل

إن تعدد أبعاد و أهداف سياسة التشغيل في الجزائر اقتضى حتمية تأطيرها بمجموعة من النصوص القانونية و التنظيمية التي تضبط عمليات تجسيدها ميدانيا.

فالبنسبة للإطار القانوني و التنظيمي يصعب حصر مجموع النصوص القانونية و التنظيمية التي تم وضعها و إصدارها بهدف وضع السياسات التي تضعها السلطات السياسية في مجال التشغيل و محاربة البطالة إلا أنه يمكن أن نتطرق إلى بعضها فعلى سبيل المثال القانون المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة التشغيل، الذي نص في مادته الثالثة على أنه: تضمن الدولة صلاحيات تنظيم في ميدان التشغيل[2] ولاسيما في مجال:[3]

- المحافظة على التشغيل و ترقيته؛
- الدراسات الإستشرافية المتعلقة بالتشغيل؛
- المقاييس القانونية و التقنية لتأطير التشغيل و مراقبته؛
- أدوات تحليل و تقييم سياسة التشغيل؛
- أنظمة الإعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل و تطوره.

و القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل الذي حدد أهدافه في مادته الأولى منه والتي تتمثل في وضع التدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل عن طريق تخفيف الأعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين و تحديد طبيعة و مختلف أشكال المساعدة و المرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل و تنظيمها و سيرها[4] التي كلفتها السلطات العمومية بمجموعة من المهام الأساسية في مجال التشغيل و رصد تفاعلات سوق العمل يمكن أن نذكر منه على سبيل المثال:[5]

- تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل و اليد العاملة و تطورها و ضمان ذلك؛
- تطوير الأدوات و الآليات التي تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق العمل و تقسيمها؛

---

[1] أسماء بودربالة ، **فعالية سياسة التشغيل المطبقة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني في القضاء على مشكلة البطالة في أوساط الشباب**، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة أكلي محند أو لحاج، البويرة، يومي 11-12 نوفمبر 2014،ص 04.

[2] القانون 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004،الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة في 26 ديسمبر 2004.

[3] القانون 06-21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006،الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة في 11 ديسمبر 2006.

[4] المرسوم التنفيذي 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، الجريدة الرسمية ، العدد 09، الصادرة في 19 افريل 2006.

[5] المرسوم التنفيذي 08–126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، الجريدة الرسمية، العدد22 الصادر في30 أفريل 2008.

- تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطالبي العمل والمشاركة مع المؤسسات والهيئات المعنية في تطبيق عمليات التحويل المهني،أو التكوين التكميلي الخاص بتكييف مؤهلات طالبي العمل مع متطلبات عروض العمل المتوفرة؛
- المشاركة في تنظيم و تنفيذ البرامج الخاصة بالتشغيل التي تقررها الدولة والجماعات المحلية، و كل مؤسسة معنية و إعلامها بتسيير البرامج المذكورة و إنجازها؛
- البحث عن كل الفرص التي تسمح بتنصيب العمال الجزائريين في الخارج؛
- تطوير مناهج تسيير سوق العمل و أدوات التدخل على عرض و طلب العمل؛
- متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر في إطار التشريع و التنظيم المتعلقين بتشغيل الأجانب وتنظيم البطاقة الوطنية للعمال الأجانب وتسييرها.

والمرسوم التنفيذي المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني الذي يهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين إلى جانب تشجيع كافة أشكال النشاط و التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج التكوين، التشغيل والتوظيف.

إلى جانب العديد من النصوص القانونية الأخرى المتعلقة بتشجيع خلق المقاولات و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تلك المتعلقة ببعض الهيئات والأجهزة الأخرى الناشطة في مجال التشغيل إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

المبحث الثاني: أسس وأبعاد وعوامل تفعيل ونجاح سياسة التشغيل

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أسس سياسة التشغيل أبعادها وعوامل تفعيلها ونجاحها.

المطلب الأول: أسس سياسة التشغيل

يمكن إجمال أسس سياسة التشغيل فيما يلي:

1-التشغيل الكامل:

عرف التشغيل الكامل بأنه الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها طبعا العمل[1].

ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد والأشخاص في العمر الإنتاجي والقادرين على العمل والراغبين فيه والذين لا عمل لهم بانتهاج سياسة متواصلة لإحداث مناصب العمل وتكوين العمل[2].

وقد تم تبني التشغيل الكامل في الجزائر بموجب التوصية 122 التي اتخذها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 1964/06/17 والتي اعتبرته هدفا أساسيا حيث نصت التوصية على ما يلي: "توفير عمل لكل العمال المتاحين الذين يبحثون عن عمل.

كما نجد أيضا: [3]

2-التشغيل الإنتاجي:

لقد قرر الميثاق الوطني 1986 ما يلي: أن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة، ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل لمجرد التشغيل.

3-التشغيل المستمد:

ويتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام،وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية فقد أكد تصريح "فيلادلفيا" على مسؤولية منظمة العمل الدولية نحو فحص ومراعاة آثار السياسات الاقتصادية والمالية على سياسة التشغيل في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر أن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس،العقيدة أو النوع الحق في العمل.

---

[1] Jacques généreux,introduction a la politique économique,3eme édition de seuil, paris,1990,p90.

[2] رواب عمار، غربي صباح، مرجع سابق، ص 70.

[3] المرجع نفسه، ص 71.

4-كفالة الاستقرار:

ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أن تتولى ضمان الاستقرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان وذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدني حد مستطاع وضمان الاستقرار في العمل يتطلب:[1]

- التحكم في البطالة التكنولوجية أو الانتقالية: وذلك بإلحاق العاطلين عن العمل بسبب التكنولوجيا المستوردة بمعاهد التكوين" التدريب" أو بدورات التطوير؛
- اختيار التكنولوجيا المناسبة عند إستيرادها؛
- إحداث التوازن في نوعية القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية وتوزيع القوى العاملة في مختلف مناطق البلاد؛
- وضع قوانين وترتيبات وفرص إجراءات تمنع أرباب العمل من القيام بالفصل التعسفي أو القيام بعمليات الفصل الجماعي دون مبرر.

المطلب الثاني: أبعاد سياسة التشغيل

إن أبعاد سياسة التشغيل متعددة الجوانب منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى سنحاول استعراضها فيما يلي:[2]

1-البعد الاجتماعي:

هذا البعد يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفات البطالة لا سيما بالنسبة للشباب عامة وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولا وبالبلاد ثانيا ونقصد بها اللجوء للهجرة السرية نوح الضفة الأخرى من المتوسط وما يترتب على ذلك من مخاطر الموت في البحر والإدمان على المخدرات وما ينتج عنه من مظاهر إجرامية متعددة الأوجه بما فيه الجرائم الإرهابية والانتحارية والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 71.

[2] لحسن عبد القادر،غطاس عبد الغفار، **دراسة نقدية للسياسة العامة للتشغيل في الجزائر : قراءة ونتائج**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر،2001-2014، جامعة أكلي محمد أو لحاج، البويرة يومي 11-12نوفمبر 2014، ص 03.

2-البعد الاقتصادي:

بينما يركز البعد الاقتصادي على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثورة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.

3-البعد التنظيمي والهيكلي:

ترمي الأبعاد التنظيمية والهيكلية لسياسة التشغيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجاز أهمها فيما يلي: [1]

- تكييف الطلب على التشغيل وبالتالي المؤهلات مع حاجيات سوق العمل للوصول تدريجيا إلى توافق بين مخرجات التكوين وسق الشغل؛
- مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم؛
- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلف مناصب الشغل؛
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة؛
- خلق توازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل؛
- محاربة البطالة والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.

المطلب الثالث:عوامل تفعيل ونجاح سياسة التشغيل

من العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فاعلية سياسة التشغيل ما يلي:

1- بالنسبة للسياسات العامة للتشغيل: يتحكم في نجاح هذه السياسة عدة اعتبارات وعوامل يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:[2]

- ضرورة بناء هذه السياسة على دراسات ومعطيات حقيقية بمشاركة الهيئات والمؤسسات المعنية بعالم الشغل في مختلف المستويات مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار آراء واقتراحات هذه الهيئات والمؤسسات قدر الإمكان والابتعاد قدر الإمكان عن القرارات العشوائية التي لا تقوم على مثل هذه الدراسات؛
- الاستمرارية في تطبيق السياسات المرسومة وعدم تغيرها من أجل التغيير قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه؛

[1] أحمد قايد نور الدين، **تجربة الجزائر في قطاع تشغيل مخرجات الجامعة والحد من البطالة** ، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر،2001-2014، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة يومي 11- 12نوفمبر 2014، ص 04.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

- العمل على تكييف وتعديل محاور وعناصر هذه السياسة بما يتلاءم والمستجدات التي تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية والعراقيل الميدانية وذلك بجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكييف مع المستجدات والمتغيرات التي يقتضيها الواقع العملي حيث أنه كثيرا ما تتميز القرارات المتخذة على مستوى الإدارات المركزية بطابع الأوامر التي لا تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذها العراقيل الميدانية.

2- بالنسبة لأنماط التشغيل: حيث:[1]

يجب أن تتميز هذه الأنماط والأشكال بطابع الديمومة والاستمرارية والابتعاد قدر الإمكان عن أنماط التشغيل الهشة التي لا تعالج مشكلة البطالة بصفة نهائية بقدر ما تكون مجرد مسكنات مؤقتة لا تلبث أن تفقد مفعولها مع الوقت،الأمر الذي يطرح مشاكل البطالة من جديد.

كما يجب السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل من خلال هذه الأنماط بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة لها ووضع الآليات العملية لتقييم مدى تطبيق هذه التدابير وتقييم المعوقات والإشكالية التي واجهت تطبيقها، بهدف تصحيح مسارها وكيفياتها بشكل مستمر.

3- بالنسبة للمشاريع والبرامج الهادفة لخلق مناصب العمل: إن دور هذه المشاريع في خلق فرص العمل للفئات الباحثة عنه يتوقف بالدرجة الأولى على:[2]

- تشجيع الدولة لإنشاء المشاريع التشغيلية؛
- تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات؛
- تمكينها من الحصول على اليد العاملة ذات التكوين المناسب؛
- تشجيع وتعميم التسهيلات والخدمات الداعمة للإبداع والتطوير.

[1] لحسن عبد القادر، مرجع سابق، ص 12.

[2] أحمية سليمان، محاضرة بعنوان: **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، أفريل،2009.

المبحث الثالث: سياسة التشغيل في الجزائر

إن سياسة التشغيل هي تلك السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق، وبهذا ترتبط سياسة التشغيل ارتباطا عضويا بذلك العنصر من عناصر السكان النشطين, بين الذين هم في العمر الإنتاجي سواء كانوا عاملين أو متعطلين عن العمل وقد تبنت الجزائر سياسة تشغيلية تهدف من ورائها لتحقيق مجموعة من النتائج والأهداف ,وبذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم سياسة التشغيل بالجزائر وأهدافها كما سنتطرق إلى آليات سياسة التشغيل بالجزائر وتحديات ومعوقات نجاحها وفي الأخير سنتطرق إلى تقييم لسياسة التشغيل بالجزائر بذكر أبرز ايجابياتها وسلبياتها.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل وأهدافها بالجزائر

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم سياسة التشغيل بالجزائر وتطورها.

الفرع الأول: مفهوم سياسة التشغيل بالجزائر

سياسة التشغيل في الجزائر تعني" جميع البرامج أو الأجهزة التي أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاط منظم للشخص البطال ، يكسبه وضعا اجتماعيا وماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج.[1]

إذ يقصد بسياسة التشغيل استخدام القوى العاملة في إحدى القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية إدارية، تجارية، أو خدماتية، فهذه العملية ترتبط بعنصر تخطيط القوى العاملة من خلال تلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية من اليد العاملة المتاحة.

وعليه تعرف سياسة التشغيل على أنها الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص عمل للقوى العاملة المتاحة وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه.[2]

---

[1] ياسين بوبكر، خديجة بلميهوب، **دور البرامج الحكومية في خلق مناصب الشغل ودعم الاستثمارات لاحتواء البطالة محليا**، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر،2001-2014، جامعة أكلي محند او لحاج، البويرة يومي 11-12نوفمبر 2014، ص03.

[2] مجيد شعباني ومنوبة مزوار، **السياسة الجبائية كآلية لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر** ،الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر،2001–2014، جامعة أكلي محند او لحاج، البويرة يومي 11-12نوفمبر 2014، ص 06.

الفرع الثاني: أهداف سياسة التشغيل في الجزائر

تتمثل الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل في الجزائر في الأهداف التالية:[1]

- محاولة التعرف على سوق العمل والتحكم فيها؛
- دعم الوكالة الوطنية للتشغيل وذلك من أجل ضبط سوق العمل وإحداث مناصب شغل؛
- الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة ومحاولة إدماج العاطلين عن العمل، وذلك من خلال دعم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- تشغيل الشباب وإعانتهم على إنشاء نشاطات مختلفة وذلك بواسطة دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- دمج الشباب في المؤسسات ودعم أجرهم وذلك بواسطة المخطط الوطني الجديد.

المطلب الثاني: آليات سياسة التشغيل بالجزائر ومعوقات نجاحها

في هذا المطلب سوف نتعرض إلى آليات سياسة التشغيل وإلى التحديات والمعوقات التي تمس نجاحها.

الفرع الأول: آليات سياسة التشغيل بالجزائر

وتتمثل أهم هذه الآليات فيما يلي:

1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 حيث تعد الوكالة من أقدم الأجهزة، ووضعت تحت إشراف رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وإن كان الهدف الرئيسي من إنشاء الوكالة يدخل في إطار سياسة التشغيل، وتعد هذه الوكالة متخصصة في تمويل المشاريع مهما كانت طبيعتها وذلك بقروض طويلة المدى و بفائدة محددة بغرض فتح مؤسسات جديدة مع مساهمة طالب القرض والبنك وحددت سن المستفيد ما بين 18 و 40 سنة.[2]

[1] عبد القادر لحسن، **سياسة التشغيل واشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009** ،اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل الخماسي 2010-2014 ،الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودروها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011 ، ص 192 .

[2] www.ansej.dz.org

2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 في 22 جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطهم لحسابهم الخاص بتقديم الاستشارة والمتابعة وهي موجهة للبطالين الذين بلغو 18 سنة ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين.[1]

وتتمثل مهمة هذا الجهاز أساسا في تقديم التوجيه والمساعدة للمستفيدين من هذه القروض ويهدف أيضا إلى ترقية التنمية الاجتماعية عن طريق النشاط الاقتصادي ومكافحة البطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي وذلك بواسطة تقديم شكل من أشكال المساعدة بالاعتماد على مفاهيم من قبيل "الاعتماد على النفس" و"المبادرة الفردية" و"روح المقاولة " [2].

3-صندوق التامين على البطالة CNAC:

تم إنشاء الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 والمرسوم التنفيذي رقم 04/02 المؤرخ في 03 جانفي 2004 ويعمل الصندوق على منح تعويضات في حالات التسريح والمساعدة في التكوين والبحث عن العمل، وتبرز أهمية هذا الصندوق في خلق مناصب الشغل في كونه يعتبر جهازا لدعم إنشاء النشاطات حيث يساعد العاطلين عن العمل المسجلين لدى وكالات التشغيل على إنشاء مشاريع مصغرة من خلال تقديم تمويل من دون فائدة إضافة إلى قرض بنكي بضمان الصندوق في ظل شروط محددة تتعلق أساسا في حجم القرض ونسبة المساهمة الشخصية والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها المستفيد، مع تقديم مجموعة من التحفيزات الضريبية ويستهدف العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة.[3]

4-الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:

تم إنشاؤها في سبتمبر 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة "onamo" تقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل وتقوم بمنح عقود مؤقتة.[4] لها عدة برامج تشغيل حاملي الشهادات من خلال برنامج المساعدة

---

[1] بن باير الحبيب ،بن كاملة محمد عبد العزيز ،**التشغيل في الجزائر ، مدخل لتطور وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية: عرض نتائج 2006-2010"** ،الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خير ، بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011، ص ص 149-152.

[2] www.angm.dz.org.

[3] مرازقة عيسى"**تقييم أجهزة التشغيل حالة ولاية باتنة**" الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011، ص 212.

[4] بن فرحات ساعد، عباس وداد، **فعالية سياسة التشغيل في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 10.

على الإدماج المهني DAIP وهو برنامج يستفيد منه خريجو المعاهد والجامعات من عقود تشغيل مؤقتة وهو برنامج مقسم حسب الفئة المستفيدة إلى :[1]

1- عقد إدماج حاملي الشهادات CID: لفائدة خارجي الجامعات والمعاهد الوطنية ومراكز التكوين المهني بعقد مؤقت يتجدد سنويا.

2- عقد الإدماج المهني CIP:

لفائدة طالبي العمل الحاصلين على مؤهل دراسي أولي إلى ثالثة ثانوي أو شهادة تقني أو أي شهادة من مراكز التكوين المهني والمعاهد الوطنية بعقد يدوم سنة وقابل للتجديد.

3- عقد الورشات cfi:

لصالح طالب العمل الحامل على مؤهل أقل من أولى ثانوي يستفيد من عقد عمل ورشة

وبالإضافة إلى هذه الآليات يمكن إضافة آليات أخرى كما يلي:[2]

5-برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية:

هو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة، موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19- إلى 30 سنة في شكل ورشات تكلف بانجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية.

6-برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة ووقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات وبالخصوص في المناطق النائية المحرومة التي مستها البطالة أكثر.

[1] ياسين بوبكر، خديجة بلمهوب، مرجع سابق، ص 4.

[2] بن النية آسيا، **دور الهيئات العمومية والوكالات المكلفة بتنظيم سوق الشغل**، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر،2001-2014، جامعة أكلي محند او لحاج، البويرة، يومي 11-12نوفمبر 2014، ص03.

كما نجد أيضا:[1]

7-منحة إدماج حاملي الشهادات pid:

التي كانت تعرف قبل 2008 باسم عقود ما قبل التشغيل، وهي عقود تشغيل مؤقتة يستفيد من خلالها طالب العمل بعقد عمل لمدة سنة، قابلة للتجديد سواء في المؤسسات التابعة للقطاعات الإدارية أو المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي بشقيه الخاص و العام.

8-برنامج التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة IAIG:

أو ما يعرف بالشبكة الاجتماعية وهي منحة تقدم لأفراد العائلات عديمي الدخل الذين يشاركون فعليا في النشاطات ذات المنفعة العامة.

9-برنامج الإدماج الاجتماعي DAIS :

وكانت تعرف من قبل بمنحة الإدماج للنشاطات الاجتماعية (pais) يستفيد منه طالب العمل حامل شهادة التكوين المهني والمنقطعون عن الدراسة وأصحاب الوضعيات المهمشة اجتماعيا.

10-تجربة صندوق الزكاة:

تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري في سنة 2003، حيث كان ينشط عن طريق اللجان المركزية والولائية القاعدية بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب مرسوم تنفيذي و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جميع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد طرق صرفها،من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق انه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين ويسدد في اجل لا يتعدى أربع سنوات.[2]

[1] ياسين بو بكر، خديجة بلمهوب ، مرجع سابق، ص 4.

[2] دارتي سميرة، **صندوق الزكاة بين الواقع والأفاق**، رسالة لنيل شهادة ماجستير،كلية الحقوق،جامعة الجزائر،2010/2009،ص144 .

الجدول رقم(II-1): أجهزة و برامج التشغيل.

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات والأشخاص المعنيين	الأجهزة
الوكالة الوطنية ANEM التي أنشأت عام 1990.	وزارة التشغيل والتضامن الوطني	ضبط سوق العمل تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل	كل طالبي مناصب شغل	
وكالة التنمية الاجتماعية التي أنشأت عام ADS 1996	وزارة التشغيل والتضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة	الإعانة السكان المحرومين -ترقية تطوير التشغيل	الأشخاص في سن 60 فما أكثر بدون مداخيل الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل. -الجامعيين و التقنيين السامين الباحثين عن أول منصب شغل	المنحة الجزافية للتضامن 1000 دج تعويض النشاط ذو المنفعة العامة 3000دج قرض ما قبل التشغيل 4500دج القروش المصغرة برنامج التنمية الجهوية
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 53 فرع جهوي أنشأ عام 1996	وزارة التشغيل والتضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة +وزارة التشغيل والتضامن الوطني.	الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل	طالبي مناصب التشغيل سنهم ما بين 19 و35 سنة مع إمكانية التوسع لذوي 40 سنة	المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 1994	وزارة العمل والضمان الاجتماعي	إدماج العاطلين على العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	العاطلين من 35الى 50 سنة المسجلون منذ 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل المستفيدون من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	مركز البحث حول التشغيل مركز إعادة العمل المستقل التكوين، تغيير النشاط،تمويل إنشاء النشاطات ب5ملايين دج كحد أقصى

الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل جانفي 2004	وزارة التشغيل التضامن الوطني	تسيير القروض المصغرة	-النساء بالمنازل -الحرفيين الصغار المستفيدين من -الشبكة الاجتماعية -الشباب العاطلين عن العمل	القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين5000 و40000دج

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

الفرع الثاني: تحديات ومعوقات نجاح سياسة التشغيل بالجزائر

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسة التشغيل في الجزائر كبيرة ومعقدة باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة من الشباب الغير مشغل أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية ومن بين التحديات التي تواجهها هذه الدولة في هذا المجال:[1]

تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات وانجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص و التقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق أو بسبب مواجهة الأزمات التجارية والمالية نتيجة المنافسة الحادة للشركات والمنتجات الأجنبية، كل هذا أمام استمرار تزايد حجم طلبات العمل الجديدة من طرف الشباب الذي أنهى تكوينه أو الذي لفضته المدرسة مبكرا.

ومن بين التحديات أيضا التي تواجهها الدولة في هذا المجال العمل الغير منظم، والذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة لهذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال سواء في مجال ظروف العمل أو في الأجور أو في مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية من جهة وفي ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل و العمل المؤقت من جهة أخرى حيث ارتفعت ممارسات العقود المحددة المدة في الجزائر على سبيل المثال من 10.8% سنة 1987 إلى 32% سنة 1997، ولا زال مستمرا في الارتفاع إلى الآن لا سيما أمام غياب الرقابة أحيانا وضعفها أحيانا أخرى.

[1] لحسين عبد القادر، غطاس عبد الغفار، **دراسة نقدية للسياسة العامة للتشغيل في الجزائر**،مرجع سابق، ص 10.

كما نجد أيضا:[1]

التحدي الثالث والمتمثل في استمرار ارتفاع نسبة البطالة مما يزيد من تعقيد التحكم بها ويصعب من مهمة الهيئات والمؤسسات المكلفة بتوفير فرص العمل ضف إلى ذلك عدم انسجام وتناسق الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة والتشغيل مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد هذه الظاهرة.

أما التحدي الرابع فهو متعلق بعدم تكييف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل مما يعني تكوين مزيد من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم.

أما آخر تحدي وهو التحدي الخامس فهو متمثل في الآثار السلبية الناتجة عن البطالة في أوساط الشباب وما يترتب عنها من انحراف يصيب المجتمع.

المطلب الثالث: تقييم سياسة التشغيل في الجزائر

انطوت برامج و سياسات التشغيل في الجزائر كغيرها من الدول العربية الأخرى عموما على ثلاثة عيوب رئيسة، جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل وهي: تكلفتها العالية، وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود[2].

استعراض عينة البرامج المنفذة في إطار سياسات تحسين أداء أسواق العمل في الجزائر يعكس ضعف مستوى جمع البيانات وعدم استعمالها في مختلف مراحل وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها، فتحديد نطاق السياسات والجهات المستفيدة ومضمون البرامج لا يستند إلى بيانات كافية حول سوق العمل، ممّا يجعل هذه السياسات غير متصلة بواقع السوق ويضعف فعاليتها، فالبيانات التي تجمعها نظم المعلومات الخاصة بسوق العمل غير شاملة وغير قابلة للمقارنة وهذا ما يفسر قلة استخدام صانعي السياسات لهذه البيانات، ولم توجد دراسات مفصلة دقيقة لتقييم آثار برامج أداء سوق العمل وإذا ما توفرت فهي تركز على النتائج المحققة على المدى القصير وليس على المدى المتوسط والطويل ولا توفر معلومات عن أثر البرامج على العمالة طويلة الأجل ولا عن نوعية فرص العمل والمساواة بين الجنسين وغيرها من الأوجه الاجتماعية لتلك السياسات.

[1] أحمد قايد، **تجربة الجزائر في قطاع تشغيل مخرجات الجامعة والحد من البطالة**، مرجع سابق، ص 12.

[2] دحماني محمد أدريوش، **اشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل)**، مرجع سابق، ص229.

واستنتجت الكثير من الدراسات أن سياسات تحسين أداء أسواق العمل في الجزائر غير متكاملة ولا تنفذ بشكل من التناسق، فتوفير البرامج في إطار سياسات تحسين أداء أسواق العمل لا يزال يتم بشكل مجزأ مع أن التجربة الدولية بينت أهمية التكامل في تقديم خدمات العمالة فالحاجة واضحة إلى تصميم سياسات تحسين أداء سوق العمل بشكل متكامل لتوفير خدمات متكاملة للمستفيدين كالتدريب والتوجيه المهني ومواءمة المؤهلات مع متطلبات العمل ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين جميع الوكالات العامة العاملة على وضع هذه السياسات وتنفيذها، بما في ذلك مكاتب التشغيل العامة، ومراكز التدريب المهني وغيرها.

فيما يخص خدمات التشغيل العامة فالجزائر تفتقر لكثير من البيانات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء سوق العمل، فمعظم مكاتب التشغيل توفر معلومات عن عدد المستفيدين من خدماتها لكن قليلة جدا هي المكاتب التي توفر بيانات دقيقة مصنفة بحسب نوع الجنس والمنطقة ولا يوفر أي منها بيانات عن أوجه محددة في نتائج التشغيل كمجال العمل أو مدة البقاء فيه.

أما في برامج الأشغال العامة فالأرقام المتوفرة عن مجال العمل في البنية التحتية المنشأة قليلة جدا لأن معظم المعلومات المتوفرة عن نتائج هذه البرامج تركز على عدد فرص العمل التي أوجدت ونادرا ما تتوفر معلومات عن أعمال الصيانة التي تستهدف البنى التحتية ولا تتوفر الدراسات حول متابعة هذه الأعمال لعامة الناس مما يدعو إلى النظر في مدى استدامة النتائج التي تحققها برامج الأشغال العامة وبالرغم من أن الأرقام المتوفرة عن نتائج هذه البرامج قليلة فهي توفر معلومات مفيدة عن أثرها على المدى القصير ومن الواضح أن الجزائر تفتقر إلى تقييم أثر البرامج المذكورة على خفض نسبة البطالة، ولذلك فإن قياس هذه النتائج من شأنه توفير معلومات قيمة عن قدرة برامج الأشغال العامة على تمهيد الطريق أمام الفئات التي تعمل في إطار العمل الغير رسمي لإدماجها في سوق العمل النظامي كما أن هذه البرامج لا تساهم في توفير فرص تشغيل دائمة للمشاركين فيها بل هي عبارة عن حل مؤقت للبطالة إلى حين حصول المنتسبين إليها على وظائف دائمة ومن المرجح أن 10% فقط من المشاركين في برامج الأشغال العامة ينجحون في الحصول على وظائف مناسبة عند انتهاء عملهم في هذه البرامج.

فيما يخص تقييم برامج التدريب و التكوين، فالتقارير التي تصدر حاليا لا تتناول جودة التدريب أو مدى ملاءمة المهارات المكتسبة لاحتياجات سوق العمل أو مدى وصول البرامج إلى جميع الفئات، فمعظم مراكز أو برامج التدريب العامة توفر معلومات فقط عن عدد المتدربين أو المستفيدين، وتفتقر إلى معلومات عن نتائج التدريب من حيث التشغيل والدخل المحقق منه سواء على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد.[1]

[1] المرجع نفسه،ص 230.

وبذلك فأن تطبيق سياسة التشغيل بالجزائر ترتب عنها مجموعة آثار إيجابية وسلبية نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: النتائج الإيجابية

ويمكن إيجازها فيما يلي:[1]

- تحسين مستوى التوظيف الدائم،
- دعم المستخدمين عن طريق إجراءات تشجيعية على الاستثمار،
- توفير مناصب شغل جديدة فإن إحصائيات 2009-2013 تشير إلى توفير 452.585 منصب عمل كمعدل سنوي؛
- خفض نسبة البطالة إلى 10% سنة 2010 و 9.8% سنة 2012 ثم انخفضت إلى 9.8% سنة 2013؛
- مواصلة خفض نسبة البطالة أقل من 9% سنة 2013-2014.

الفرع الثاني: النتائج السلبية

ونذكرها فيما يلي:[2]

رغم المجهودات المبذولة والمعتبرة في مجال التشغيل إلا أن هذا لا يخلو من بعض العيوب والسلبيات خاصة في ما يتعلق بمستوى التأهيل، بحيث نجد أن المناصب التي يتم إنشاؤها ليست مناصب نوعية بحيث أن 36.7% من المناصب لا يتعدى المستوى الدراسي لأصحابها المرحلة الابتدائية و (24.2%) أميين و (31%)مستواهم متوسط و 10.7 % فقط مستوى عالي في سنة 2013.

كما تجدر الإشارة إلى أن البطالين لهم مستوى تأهيل أحسن من العاملين كما أن البطالين غير المؤهلين لا يمثلون سوى 2.3% من مجموع البطالين غير أن العمال غير المؤهلين يمثلون 12.5% من مجموع العاملين كما أننا نجد في أوساط البطالين نسبة 12% من مجموع البطالين بمستوى تكوين عال ،مقارنة مع 10.7% من العاملين يتوفرون على تكوين عال إذن نوعية قوة العمل في أوساط البطالين أحسن منها في أوساط العاملين، وكل هذا دليل على أن نسبة البطالة العالية المتفشية هي في أوساط الشباب ذوي الشهادات العالية.

[1] بوشيخي عائشة، بختي نصيرة، **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر،2001–2014،جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة يومي 11-12نوفمبر 2014، ص 09.

[2] بوشيخي عائشة، **البطالة في الجزائر (الأسباب والتحديات)**، مجلة المواريث العدد 01 ،جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان، 2010 ، ص 195.

المبحث الرابع: تأثير السياسة المالية على مستوى التشغيل

تؤثر السياسة المالية من خلال أدواتها على مستوى التشغيل وتعتبر إحدى أهم السياسات التي تستعملها الدولة لتحقيق ذلك وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تأثير كل من سياسة النفقات العامة وسياسة الإيرادات العامة والمتمثلة أساسا في السياسة الضريبية على مستوى التشغيل فيها.

المطلب الأول: تأثير سياسية النفقات العامة على مستوى التشغيل

من أدوات السياسة المالية التي لها أثر على التشغيل سياسة النفقات العامة حيث تسعى كل دولة من خلال هذه الأداة إلى رفع مستوى التشغيل وذلك من خلال توفير المناخ المناسب لتمكين العاطلين عن العمل من الحصول على فرص العمل المختلفة كالقيام بالاستثمارات المختلفة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب.

هناك شكلين للنفقات العامة شكل نقدي وشكل عيني فالشكل النقدي للنفقات العامة والمتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور التي يستفيد منها الأفراد مباشرة، إما الشكل العيني للنفقات العامة فهو متمثل في الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية فكل هذه النفقات تزيد من قدرة الأفراد على العمل وبالتالي زيادة دخولهم، كما أن النفقات العامة على هذه المرافق العامة التقليدية كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والعدالة تعتبر ضرورية للإنتاج فهي توفر الأمن و الطمأنينة للأفراد لقيامهم بالنشاط الإنتاجي وبذلك يرتفع مستوى التشغيل ويمكن أن تقسم مجالات الإنفاق إلى ثلاثة أقسام وهي:

1-الإنفاق على البنية التحتية:

يسعى القطاع الخاص إلى رفع مستوى التشغيل بمنح وظائف متعددة لمختلف البطالين وإذا تحدثنا عن التوظيف وفرص العمل نجد أن العديد من البطالين يتجهون نحو الاستثمار للتخلص من بطالتهم و من محفزات القطاع الخاص على الاستثمار كون سياسة الإنفاق العام تتجه نحو تقوية البنية الأساسية [1]، مما جعل العديد من الدول توسع عملية الإنفاق على البنية التحتية لجذب الاستثمار عن طريق الإنفاق على توفير وسائل الاتصال ومحطات الإرسال والطرق والموانئ والمطارات...الخ.

ويترتب عن قيام الدولة بالإنفاق على البنى الأساسية زيادة فعالية قطاعات النقل بمختلف أنواعها باعتبارها ذات أهمية أساسية، فمثلا تحسين السكك الحديدة سوف يخفض من نفقات شحن البضائع وفتح فرص الاستثمار الخارجي وبالتالي زيادة مناصب التوظيف ومنه رفع مستوى التشغيل فلا يكون نمو التجارة على المستوى المحلي والدولي بدون وسائط نقل فعالة.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي**، مرجع سابق، ص 395.

2-تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية:

وهي من بين سياسات الإنفاق التي تتبعها الدول لرفع مستويات التشغيل وذلك من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وحتى تكون القروض مشجعة للمستثمر بواسطة سعر فائدة منخفض وخلال مدة طويلة حيث تحدد الفرق بين أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة المنخفضة الدولة لصالح البنوك المقرضة هذا الفرق هو الإنفاق الذي تتحمله الدولة لجذب وتوسيع الاستثمار وقد تهدف الدولة من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية إلى رفع القدرة الإنتاجية للمشاريع وزيادة الاستهلاك وتراجع البطالة .[1]

3-الإنفاق على البحث والتقدم التكنولوجي:

نتيجة للأثر الايجابي للبحث والتطوير التكنولوجي على زيادة الإنتاج، أصبحت الدول تشجع الابتكار لزيادة فعالية الإمكانيات المادية والبشرية ويساعد التقدم التكنولوجي على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الإنتاجية مما يزد أرباح المشروعات ومنه رفع مستويات التشغيل.[2]

وعليه فإن الإنفاق الحكومي على التشغيل من خلال الاستثمار والاستهلاك وزيادة صافي ما في حوزة الأفراد من أموال هي أهم أنواع الإنفاق الحكومي أثرا على حجم التوظيف،هذا ويؤثر الإنفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابت يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظيف أي التشغيل وبديهي أنه لو نتج عن التوسع في الإنفاق الحكومي نقص في الإنفاق الخاص فإن هذا يؤدي إلى نقص حجم التوظيف لأن في هذه الحالة الأخيرة استخدام الحكومة للأفراد في مشروعاتها المختلفة لا يعني أنها تخلق الوظائف لهم بل يعني أنها تغري الأفراد بالعمل لديها بدلا من العمل في القطاع الخاص فالإنفاق الحكومي في هذا المثل يحول الموارد ومنها الموارد البشرية من القطاع الخاص إلى القطاع العام.[3]

أما في الجزائر فأدى خفض الإنفاق العام إلى خفض نفقات الاستثمار وهذا ما يدل على أن الجزائر تراجعت عن دورها في خلق وظائف جديدة لاستعاب جزء من العاطلين أو من الداخلين الجدد لسوق العمل كما أدى خفض معدلات الأجور ومنه انخفاض في عدد الوظائف الحكومية عن طريق التسريح أو التقاعد المسبق.[4]

---

[1] السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 358.

[2] الزعبي هيثم، أبو الزيت حسن، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[3] بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص53.

[4] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،" تجربة الجزائر"**، دار حامد للنشر والتوزيع، ، عمان ،2009، ط1، ص 212.

وبصورة عامة يمكن القول أن السياسة الانفاقية لها مساهماتها الهامة في تحقيق العمالة أو التشغيل ورفع مستواه سواءا من خلال المحافظة على قيام القطاع الخاص وترقية دوره في الاقتصاد والحياة الاجتماعية للمجتمع أو عن طريق المشروعات العامة أو من خلال سبل أخرى تلجأ إليها الدولة قصد تحقيق مستوى أعلى من العمالة والتشغيل.

المطلب الثاني: تأثير سياسة الإيرادات العامة على مستوى التشغيل

تتجلى آثار سياسة الإيرادات العامة على مستوى التشغيل من خلال الحوافز الضريبية التي تؤثر على اختيارات أصحاب المشاريع والمستثمرين بين العروض الاستثمارية المتاحة أو عندما تتضمن نتائج بعض الفرص الاستثمارية خسائر مؤكدة أو محتملة أو عندما تكون نتائج الفرص الاستثمارية منخفضة العائد الخاص مرتفعة العائد الاجتماعي، كما تزيد أهميتها في الدول النامية التي يكون فيها نظام السوق غير فعال في تخصيص للموارد الاقتصادية نظرا لتدخل الدول في تحديد أسعار غالبية السلع وعوامل الإنتاج وفي ما يلي يتم دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية المحتملة لكل شكل من الحوافز الضريبية.

1-المعاملة الضريبية للخسائر:

تعتبر هذه المعاملة إحدى الوسائل الهامة التي يمكن استخدامها للحد من الآثار السلبية للضريبة بمختلف أنواعها ولتشجيع الاستثمارات الخاصة ومنه رفع وزيادة معدلات ومستويات التشغيل فمعدلات الضرائب العالية التي تخضع لها نتائج الفرص الاستثمارية المختلفة يمكن أن تترتب عنها آثار اقتصادية سلبية يعتذر الدفاع عنها لذلك يجب أن يتضمن التشريع الضريبي نصوصا تسمح بخصم كامل للخسائر المحققة من الأرباح الصافية عن طريق ترحيلها ليعتبر ذلك حافزا ضريبيا على قرار الاستثمار حيث يسمح بترحيل الخسائر إلى الأمام أو إلى الخلف أو كليهما فترحيل الخسائر إلى الخلف والى عدد من السنوات يتضمن ضرورة قيام الخزينة العامة في السنة التي تحقق فيها الخسائر برد ما حصلته كضريبة على ما يعادل مقدار الخسارة في السنوات السابقة وبالتالي يعتبر ترحيل الخسائر إلى الخلف حافزا قويا على استثمارات القديمة وحافزا ضعيفا للاستثمارات الجديدة ويعتبر هذا الأسلوب من الحوافز الفعالة في التأثير على قرار الاستثمار الخاص في اتجاه الفرص الاستثمارية التي تزداد فيها درجة المخاطر المصاحبة باحتمال تحقيق خسائر فعلية ومحتمة في السنوات الأولى من حياتها الإنتاجية، كما تنعدم فعالية هذا الحافز في التأثير على نتائج بعض الفرص الاستثمارية إلى تحقيق نتائج موجبة باستمرار ومنه يسمح هذا التحفيز بدعم التشغيل عن طريق الاستثمار.[1]

[1] يونس البطريق أحمد، سعد عبد العزيز عثمان ، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2000، ص ص 91-110.

كما نجد أيضا:[1]

الإجازة الضريبية:

ويقصد بها منح المشروعات إعفاء ضريبي لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية، والهدف من وراء ذلك تشجيع إنشاء فرص عمل جديدة للبطالين حيث تلجأ أغلب الدول النامية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إعطاء إعفاءات ضريبية لعدد من السنوات في بداية حياة المشروع ولذلك سميت إجازة ضريبية وتختلف هذه الإجازة من تشريع ضريبي إلى آخر بل ومن صناعة إلى أخرى وبذلك تسمح هذه الإجازة بتوفير فرص عمل للبطالين بالدولة بهذه المشروعات الأجنبية ومنه رفع مستوى التشغيل .

معونات الاستثمار:

يمكن استخدام معونات الاستثمار كأحد أدوات التحفيز الضريبي لتشجيع التشغيل في الأنشطة المرغوبة من خلال تعويض المستثمر عن الخسائر التي يحققها أو زيادة معدلات الأرباح الصافية التي يمكن أن يحصل عليها، يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين لمعونات الاستثمار هما.

طريقة إعادة تقويم الأصول أو منح الاستثمار حيث تتم هذه الإعانة عن طريق إعادة تقويم الأصول عن طريق تصحيح أرصدة حسابات الاستهلاك المحسوبة على أساس التكلفة لتأخذ أثر ارتفاع الأسعار في الحسبان ويتم هذا التصحيح عند خصم الاستهلاك من إيرادات المشروع للتوصل إلى وعاء الضريبة.

أما منح الاستثمار فهي بمثابة إعانة يحصل عليها المستثمر حينما تخضع أرباحه المحققة للضريبة ويتم ذلك عن طريق السماح للمستثمر بأن يحتسب ضمن التكاليف الجارية خصمها من إيراداته للوصول إلى وعاء الضريبة نسبة من تكلفة الأصول الرأسمالية الجديدة بالإضافته إلى الاستهلاكات الجاري خصمها وفقا للطرق التقليدية ودون أن تؤثر على رصيد حساب الآلة في نهاية العام ولا على قيمة أقساط الاستهلاك طوال فترة الحياة الإنتاجية للأصل.

الاهتلاك المعجل:

ويقصد به كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكاليف التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقدرة حيث لجأت الكثير من الدول إلى هذا النوع من التحفيز الضريبي ولقد أثبتت تجارب تلك الدول تفوقه على كافة الحوافز الضريبية الأخرى وعظم فعاليته وقدرته على مضاعفة أحجام الاستثمار في المجالات المرغوبة ومنه مضاعفة فرص التشغيل ورفع معدلاته وفي

[1] أريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار** ، حالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص 61-62.

الوقت المناسب لتحقيق أهداف المجتمع ويتميز هذا الحافز الضريبي بالمرونة حيث يمكن كل دولة من صياغتها وفقا لظروف وأهدافها الخاصة.

المطلب الثالث: تأثير سياسة العجز الموازني على مستوى التشغيل

لقد ظهر بعد الكلاسيكيين الذين كانوا ينادون بضرورة توازن الميزانية العامة مفكرون منهم كينز الذين لم يستوعبوا فكرة ضرورة توازن الميزانية وارتؤو إلى أن العجز ليس وضعية سيئة بل هو وضعية يمكن للدولة الاستفادة منها لتحقيق أهدافها إذ يعبر عجز الموازنة عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة اكبر من الإيرادات العامة وهو سمة تميز معظم الدول سواءا كانت متقدمة أو نامية وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الإيرادات العمومية وقد يكون ذلك غير مقصود إذ أن زيادة الإنفاق العام من قبل الدولة بشكل مقصود يكون لغرض توسعي ولن يحقق أهدافه إلا إذا كان باستخدام طريقة التمويل بالعجز أي إحداث عجز في الميزانية العامة بمعنى أن تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات وتستخدم هذه النفقات الزائدة لتحقيق أهداف الدولة كتمويل المشاريع والاستثمارات وإنشاء برامج ومخططات تساعد وتساهم في رفع مستوى التشغيل ذلك أن ارتفاع الاستثمارات يؤدي إلى زيادة الإنتاج والنشاط و العمالة ويسمح الاستثمار برفع الإنتاج والدخل كما أن زيادة هذه النفقات قد يكون بغرض التأثير على قدرة الأفراد على العمل وذلك من خلال رفع الكفاءة والأهلية المهنية ومنه يكون الغرض من إحداث عجز مخطط في الميزانية العامة بهدف القضاء على الفجوة الانكماشية ومنه الرفع من مستوى التشغيل. [1]

[1] بن عزة محمد،**ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص تسيير المالية العامة،جامعة تلمسان،2015/2014،ص186.

خلاصة الفصل:

إن الهدف الرئيسي لسياسة التشغيل هو مضاعفة فرص التشغيل كما ونوعا، فالتشغيل هو عملية مرتبطة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وبالتالي ترتبط سياسة التشغيل بسياسة التعليم والتكوين والمتطلبات النوعية المتنامية لسوق العمل وبذلك ينبغي على الجزائر أن تكيف مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل وكما ينبغي أن تقوم معالجة قضية التشغيل بالجزائر على رؤية شاملة أي أن تكون عميقة وطويلة الأمد ومتعددة الأبعاد وهو ما تفتقر إليه السياسة الحالية المعتمدة في هذا المجال، وبذلك نجد أن الجزائر بذلت جهود بليغة في مجال دعم التشغيل وأنشأت مختلف الآليات والبرامج لتحقيق ذلك وحاولت جاهدة مواجهة مختلف التحديات والمعوقات التي صادفتها غير أننا نود التأكيد في هذه الخلاصة على أن المدخل الحقيقي للتشغيل هو الاستثمار الذي يسمح بفتح مناصب عمل جديدة ناهيك عن المشاريع الخلاقة لفرص العمل خصوصا للشباب البطال وبناءا على ذلك على الجزائر أن تولي اهتماماتها البالغة بالسبل التي قد تساعدها على الرفع مستويات التشغيل.

الفصل الثالث

تمهيد الفصل:

لقد كانت السياسة المالية المعتمدة في الجزائر قبل التسعينات سياسة مالية توسعية معتمدة على النفقات التحويلية بالدرجة الأولى، وبحلول الأزمة البترولية لسنة 1986 وما نتج عنها من نقص إيرادات ميزانية الدولة كان لزاما عليها القيام بإصلاحات اقتصادية مست جوانب السياسة المالية، وتحت الإصلاحات المدعومة من المنظمات الدولية على تخفيض الإنفاق العمومي والسيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة فتم اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات العامة وترشيد النفقات لتتمكن الجزائر بذلك من مواجهة والتخفيف من جل المشاكل التي واجهتها حيث تعرضت الجزائر إلى مشاكل تشغيل جدية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي مرت بها، وقد حاولت الجزائر من خلال سياسة التشغيل التي تبنتها تأمين فرص عمل بالنسبة للبطالين من جهة وللأعداد المتزايدة التي تتدفق إلى سوق العمل من جهة أخرى.

وبذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف التطورات التي مرت بها السياسة المالية وسياسة التشغيل بالجزائر خلال فترة الدراسة أي من (1990- 2014) وذلك وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور أدوات السياسة المالية بالجزائر خلال الفترة (1990-2014)؛

المبحث الثاني: وضعية التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)؛

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: تطور أدوات السياسة المالية بالجزائر

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى أدوات السياسة المالية المختلفة وبذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مختلف تطورات هذه الأدوات بالجزائر.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة للدولة خلال الفترة (1990-2014)

يعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة وفي ظل ذلك الإطار تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاعه سواءا نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز وبذلك سنحاول خلال هذا المطلب استعراض هذا التطور في الجدول التالي :

الجدول رقم(III-1): تطورات النفقات العامة للدولة خلال الفترة الممتدة (1990-2014)

الوحدة:مليار دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات	
1990	88.80	65.05	47.70	34.95	136.5
1991	153.8	72.52	58.3	27.48	212.1
1992	276.13	65.72	144	342.8	420.13
1993	291.41	61.14	185.21	38.86	476.62
1994	330.40	58.34	235.92	41.66	566.32
1995	473.69	62.35	285.92	37.65	759.61
1996	550.59	75.98	174.01	24.02	724.6
1997	643.55	76.14	201.64	23.86	845.19
1998	663.85	75.81	211.88	24.19	875.73
1999	774.69	80.55	186.98	19.45	961.68
2000	856.19	72.67	321.92	27.33	1178.12
2001	963.63	72.94	357.39	27.06	1321.02
2002	1097.71	70.79	152.93	29.21	1550.64
2003	1122.8	66.44	567.4	33.56	1690.26
2004	1251.1	66.14	6407.7	33.86	1891.8
2005	1245.13	60.67	806.90	39.33	2052.03
2006	1437.87	58.61	1015.14	41.39	2453.01
2007	1674.03	53.85	1434.63	46.15	3108.66

2008	2217.77	52.92	1973.27	47.08	4191.04
2009	2300.02	54.16	1946.31	45.84	4246.3
2010	2659.0	59.52	1807.9	40.48	4466.9
2011	3879.2	66.27	1974.4	33.73	5853.6
2012	4782.6	67.76	2275.5	32.24	7058.1
2013	4204.3	69.01	1887.8	30.99	6092.1
2014	4714.5	61.57	2941.7	38.42	7656.2

المصدر:الديوان الوطني للاحصاء.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن النفقات الكلية تميزت بالارتفاع رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة قصد تخفيضها أو على الأقل استقرارا ها من اجل تخفيض العجز في الموازنة العامة,(انظر الملحق1-8) فيلاحظ أن نفقات التسيير ونفقات التجهيز عرفت ارتفاعا مستمرا فقد بلغت النفقات الكلية سنة 1991 على سبيل المثال 212.1 مليار دينار جزائري منها 153.8 مليار دينار جزائري كنفقات تسيير أي بنسبة 72.52% من النفقات الكلية و 58.3 مليار دينار كنفقات تجهيز أي ما يعادل 27.48% من إجمالي النفقات لهذه السنة وفي سنة 1994 بلغت النفقات الكلية 566.32 مليار دينار جزائري منها 330.40 مليار دينار جزائري كنفقات تسيير و 235.92 مليار دينار جزائري كنفقات تجهيز أي ما يعادل 58.34 %و41.66 %على التوالي من إجمالي النفقات لسنة 1994.

وعموما كان لنفقات التسيير الحظ الأوفر من النفقات الكلية خلال هذه الفترة وإذا تم النظر إلى نفقات التسيير بصفة عامة خلال (1990-2014) فنجدها قد شهدت تزايدا مستمرا عموما, حيث كانت في سنة 1990 تقدر ب 88.8 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 65.05 % من النفقات الكلية لتصبح في سنة 1997 في مستوى 643.55 مليار دينار جزائري وما نسبته 76.14% من النفقات الكلية، ويعود ارتفاع نفقات التسيير في هذه الفترة إلى عدة عوامل منها قرارات الحكومة برفع الأجور ورواتب العمال في سبتمبر 1991 والمساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداءا من فيفري لسنة 1992.[1]

إلا أنه ورغم الجهود المبذولة من اجل تقليص حجم الإنفاق العام وبصفة خاصة نفقات التسيير فإن هذه الأخيرة شهدت ارتفاعا ولقد قدرت ب 856.1 مليار دينار جزائري وعند مقارنتها بسنة 2001 نجدها 963.6 مليار دينار جزائري أي شهدت نموا قدره 107.5 مليار دينار جزائري أما في سنة 2014 فقد قدرت نفقات التسيير ب 4714.5 مليار دينار جزائري أي ما نسبة 61.57 % من إجمالي النفقات.

[1] بن شهرة مدني، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، مرجع سابق، ص 136.

وقد كانت نفقات التجهيز خلال 1990 لا تتعدى 47.7 مليار دينار جزائري لتصبح سنة 1993 تتجاوز 185 مليار دينار جزائري, وان الارتفاع في نفقات التجهيز راجع بالدرجة الأولى إلى المشاريع التي تقوم بها الدولة خلال تلك الفترة أما في سنة 1999 فقد انخفضت نفقات التجهيز مقارنة بسنتي 1997 و 1998 ويمكن تفسير هذا التراجع بالإجراءات الحذرة التي اتخذتها الدولة بعد تقلبات سوق النفط سنة 1998.

أما الفترة (2000-2014) فقد عاودت نفقات التجهيز إلى التزايد من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 2000 إلى 321.92 مليار دينار جزائري ثم انتقلت إلى 640.7 مليار دينار جزائري سنة 2004 أي بنسبة 33.86 % من إجمالي النفقات العامة لتقدر سنة 2014 ب 2941.7 مليار دينار جزائري أي ما يوازي 38.42% من إجمالي النفقات الكلية.

ومن خلال تحليلنا لتطور النفقات العامة يظهر الانشغال بانعكاسات الزيادة السريعة لها وتتعلق المسألة بالنفقات المتكررة للدولة من اجل تحقيق جملة من الأهداف ومنها العمل على دعم إنشاء مناصب شغل ورفع مستوى التشغيل.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (1990-2014)

لقد تميزت الفترة محل الدراسة بارتفاع الإيرادات الكلية والجباية "الضرائب" والجباية البترولية بصفة خاصة لأن الارتفاع في الإيرادات الكلية خلال هذه الفترة يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع في أسعار البترول الذي شهده سوق النفط وسنحاول استعراض ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (III-2): تطورات الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة الممتدة (1990- 2014).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	الإيرادات العادية	الإيرادات البترولية	الإيرادات الغير عادية	المجموع
1990	147.3	76.2	5.2	152.5
1991	244.2	161.5	4.7	248.9
1992	302.66	193.8	9.2	311.86
1993	300.68	179.21	13.26	313.94
1994	398.35	222.17	78.83	699.8
1995	578.14	336.14	33.59	611.7
1996	756.6	495.99	38.55	825.15
1997	878.77	564.76	47.89	926.66
1998	708.38	378.55	66.12	774.511

1999	874.88	560.12	75.60	950.49
2000	1552.73	1173.23	55.42	1578.16
2001	1354.62	956.33	150.89	1505.52
2002	1425.8	942.90	177.388	1603.18
2003	1809.9	1284.79	164.56	1974.46
2004	2066.11	1485.69	163.78	2229.899
2005	2908.30	2267.83	174.52	3082.82
2006	3434.88	2714.04	205.04	3639.92
2007	3478.60	2711.85	209.3	3687.9
2008	2680.68	1715.4	221.75	5190.5
2009	1146.6	2412.7	116.7	3676
2010	1298	2905.0	189.8	4392.9
2011	1527.1	3979.7	283.3	5790.1
2012	1908.6	4184.3	246.4	6339.3
2013	2018.5	3678.1	244.3	5940.9
2014	2267.4	1577.7	373.1	4218.2

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء.

من الجدول يلاحظ أن الإيرادات الكلية عرفت ارتفاعا مستمرا عموما, ففي الفترة من 1990 إلى 1997 كانت الإيرادات الكلية لسنة 1990 حوالي 152.5 مليار دينار جزائري وفي سنة 1997 وصلت إلى 926.66 مليار دينار جزائري أما سنة 1998 فقد شهدت تراجعا في الإيرادات الكلية حيث بلغت 774.51 مليار دينار جزائري لتعاود الصعود مرة أخرى سنة 1999 لتصل إلى 950.49 مليار دينار جزائري حيث شهدت الإيرادات العادية تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 147.3 مليار دينار جزائري سنة 1990 لتصل إلى 578.14 مليار دينار جزائري سنة 1995 واستمرت بالزيادة لتصل إلى 878.6 مليار دينار جزائري سنة 1997 ثم انخفضت سنة 1998 حيث تمثلت في 708.38 مليار دينار جزائري لتعاود الصعود سنة 1999 وتواصله إلى غاية 2004 حيث تمثلت في 2066.11 مليار دينار جزائري وهذا التحسن راجع إلى عدة عوامل منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي وإجراءات الدولة المتخذة فيما يخص محاربة الغش الضريبي وبذلك نجد انه بإمكان الدولة تطوير مردود الجباية العادية عن طريق المتابعات الصارمة ذلك أن الضرائب أكثر استقرار واقل تذبذبا من الجباية البترولية التي تلعب دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة ومن ثم تغطية النفقات العامة حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات العامة حيث عرفت الجباية البترولية تزايدا مستمرا من بداية التسعينيات ما عدا التذبذب الذي لحق سنة 1993 و 1998 حيث بلغت الجباية البترولية سنة 1990 إلى 76.2 مليار دينار جزائري ثم ارتفعت إلى 161.5 مليار دينار جزائري سنة 1991 ويعود ذلك إلى الطلب الكبير على الموارد البترولية وقد استمرت في الزيادة لتصل إلى 564.7 مليار دينار جزائري سنة 1997 ثم

تراجعت سنة 1998 إلى 378.55 مليار دينار جزائري بسبب انخفاض سعر برميل النفط، ثم تحسنت باستمرار ففي سنة 2008 بلغت 1715.4 مليار دينار جزائري واستمرت في الارتفاع إلى غاية 2013 حيث انخفضت إلى 3678.1 مليار دينار جزائري وفي سنة 2014 قدرت الإيرادات البترولية ب 1577.7 مليار دينارجزائري ويعود سبب هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط وبذلك نجد أن الإيرادات الكلية هي الأخرى عرفت تراجعا خلال 2014 حيث قدرت ب 4218.2 مليار دينار جزائري.

المطلب الثالث: الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1990-2014)

إن الموازنة العامة للدولة في الجزائر هي وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية ونص القانون 84-17 وفي المادة 6 منه على أن الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق أحكام التشريعية وهي تشكل الموازنة العامة للدولة.

ومنه فان الموازنة العامة تتشكل من الإيرادات والنفقات وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مختلف مراحل تطور الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1990-2014) وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول(III-3): تطور الموازنة العامة للدولة خلال الفترة الممتدة (1990-2014).

الوحدة : مليار دج .

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الرصيد
1990	136.5	152.5	16
1991	212.1	248.9	36.8
1992	240.13	311.86	71.73
1993	476.62	313.94	-162.68
1994	566.32	477.18	-89.14
1995	759.61	611.7	-147.91
1996	724.6	825.15	100.55
1997	845.19	926.66	81.47
1998	875.73	774.51	-101.22
1999	961.68	950.49	-11.19
2000	1178.12	1578.16	400.04
2001	1321.02	1505.52	184.5
2002	1550.64	1603.18	52.54
2003	1690.26	1974.46	284.2
2004	1891.8	2229.89	338.09
2005	2052.03	3082.82	1030.79

2006	2453.01	3639.92	1186.91
2007	3108.66	3687.9	579.24
2008	4191.04	5190.5	999.46
2009	2426.3	3676.36	-569.94
2010	4466.9	4392.9	-74
2011	5853.6	5790.1	-63
2012	7058.1	6339.3	-718.8
2013	6092.1	9440.9	-151.2
2014	7656.2	4218.2	-3438

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (III-1) والجدول رقم (III-2) .

لقد كان رصيد الموازنة العامة في حالة فائض مع بداية التسعينات كنتائج للإصلاحات التي انتهجتها الدولة حيث بلغ الفائض 16 مليار دينار جزائري سنة 1990 وتحسن هذا الفائض إلى 36.8 مليار دينار جزائري سنة 1991 كما أن هذا التحسن أيضا يعود إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية حيث انتقلت من 76.2 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 161.5 مليار دينار جزائري سنة 1991.

لكن هذا الفائض لم يستمر حيث ظهر العجز ابتداءا من سنة 1992 بمقدار 108.27 مليار دينار جزائري وتفاقم هذا العجز سنة 1993 حيث أصبح 162.68 مليار دينار جزائري ويمكن تفسير ذلك بتراجع أسعار النفط إذ بلغت 17.5 دولار للبرميل سنة 1993 عوض 24.34 دولار سنة 1990 مع ما ترتب عن ذلك من انخفاض في الجباية البترولية بالإضافة إلى ارتفاع النفقات العامة سنة 1993.

وقد تقلص عجز الموازنة سنة 1994 إلى 89.14 مليار دينار جزائري والسبب في ذلك هو الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، غير أن هذا العجز زادت حدته سنة 1995 بسبب تفاقم حجم النفقات التي كانت وتيرة زيادتها أكبر من وتيرة الإيرادات.

أما في سنتي 1996 و 1997 فقد تمكنت ونجحت السلطات في ضبط الأوضاع المالية وتحول الرصيد من عجز إلى فائض قدر ب 100.5 مليار دينار جزائري و 81.47 مليار دينار جزائري على التوالي.

لاكن الأوضاع البترولية السلبية لسنة 1998 نجم عنها عجز بمقدار 101.22 مليار دينار جزائري واستمرت آثارها إلى غاية 1999 أين سجلت سوق النفط تحسن سمح بتقليص العجز إلى 11.19 مليار دينار.

ومع نهاية التسعينات عرفت الموازنة العامة أرصدة فائضة خلال بداية 2000 إلى غاية 2009 حيث حققت عجزا خلال هذه السنة ب 569.94 مليار دينار جزائري ليستمر هذا العجز خلال السنوات 2010 و 2011

و 2012 و 2013 والذي قدر ب 151.2 مليار دينار جزائري وهو عجز يقل عن ذلك المسجل سنة 2009 والمسجل سنة 2012 المقدر ب 7188 مليار دينار جزائري ويؤكد وضعية عجز للسنة الخامسة على التوالي ولكن عكس عجز سنة 2010 و 2011 و 2012 نجم العجز الميزاني المسجل في سنة 2013 عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية وارتباطا بذلك انخفاض الإيرادات الكلية على الرغم من الانخفاض المعتبر في كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز واستمر هذا العجز ليرتفع إلى 3438 مليار دينار جزائري سنة 2014.

ومما سبق يتضح أن الاقتصاد الجزائري تميز بعجز مزمن في الموازنة العامة للدولة والذي يمكن حصر أهم أسبابه في ما يلي:

- زيادة النفقات العامة للدولة بمعدلات عالية ومتزايدة؛
- انخفاض الإيرادات العامة والتي تبقى عرضة للتغيرات الخارجية والمتعلقة بأسعار المحروقات على وجه الخصوص لكون إيرادات الموازنة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية.

المبحث الثاني: وضعية التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

تسعى الجزائر جاهدة إلى توظيف اليد العاطلة عن العمل والرفع من معدلات التشغيل ومستواه وقد سعت جاهدة لتحقيق هذا المسعى وبذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تطورات معدلات التشغيل خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تطور معدلات التشغيل خلال الفترة (1990-1999)

لقد مرت معدلات التشغيل بالجزائر، بمراحل عديدة خلال الفترة الممتدة (1990-1999) وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المطلب حيث، سيمكننا الجدول الموالي من دراسة التطورات المختلفة لمعدل التشغيل بالجزائر.

الجدول رقم (III-4): تطور معدلات التشغيل خلال الفترة الممتدة (1990-1999)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدلات التشغيل	80.30	78.80	76.20	76.85	75.64	71.90	72.01	73.59	71.98	70.75

Source:

-ONS, Rétrospectives (1970-2002), Edition, 2005,Algérie .

-WWW.BANK-OF–ALGERIA.DZ

الشكل رقم(III-4) : يوضح تطور معدلات التشغيل خلال الفترة الممتدة (1990-1999).

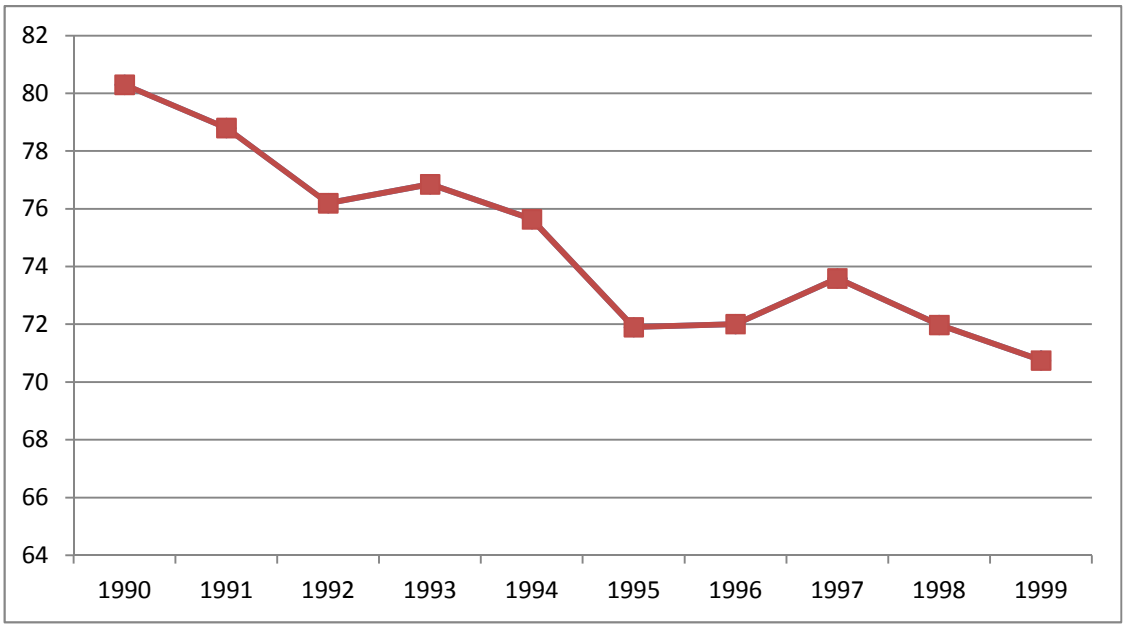

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول السابق يتضح لنا أن معدلات التشغيل بالجزائر أخذت في الانخفاض تدريجيا حيث انخفضت إلى 78.8% سنة 1991 بعدما كانت 80.30% سنة 1990 وقد واصلت في الانخفاض لتصل سنة 1992 إلى 76.2% ويمتد إلى 71.90% سنة 1995 بعدما كان75.66% سنة 1994 أما سنة 1996 فقد قدر معدل التشغيل ب 72.01% وفي 1997 قدر ب 73.59% إلا أن هذا الارتفاع الطفيف سرعان ما انخفض ليصل إلى 71.98% سنة 1998 و70.75% سنة 1999 ويرجع السبب وراء ذلك الانخفاض في معدلات التشغيل إلى انخفاض النشاط التنموي في البلاد خلال هذه الفترة لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الأخير سجل تراجعا كبيرا خلال هذه السنوات بسب العامل السياسي والظروف الأمنية التي عاشتها البلاد منذ بداية التسعينات والتي زادت من المشاكل وتدهور الاستقرار الاجتماعي.

ضف إلى ذلك الضائقة المالية التي مرت بها البلاد والناجمة عن انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض وتقلص مدا خيل الجباية البترولية والتي تعد من أهم إيرادات البلاد كما يمكننا أيضا ذكر الإصلاحات الهيكلية والتطبيق الصارم لها والذي فرضه كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير هذه الإصلاحات التي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى تسريح جماعي للعمال إما نتيجة لإعادة الهيكلة للمؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل،

ويمكننا أيضا إضافة أحد الأسباب الهامة والمتمثلة في ضعف المستوى التعليمي لطالبي العمل الجدد وعدم توافق مؤهلات المتخرجين مع المناصب الشاغرة وعدم قبول هذه الفئة كل الأعمال المعروضة عليها.

المطلب الثاني: تطور معدلات التشغيل خلال الفترة(2000- 2009)

سنتطرق في هذا المطلب إلى تطور معدلات التشغيل في الجزائر من خلال الفترة الممتدة (2000-2009) وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (III-5): تطور معدلات التشغيل خلال الفترة الممتدة (2000-2009).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معـــــــدل التشغيل	71.11	72.70	74.06	76.28	82.35	84.74	87.73	86.21	88.65	89.83

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم(III –5): تطور معدلات التشغيل خلال الفترة الممتدة (2000-2009).

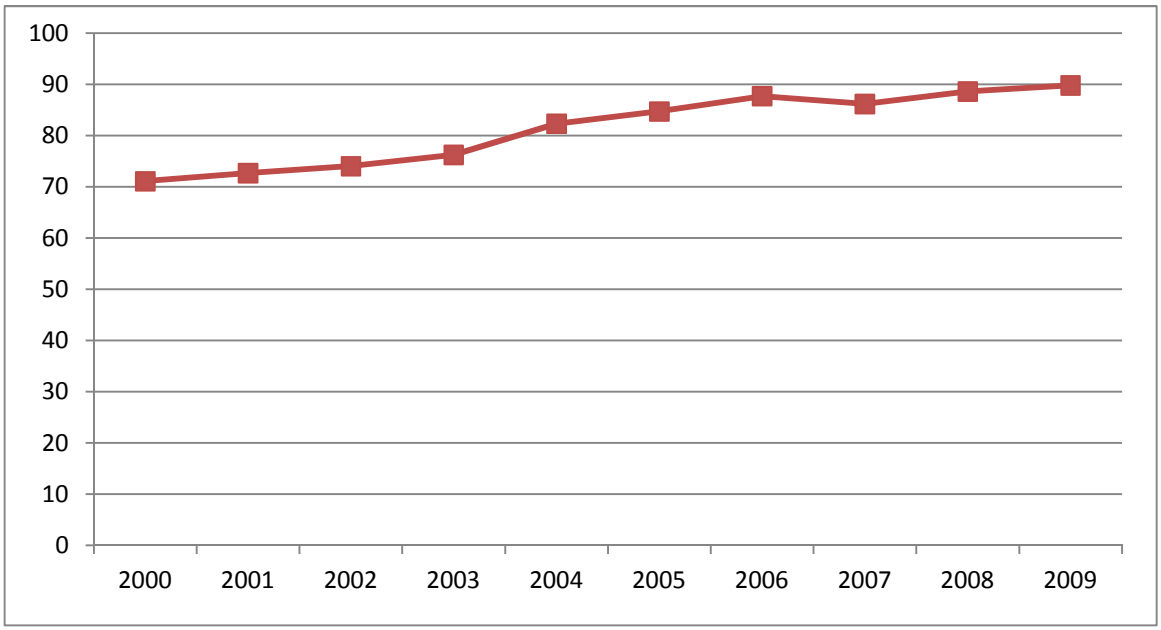

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن معدلات التشغيل أخذت مسارا جيدا حيث سجلت تطورا محسوسا وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج السنوات السابقة حيث وصل معدل التشغيل عام 2001 إلى 72.7% بعدما كان 71.11% سنة 2000 وحسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء في سبتمبر 2003 حول "النشاط ، الشغل والبطالة" فقد بلغ معدل التشغيل 76.28 % مسجلا ارتفاعا قدره نقطتين مقارنة بسنة 2002 واستمر معدل التشغيل في الارتفاع ليصل إلى 82.35% ثم 84.74% إلى 87.73 %خلال السنوات 2004،2005،2006 على التوالي ثم انخفض إلى 86.21%سنة 2007 ليعاود الارتفاع سنتي 2008 و2009 بمعدلي 88.65%و 89.83 %ويعود السبب وراء هذا الارتفاع إلى تحسن الإيرادات النفطية وتبني برامج مختلفة تهدف لتحقيق النمو ورفع مستوى التشغيل ضف إلى ذلك النتائج الايجابية التي حققتها أجهزة وآليات التشغيل المختلفة التي اعتمدتها وتبنتها الجزائر لرفع معدلات التشغيل ناهيك عن ارتفاع وتشجيع مستويات الاستثمار الوطني والأجنبي ضف إلى ذلك ارتفاع مستويات العمالة الغير رسمية كل هذا ساهم في رفع مستويات التشغيل بالجزائر.

المطلب الثالث: تطور معدلات التشغيل خلال الفترة (2010-2014)

سنسعى من خلال هذا المطلب إلى توضيح مختلف تطورات معدلات التشغيل خلال الفترة (2010-2014)

الجدول رقم (III-6): تطور معدلات التشغيل خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدلات التشغيل	90.03	90.03	89.03	90.17	89.40

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء .

الشكل رقم(III-6): تطور معدلات التشغيل خلال الفترة (2010-2014)

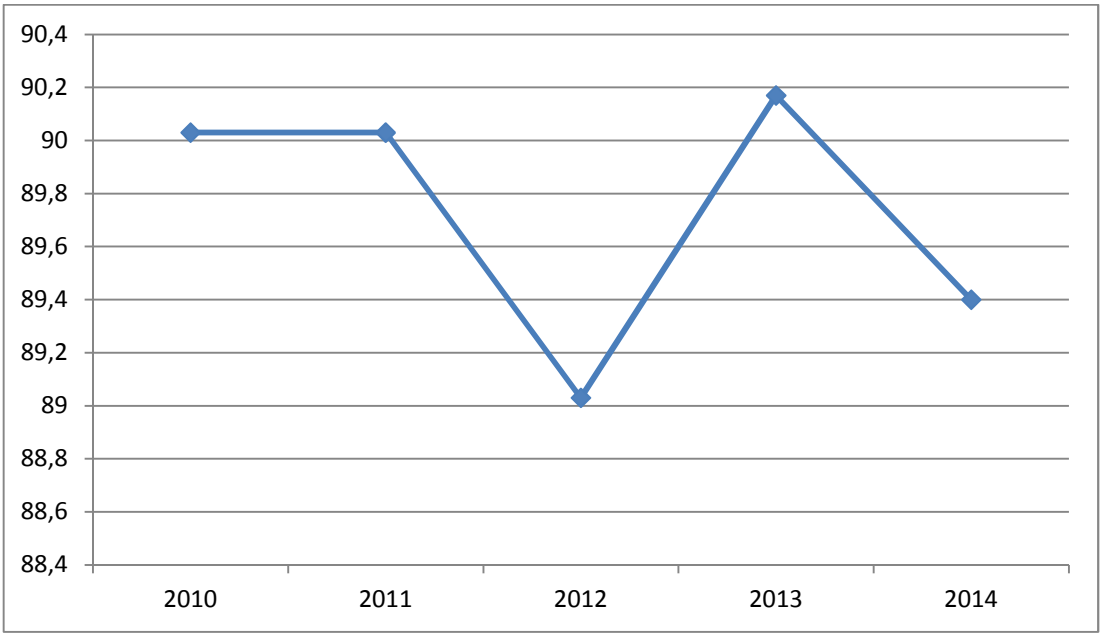

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

يوضح لنا هذا الجدول أن معدلات التشغيل انتقلت بمعدلات متقاربة نوعا ما حيث قدرت معدلات التشغيل لسنتي 2010 و 2011 ب 90.03 % ثم انخفضت سنة 2012 إلى 89.03 % لتعاود الارتفاع سنة 2013 لتكون 90.17 % أما في سنة 2014 فقد انخفضت لتتمثل في 89.4%

ويفسر هذا التقارب بارتباطه بمختلف البرامج والآليات التي اعتمدت عليها الجزائر كبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ساعد في رفع معدلات التشغيل بالإضافة في رفع واستقطاب عدد كبير من اليد العاملة ورفع معدلات التشغيل بذلك .

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

قبل التطرق إلى اختبار فرضيات الدراسة ارتأينا أن نقوم أولا باختبار السكون (Stationary) للسلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير عند المستوى (level) والجدول التالي يبين نتائج اختبار جذر الوحدة – ديكي فولر (ADF) - لمتغير النموذج:

الجدول رقم (III-7): اختبار جذر الوحدة.

CRITICAL VALUE			VARIABLES			
10%	**5%**	**1%**	**العجز**	**الإيرادات**	**النفقات**	#
-2.89	-3.51	-5.11	-3.03	-3.02	-5.27	First difference

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews

يظهر الجدول رقم (III-7) أن جميع المتغيرات أقل من القيمة الحرجة على مستوى دلالة، 5%، 10%، وهذا يعني أن متغيرات الدراسة تتسم بالاستقرار.

يرى العديد من الباحثين أن اختبار ADF غير قادر على التمييز الجيد بالسكون وعدم السكون للسلاسل الزمنية ذات الدرجة العالية من الارتباط الذاتي، حيث أنه ينبئ بشكل غير صحيح عن وجود جذر الوحدة UNIT ROOT في حالة التغير أو الانفصال في السلسة الزمنية، لذلك يتم الانتقال إلى اختبار Philips Perron الذي يتميز عن اختبار ADF بأنه يعطي تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت يعتمد على تغير الزمن بالإضافة إلى Structural Break .

والجدول التالي يبين نتائج اختبار جذر الوحدة-PP- لمتغيرات الأنموذج.

الجدول رقم(III-8): يوضح اختبار جذر الوحدة.

CRITICAL VALUE			VARIABLES			
10%	**5%**	**1%**	**العجز**	**الإيردات**	**النفقات**	#
-1.64	-2.67	-3.37	-2.89	-3.64	-4.27	First difference

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews

يظهر الجدول رقم (III-8) أن جميع المتغيرات أقل من القيمة الحرجة على مستوى دلالة 5%، 10%، وهذا يعني أن متغيرات الدراسة تتسم بالاستقرار.

بعد اختبار السكون للسلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير عند المستوى (level) قمنا بالمعالجة الإحصائية من خلال برنامج SPSS وبذلك سنحاول من خلال هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة

المطلب الأول: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

القائلة بأن هناك دور لسياسة النفقات العامة في رفع التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014) حيث أن :

H_0: ليس هناك دور لسياسة النفقات العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014).

H_1:هناك دور لسياسة النفقات العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014)

الجدول رقم (III -9): تحليل نتائج الانحدار المتعددة لاختبار دور"النفقات العامة" في رفع مستوى "التشغيل".

اسم المتغير	قيمة T المحسوبة	BETA	مستوى المعنوية SIG
النفقات العامة	6.94	0.823	0.000

ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (**III-9**) إلى وجود دور للمتغير المستقل "سياسة النفقات العامة" في رفع المتغير التابع " التشغيل" استنادا إلى قيمة T المحسوبة حيث بلغت (6.94) وهي أكبر من قيمتها الجدولية أنظر الملحق (رقم 11)على مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما أن مستوى المعنوية (SIG=0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وتشير قيمة (BETA) إلى أن التغيير في قيمة المتغير المستقل "سياسة النفقات العامة" بوحدة واحدة يقابله تغيير بمقدار (82.3%) في المتغير التابع "التشغيل" مما يعني رفض الفرضية العدم والتي تنص على انه ليس هناك دور لسياسة النفقات العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه هناك دور لسياسة النفقات العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014).

المطلب الثاني: اختيار الفرضية الفرعية الثانية

القائلة بأن هناك دور لسياسة الإيرادات العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة(1990-2014) حيث أن:

H_0: ليس هناك دور لسياسة الإيرادات العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014).

H_1: هناك دور لسياسة الإيرادات العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014).

الجدول رقم (III-10): تحليل نتائج الانحدار المتعددة لاختبار دور "الإيرادات العامة" في رفع مستوى "التشغيل".

اسم المتغير	قيمة T المحسوبة	BETA	مستوى المعنوية SIG
الإيرادات العامة	8.136	0.861	0.000

ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (III-10) إلى وجود دور للمتغير المستقل "سياسة الإيرادات العامة" في رفع المتغير التابع "التشغيل" استنادا إلى قيمة T المحسوبة حيث بلغت (8.136) وهي أكبر من قيمتها الجدولية أنظر المحلق (رقم11) على مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما أن مستوى المعنوية SIG=0.000 أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وتشير قيمة BETA إلى أن التغير في قيمة المتغير المستقل "سياسة الإيرادات العامة" بوحدة واحدة يقابله تغيير بمقدار (86.1%) في المتغير التابع "التشغيل"مما يقتضي رفض فرضية العدم والتي تنص على انه ليس هناك دور لسياسة الإيرادات العامة في رفع مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة من(1990-2014) وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه هناك دور لسياسة الإيرادات العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014).

المطب الثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

القائلة بان هناك دور لسياسة عجز الموازنة العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014) حيث أن:

H_0: ليس هناك دور لسياسة عجز الموازنة العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014).

H_1:هناك دور لسياسة عجز الموازنة العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014).

الجدول رقم (III_11): تحليل مستوى الانحدار المتعددة لاختبار دور "عجز الموازنة" في رفع المستوى "التشغيل"

اسم المتغير	قيمة T المحسوبة	BETA	مستوى المعنوية SIG
عجز الموازنة	- 1.351	- 0.271	0.190

ذات دلالة إحصائية على المستوى ($\alpha \leq 0.05$).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم(**III_11**) إلى عدم وجود دور للمتغير المستقل "عجز الموازنة"على المتغير التابع "التشغيل" استنادا إلى قيمة T المحسوبة حيث بلغت (1.351) وهي اقل من قيمتها الجدولية أنظر الملحق (رقم11)على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

كما أن مستوى المعنوية SIG =0.19 و هي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) كما أن قيمةBETA تشير إلى أن التغير في قيمة المتغير المستقل "عجز الموازنة" لا يقابله تغيير في المتغير التابع مما يعني قبول الفرضية العدم التي تنص على أنه ليس هناك دور لسياسة عجز الموازنة العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014) ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على انه هناك دور لسياسة النفقات العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة(1990-2014).

المطلب الرابع: اختيار الفرضية الرئيسة

القائلة بأن هناك دور للسياسة المالية في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014)حيث أن:

H_0: ليس هناك دور للسياسة المالية في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014).

H_1: هناك دور لسياسة المالية في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014).

الجدول رقم (III-12): تحليل مستوى الانحدار المتعدد لاختبار دور "السياسة المالية" في رفع مستوى" التشغيل"

اسم المتغير	قيمة T المحسوبة	BETA	مستوى المعنوية SIG
السياسة المالية	7.866	0.854	0.000

ذات دلالة إحصائية على المستوى ($\alpha \leq 0.05$).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من النتائج الإحصائية في الجدول رقم (III-12) أنه يوجد دور للمتغير المستقل "السياسة المالية" في رفع المتغير التابع "التشغيل" استنادا إلى قيمة T المحسوبة حيث بلغت (7.866) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (أنظر الملحق رقم11) على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) كما أن مستوى المعنوية SIG = 0.000 أقل من مستوى الدلالة المعتمد وتشير قيمة BETA إلى أن التغيير في قيمة المتغير المستقل "السياسة المالية "بوحدة واحدة يقابله تغيير بمقدار (85.4%) في المتغير التابع "التشغيل" مما يقتضي برفض الفرضية العديمة والتي تنص على انه ليس هناك دور للسياسة المالية في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة من (1990_2014) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه هناك دور للسياسة المالية في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة من (1990_2014).

خلاصة الفصل:

اشتمل هذا الفصل على دراسة قياسية و التي قمنا بها من خلال دراسة حالة الجزائر و كان الهدف منها هو التعرف على دور السياسة المالية في رفع مستوى التشغيل وبعد تحليل البيانات باستخدام برنامجي **Eviews** و **spss** أكدت نتائج التحليل على انه هناك دور للسياسة المالية في رفع مستوى التشغيل في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

- هناك دور لسياسة النفقات العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1999-2014) وهذا ما بينه الجدول أعلاه (**III** -9)؛
- هناك دور لسياسة الإيرادات العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014) وهذا ما يبنه الجدول أعلاه رقم (**III**-10)؛
- ليس هناك دور لسياسة عجز الموازنة العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014) وهذا ما يبنه الجدول أعلاه رقم (**III**-11)؛
- هناك دور للسياسة المالية في رفع مستوى التشغيل بالجزائر الفترة (1990-2014) وهذا ما يبنه الجدول أعلاه رقم (**III** -12).

كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن:

- النفقات العامة شهدت ارتفاعا كبيرا خلال فترة الدراسة وكان لنفقات التسيير الحظ الأوفر من النفقات الكلية؛
- الإيرادات هي الأخرى شهدت ارتفاعا كبيرا وتعتبر الجباية البترولية المصدر الأساسي لها؛
- تميزت الموازنة العامة في الجزائر بالعجز المزمن خلال فترة الدراسة؛
- أما عن معدلات التشغيل بالجزائر فقد أخذت في الانخفاض تدريجيا خلال الفترة الممتدة(1990-1999) وذلك بسبب الأوضاع الصعبة التي عاشتها البلاد؛
- أما من (2000-2014) فقد أخذت معدلات التشغيل مسارا جيدا مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بفعل البرامج وسياسة التشغيل التي انتهجتها الجزائر.

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة المالية ذات علاقة وطيدة مع سياسة التشغيل.

الخاتمة العامة

خاتمة:

كثيرا ما استخدمت السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية لتحقيق العديد من أهداف الدولة المسطرة كتحفيز ورفع مستويات التشغيل، إذ أن السياسة المالية المرغوبة في أي دولة هي تلك التي تكون من حيث أدواتها قادرة على رفع مستويات التشغيل, والذي يعتبر من المشاكل الأساسية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي التي تعاني منها كل الدول آخذة حيزا كبيرا من أفكار و اهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها، ومن هذا المنطلق حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقا لمنهجية تحليلية قياسية لدور أدوات السياسة المالية في رفع مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) وللإلمام بمختلف جوانب هذه الدراسة وللوصول إلى أهدافها كان لزاما علينا من جهة تقديم الإطار العام للسياسة المالية وأدواتها من جهة وتقديم الإطار العام لسياسة التشغيل من جهة أخرى ومحاولة تحليل ظاهرة التشغيل في الجزائر من خلال دراسة مختلف جوانبها ومحاولة بناء نموذج السلاسل الزمنية لقياس اثر أدوات السياسة المالية على معدلات التشغيل خلال فترة الدراسة وبذلك توصلنا إلى النتائج التالية:

- كشفت نتائج الدراسة القياسية عن وجود دور للسياسة المالية في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014) وتعزز هذه النتيجة إلى الدور الذي تلعبه أدوات السياسة المالية في حقيق ذلك؛
- بينت نتائج الدراسة أن هناك دور لسياسة النفقات العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال (1990-2014) وتدعم هذه النتيجة من خلال النتائج الايجابية للإنفاق على تجهيز فتح مناصب عمل جديدة؛
- بينت نتائج الدراسة أن هناك دور لسياسة الإيرادات العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014) وتدعم هذه الإجابة من خلال الامتيازات الضريبية التي تشجع فعلا على إنشاء المشاريع الخالقة لمناصب عمل.
- بينت نتائج الدراسة انه ليس هناك دور لسياسة عجز الموازنة العامة في رفع مستوى التشغيل بالجزائر خلال (1990-2014) وذلك راجع إلى عجز الموازنة المزمن الذي عرفته ميزانية الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

- تعتبر السياسة الإنفاقية و سياسة الإيرادات العامة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، فضلا عن قدرتها في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار، ومن ثم التوازن الإقتصادي العام؛
- إن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة حيث مثلت نفقات التسيير فيها أكبر نسبة، وكان ذلك راجع إلى ارتفاع نفقات القطاع العام من صحة وتعليم وتكوين ...الخ؛
- تحتل الجباية البترولية أعلى نسبة من إيرادات الدولة؛
- أما العجز في ميزانية أي دولة فلا يعتبر خطأ في حد ذاته ،إذ أن هناك ظروف اقتصادية تملي على الدولة التوسع في إنفاقها في فترة معينة لكن الخطأ أن يلازم ذلك العجز الموازنة لسنوات عديدة الأمر الذي ينبأ عن خلل اقتصادي يجب معالجته؛
- انطوت برامج وسياسات التشغيل في الجزائر عموما على صعوبات جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل؛
- ارتفاع معدلات التشغيل بفعل البرامج التي تبنتها سياسة التشغيل المنتهجة خلال فترة الدراسة؛
- نجاح أدوات السياسة المالية في الرفع من مستوى التشغيل.

وبناءا على ماتوصلنا إليه من إستنتاجات ونتائج إرتأينا أن نقدم بعض التوصيات التي إستطعنا أن نصل إليها من خلال دراستنا هذه وهي كالتالي:

- ضرورة اهتمام الحكومة برفع كفاءة الإنفاق العام والقيام بإصلاحات مالية لإعادة توجيه الإنفاق نحو القطاعات المنتجة وكذا تنويع قاعدة الإيرادات؛
- ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات الغير جبائية ؛
- العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع و ذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة؛
- تبني سياسة إعلامية تسمح بالتعريف بهيئات التشغيل وأجهزتها، وبشروط الاستفادة منها وذلك عن طريق تنظيم ملتقيات وندوات محلية، وكذا الاحتكاك أكثر بالمؤسسات المعنية كمراكز التكوين المهني، الصناعات الحرفية التقليدية ومع اتحاد الفلاحين؛

- إقامة معاهد تكوينية متخصصة عالية في مجالات تتميز بها الجزائر كما هو الحال في الصناعات البترولية،عن طريق إجراء تربصات ميدانية بإمكانها أن تمكن من تصدير الموارد البشرية لبلدان أخرى، وهذا لإيجاد منافذ وأسواق للفائض من العمالة الجزائرية؛
- محاولة نشر الثقافة الاستهلاكية لاقتناء المنتجات المحلية وبالتالي تحقيق زيادة في الانتاج المحلي ومنه زيادة الطلب على اليد العاملة المنتجة.

أفاق الدراسة:

رغم أننا حاولنا الإلمام بموضوع السياسة المالية ودورها في رفع مستوى التشغيل في الجزائر إلا أننا مدركين لحدود قدرتنا على الإلمام بجميع جوانبه إضافة إلى ذلك فان هذا البحث كغيره من البحوث لا يخلو من القصور لذلك يمكن أن يكون انطلاقة لبحوث جديدة نورد بعضها فيما يلي:

- دراسة مقارنة لدور السياسة المالية في دول المغرب العربي في رفع مستوى التشغيل؛
- السياسة المالية ودورها في التأثير على عوامل النمو الاقتصادي؛
- السياسة المالية ودورها في تهيئة مناخ الاستثمار في قطاع السياحة؛
- التشغيل ودوره في رفع الرفاه الاقتصادي؛
- تأثير التشغيل على التقليل من ظاهرة الفقر؛

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

1. المعاجم :

1- صبحي حموي، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، ط1، بيروت، 2000.

2. الكتب:

2- أحمد عبد السميع علام،المالية العامة،المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق،مكتبة الوفاء القانونية،مصر،ط1، 2012.

3- الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2002،ص 189.

4- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2014.

5- جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة، ط1، 1997.

6- حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، دار وائل للنشر، عمان، ط1،2006.

7- حسين مصطفى حسين،المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999.

8- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر و التوزيع.، عمان، ط4،2012.

9- خالد شحادة الخطيب،أحمد زهير شامية،أسس المالية العامة،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005.

10- رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوى، القاهرة،1989.

11- زينب حسين عوض الله،مبادئ المالية العامة،الدار الجامعية،الإسكندرية،1998.

12- سوزي عدلي ناشد،المالية العامة،منشرات الحلبي الحقوقية ،لبنان،ط1 ،2006.

13- طارق الحاج ،المالية العامة،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2009

14- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، (مدخل لدراسة الفن المالي للاقتصاد العام)، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2006.

15- عادل العلي،المالية العامة والقانون المالي والضريبي،دار إثراء للنشر والتوزيع،الأردن، ط 1، 2009.

16- عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2010.

17- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003.

18- عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.

19- عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)،مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.

20- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان،2003.

21- عبده عيسى،يحيى أحمد إسماعيل، العمل في الإسلام، دار المعارف ، مصر ، 1983.

22- عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية،1985.

23- الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقر والإنفاق العام، دراسة بظاهرة عجز الموازنة وأثرها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997.

24- فلح حسين خلف، المالية العامة عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1،2008.

25- فوزي عبد المنعم وآخرون، المالية العامة والسياسة المالية، توزيعات منشرات المعارف، الإسكندرية، ط1، 1969 .

26- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،ط2، 2005.

27- كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجماعية، الإسكندرية،1984.

28- محرزي محمد عباس ،اقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

29- محمد البتا،اقتصاديات المالية العامة،مدخل حديث،الدار الجامعية،مصر ،ط2، 2009.

30- محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد"الجزئي و الكلي" إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2009.

31- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

32- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

33- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،" تجربة الجزائر"، دار حامد للنشر و التوزيع،ط1، عمان الأردن، 2009.

34- مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.

35- موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل للنشر والتوزيع ،بيروت، لبنان، 1996.

36- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

37- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، ط2، 2015.

38- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007.

39- واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ط5،2002.

40- يونس أحمد البطريق، المرسي السيد الحجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية ، مصر، 2004.

41- يونس البطريق أحمد، سعد عبد العزيز عثمان ، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2000.

3. رسائل الماجستير:

42- أريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

43- بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة تدخل ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر، 2008-2009.

44- حسين كشيتي ،إجراءات السياسة النقدية والمالية،لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،جامعة المسيلة،الجزائر .

45- دارتي سميرة، صندوق الزكاة بين الواقع والأفاق،رسالة لنيل شهادة ماجستير،كلية الحقوق،جامعة الجزائر،2009-2010.

46- سميحة يونس، اتجاهات خرجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، مذكرة لنيل شهادة ماجستار، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.

47- نذير ياسين، أثر السياسة المالية و النقدية على البطالة في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3،2011-2012.

4. أطروحات الدكتوراه:

48- بن عزة محمد،ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص تسيير المالية العامة،جامعة تلمسان.2014-2015.

49- دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2012-2013.

50- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير جامعة الجزائر،2005-2006.

5. القوانين والمراسيم والمواثيق:

51- الجريدة الرسمية رقم 28 المؤرخة في 10-07-1984، المادة 24 من القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 والمتعلق بقانون المالية.

52- المرسوم التنفيذي 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، الجريدة الرسمية، العدد22 الصادر في30 أفريل 2008.

53- المرسوم التنفيذي 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، الجريدة الرسمية ، العدد 09، الصادرة في 19 افريل 2006.

54- القانون 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004،الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة في 26 ديسمبر 2004.

55- القانون 06-21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006،الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة في 11 ديسمبر 2006.

56- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني ،ط1، الجزائر، 1976.

محاضرات

57- أحمية سليمان، محاضرة بعنوان: السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، أفريل،2009.

6. مؤتمرات:

58- بن فرحات ساعد، عباس وداد، فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 جامعة سطيف 1 يومي 11-12 مارس 2013.

7. الملتقيات:

59- أحمد قايد نور الدين، تجربة الجزائر في قطاع تشغيل مخرجات الجامعة والحد من البطالة ، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر،2001-2014، جامعة أكلي محمد اولحاج، البويرة يومي 11-12نوفمبر 2014.

60- أسماء بودربالة ، فعالية سياسة التشغيل المطبقة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني في القضاء على مشكلة البطالة في أوساط الشباب، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة أكلي محمد أو لحاج، البويرة، يومي 11-12 نوفمبر 2014.

61- بشير غضبان ،الإنسان والعمل ومكافأته و البطالة ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة مسيلة المسيلة،خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011.

62- بن النية آسيا، دور الهيئات العمومية والوكالات المكلفة بتنظيم سوق الشغل، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر،2001-2014، جامعة أكلي محند او لحاج، البويرة، يومي 11-12نوفمبر 2014، ص03.

63- بن باير الحبيب وبن كاملة محمد عبد العزيز"التشغيل في الجزائر، مدخل لتطور وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية: عرض نتائج 2006-2010" الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خير ، بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011.

64- بن خيرة سامي، بوخلوة باديس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013.

65- بوشيخي عائشة، بختي نصيرة، تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسة التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر،2001-2014، جامعة أكلي محمد اولحاج، البويرة يومي 11-12نوفمبر 2014.

66- زرواط فاطمة الزهراء، بورجة صارة، انعكاسات الترتيبات الخاصة بسياسات التشغيل على البطالة في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 جامعة أكلي محمد أو لحاج، البويرة، يومي 11-12 نوفمبر 2014.

67- عبد القادر لحسن، سياسة التشغيل وإشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ،اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل الخماسي 2010-2014 ،الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودروها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011 .

68- لحسن عبد القادر ، غطاس عبد الغفار، دراسة نقدية للسياسة العامة للتشغيل في الجزائر : قراءة ونتائج، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر،2001-2014، جامعة أكلي محمد أو لحاج، البويرة يومي 11-12نوفمبر 2014، ص 03.

69- مجيد شعباني ومنوبة مزوار، السياسة الجبائية كآلية لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر،2001-2014، جامعة أكلي محند او لحاج، البويرة يومي 11-12نوفمبر 2014.

70- مرازقة عيسى"تقييم أجهزة التشغيل حالة ولاية باتنة" الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011، ص 2012.

71- وهابي كلثوم، تيشات سلوى، عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر،2001-2014، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة يومي 11-12نوفمبر 2014.

72- ياسين بوبكر، خديجة بلميهوب، دور البرامج الحكومية في خلق مناصب الشغل ودعم الاستثمارات لاحتواء البطالة محليا، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر،2001-2014، جامعة أكلي محمد أو لحاج، البويرة يومي 11-12نوفمبر 2014.

8. مجلات:

73- بلقاسم العباس، تحليل البطالة ، مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 76، أفريل 2006.

74- بوشيخي عائشة، البطالة في الجزائر (الأسباب والتحديات)، مجلة المورياث العدد 01 ،جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان، 2010 .

75- رواب عمار، غربي صباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة،2011.

76- عبد الرزاق مولاي لخضر ، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر، 2000-2011، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة 2012.

77- عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد10، 2012.

9. المواقع الالكترونية :

78- www.angem.dz.org.

79- www.ansej.dz.org

80- الديوان الوطني لإحصاء

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية :

81- Encyc lopaedai،univesalisa،corpus8،paris .France،2000 .

82- Jacques généreux، introduction a la politique économique،3eme édition de seuil،paris،1990.

83- Ons.(2004)،donneé statistiques، (activité et emploi et chomage)، au 3 eme trimester، n°=411.

الملاحق

ملحق رقم 01

SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	1997	1 998	1 999	2 000	2 001	2 002
	(En milliards de dinars)					
Total des recettes budgétaires et dons	**926,6**	**774,6**	**950,5**	**1 578,1**	**1 505,5**	**1 603,2**
Recettes des hydrocarbures	592,5	425,9	588,3	1 213,2	1 001,4	1 007,9
dont : Fonds de régulation des recettes	0,0	0,0	0,0	453,2	115,8	26,5
Recettes hors-hydrocarbures	334,1	348,7	358,4	364,9	488,5	595,1
Recettes fiscales	313,9	329,8	314,8	349,5	398,2	482,9
Impôts sur les revenus et les bénéfices	81,8	88,1	72,2	82,0	98,5	112,2
Impôts sur les biens et services	148,0	154,9	149,7	165,0	179,2	223,4
Droits de douane	73,5	75,5	80,2	86,3	103,7	128,4
Enregistrement et timbres	10,6	11,3	12,7	16,2	16,8	18,0
Recettes non-fiscales	20,2	18,9	43,6	15,4	90,3	112,2
Dividendes de la Banque d'Algérie	4,4	4,2	27,1	0,0	46,6	37,6
Droits	15,8	14,7	16,5	15,4	43,7	74,6
Dons	0,0	0,0	3,9	0,0	15,6	0,2
Total dépenses budgétaires	**845,1**	**876,0**	**961,7**	**1 178,1**	**1 321,0**	**1 550,6**
Dépenses courantes	643,5	664,1	774,7	856,2	963,6	1 097,6
Dépenses de personnel	245,2	268,6	286,1	289,6	324,0	346,2
Pensions des Moudjahidine	25,0	37,9	59,9	57,7	54,4	73,9
Matériels et fournitures	43,5	47,5	53,6	54,6	46,3	68,5
Transferts courants	220,4	199,3	248,7	292,0	391,4	471,9
dont : Services de l'Administration	74,0	75,2	81,9	92,0	114,6	137,6
Intérêts sur la dette publique	109,4	110,8	126,4	162,3	147,5	137,2
Dépenses en capital	201,6	211,9	187,0	321,9	357,4	452,9
Solde budgétaire	**81,5**	**-101,3**	**-11,2**	**400,0**	**184,5**	**52,6**
Solde des comptes spéciaux	1,1	-6,9	-5,6	-0,7	-20,0	-11,2
Prêts nets du Trésor	-1,5	0,1	-0,3	0,5	6,5	30,9
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainis.	**84,1**	**-108,3**	**-16,5**	**398,8**	**171,0**	**10,5**
Allocation au Fonds d'assainissement	18,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	175,5	2,5	110,0	561,1	318,6	147,8
Solde global	**66,1**	**-108,2**	**-16,5**	**398,8**	**171,0**	**10,5**
Financement	**-66,1**	**108,2**	**16,5**	**-398,8**	**-171,0**	**-10,5**
Bancaire	-106,7	95,9	64,4	-407,4	-145,8	31,6
Non bancaire	-23,1	20,2	24,7	105,7	85,3	32,8
Extérieur	63,7	-7,9	-72,6	-97,1	-110,5	-74,9

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

ملحق رقم 02

	1 999	2 000	2 001	2 002	2 003
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	950,5	1 578,1	1 505,5	1 603,2	1 966,6
Recettes des hydrocarbures	588,3	1 213,2	1 001,4	1 007,9	1 350,0
dont : Fonds de régulation des recettes	0,0	453,2	115,8	26,5	292,9
Recettes hors-hydrocarbures	358,4	364,9	488,5	595,1	616,6
Recettes fiscales	314,8	349,5	398,2	482,9	519,9
Impôts sur les revenus et les bénéfices	72,2	82,0	98,5	112,2	126,2
Impôts sur les biens et services	149,7	165,0	179,2	223,4	231,4
Droits de douane	80,2	86,3	103,7	128,4	143,2
Enregistrement et timbres	12,7	16,2	16,8	18,0	19,1
Recettes non-fiscales	43,6	15,4	90,3	112,2	96,7
Dividendes de la Banque d'Algérie	27,1	0,0	46,6	37,6	43,5
Droits	16,5	15,4	43,7	74,6	53,2
Dons	3,9	0,0	15,6	0,2	0,0
Total dépenses budgétaires	961,7	1 178,1	1 321,0	1 550,6	1 752,7
Dépenses courantes	774,7	856,2	963,6	1 097,7	1 199,0
Dépenses de personnel	286,1	289,6	324,0	346,2	379,9
Pensions des Moudjahidine	59,9	57,7	54,4	73,9	105,0
Matériels et fournitures	53,6	54,6	46,3	68,5	58,8
Transferts courants	248,7	292,0	391,4	471,9	537,0
dont : Services de l'Administration	81,9	92,0	114,6	137,6	161,4
Intérêts sur la dette publique	126,4	162,3	147,5	137,2	118,3
Dépenses en capital	187,0	321,9	357,4	452,9	553,7
Solde budgétaire	-11,2	400,0	184,5	52,6	213,9
Solde des comptes spéciaux	-5,6	-0,7	-20,0	-11,2	81,6
Prêts nets du Trésor	-0,3	0,5	6,5	30,9	32,6
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainis.	-16,5	398,8	171,0	10,5	262,9
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	110,0	561,1	318,6	147,8	381,2
Solde global	-16,5	398,8	171,0	10,5	262,9
Financement	16,5	-398,8	-171,0	-10,5	-262,9
Bancaire	64,4	-407,4	-145,8	31,6	-220,1
Non bancaire	24,7	105,7	85,3	32,8	38,4
Extérieur	-72,6	-97,1	-110,5	-74,9	-81,2

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

ملحق رقم 03

SITUATION DES OPÉRATIONS DU TRÉSOR

	2 000	2 001	2 002	2 003	** 2004
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	**1 578,1**	**1 505,5**	**1 603,2**	**1 966,6**	**2 226,2**
Recettes des hydrocarbures*	1 213,2	1 001,4	1 007,9	1 350,0	1570,7
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	453,2	123,9	26,5	448,9	623,5
Fonds de Régulation des Recettes net	232,1	16,9	26,5	292,9	153,2
Recettes hors-hydrocarbures	364,9	488,5	595,1	616,4	649,0
Recettes fiscales	349,5	398,2	482,9	519,9	578,5
Impôts sur les revenus et les bénéfices	82,0	98,5	112,2	122,9	147,2
Impôts sur les biens et services	165,0	179,2	223,4	233,9	273,2
Droits de douane	86,3	103,7	128,4	143,8	138,6
Enregistrement et timbres	16,2	16,8	18,9	19,3	19,5
Recettes non-fiscales	15,4	90,3	112,2	96,5	70,5
Dividendes de la Banque d'Algérie	0,0	46,6	37,6	42,1	30,0
Droits	15,4	43,7	74,6	54,4	40,5
Dons	0,0	15,6	0,2	0,2	6,5
Total dépenses budgétaires	**1 178,1**	**1 321,0**	**1 550,6**	**1 766,2**	**1 831,8**
Dépenses courantes	838,9	798,6	975,6	1 138,1	1 223,8
Dépenses de personnel	261,6	288,8	301,1	326,6	382,1
Pensions des Moudjahidine	60,6	56,1	74,0	62,6	68,9
Matériels et fournitures	54,6	59,1	69,8	58,8	58,5
Transferts courants	300,4	247,1	387,7	543,8	557,0
dont: Services de l'Administration	95,0	120,1	133,6	161,3	176,4
Intérêts sur la dette publique	161,7	147,5	143,0	146,3	157,3
Dépenses en capital	339,2	522,4	575,0	628,1	608,0
Solde budgétaire	**400,0**	**184,5**	**52,6**	**200,4**	**394,4**
Solde des comptes spéciaux	-0,7	-20,0	-11,2	81,6	138,4
Prêts nets du Trésor	0,5	-6,5	30,9	32,6	17,8
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainisement	**398,8**	**171,0**	**10,5**	**249,4**	**515,0**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	560,5	318,5	153,5	395,7	672,3
Solde global	**398,8**	**171,0**	**10,5**	**249,4**	**515,0**
Financement	**-398,8**	**-171,0**	**-10,5**	**-249,4**	**-515,0**
Bancaire	-407,4	-145,8	31,6	-186,2	-412,7
Non bancaire	105,7	85,3	32,8	18,0	-45,9
Extérieur	-97,1	-110,5	-74,9	-81,2	-56,4

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris la dividende de la compagnie pétrolière

** Prévision de clôture

ملحق رقم 04

SITUATION DES OPÉRATIONS DU TRÉSOR

	2002	2003	2004	2005	2006
			(En milliards de dinars)		
Total des recettes budgétaires et dons	**1 603,2**	**1 974,4**	**2 229,7**	**3 082,6**	**3 582,3**
Recettes des hydrocarbures*	1 007,9	1 350,0	1570,7	2 352,7	2 799,0
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	26,5	448,9	623,5	1 368,8	1 798,0
Fonds de Régulation des Recettes net	26,5	292,9	153,2	1 121,0	1 088,4
Recettes hors-hydrocarbures	595,1	624,3	652,5	724,2	783,0
Recettes fiscales	482,9	524,9	580,4	640,4	674,8
Impôts sur les revenus et les bénéfices	112,2	127,9	148,0	168,1	228,9
Impôts sur les biens et services	223,4	233,9	274,0	308,8	315,8
Droits de douane	128,4	143,8	138,8	143,9	107,7
Enregistrement et timbres	18,9	19,3	19,6	19,6	22,4
Recettes non-fiscales	112,2	99,4	72,1	83,8	108,2
Dividendes de la Banque d'Algérie	37,6	42,1	30,0	48,7	75,3
Droits	74,6	57,3	42,1	35,1	32,9
Dons	0,2	0,1	6,5	5,7	0,3
Total dépenses budgétaires	**1 550,6**	**1 690,2**	**1 891,8**	**2 052,0**	**2 428,5**
Dépenses courantes	975,6	1 122,8	1 251,1	1 245,1	1 436,3
Dépenses de personnel	301,1	329,9	391,4	418,5	445,0
Pensions des Moudjahidine	74,0	63,2	69,2	79,8	91,0
Matériels et fournitures	69,8	58,8	71,7	76,0	92,6
Transferts courants	387,7	556,9	633,6	597,6	739,1
dont: Services de l'Administration	133,6	161,4	176,5	187,5	215,2
Intérêts sur la dette publique	143,0	114,0	85,2	73,2	68,6
Dépenses en capital	575,0	567,4	640,7	806,9	992,2
Solde budgétaire	**52,6**	**284,2**	**337,9**	**1 030,6**	**1 153,8**
Solde des comptes spéciaux	-11,2	186,9	109,9	-129,0	0,7
Prêts nets du Trésor	30,9	32,6	11,8	5,2	62,0
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainisement	**10,5**	**438,5**	**436,0**	**896,4**	**1 092,5**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	153,5	552,5	521,2	969,6	1 161,1
Solde global	**10,5**	**438,5**	**436,0**	**896,4**	**1 092,5**
Financement	**-10,5**	**-438,5**	**-436,0**	**-896,4**	**-1 092,5**
Bancaire	31,6	-209,2	-412,4	-1 002,2	-976,9
Non bancaire	32,8	-138,4	29,6	221,5	48,9
Extérieur	-74,9	-90,9	-53,2	-115,7	-164,5

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris la dividende de la compagnie pétrolière

ملحق رقم 05

SITUATION DES OPÉRATIONS DU TRÉSOR

	2003	2004	2005	2006	2007
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	**1 974,4**	**2 229,7**	**3 082,6**	**3 639,8**	**3 688,5**
Recettes des hydrocarbures*	1 350,0	1570,7	2 352,7	2 799,0	2 796,8
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	448,9	623,5	1 368,8	1 798,0	1 738,8
Fonds de Régulation des Recettes net	292,9	153,2	1 121,0	1 088,4	284,5
Recettes hors hydrocarbures	624,3	652,5	724,2	840,5	883,8
Recettes fiscales	524,9	580,4	640,4	720,8	767,3
Impôts sur les revenus et les bénéfices	127,9	148,0	168,1	241,2	257,7
Impôts sur les biens et services	233,9	274,0	308,8	341,3	348,1
Droits de douane	143,8	138,8	143,9	114,8	133,6
Enregistrement et timbres	19,3	19,6	19,6	23,5	27,9
Recettes non fiscales	99,4	72,1	83,8	119,7	116,5
Dividendes de la Banque d'Algérie	42,1	30,0	48,7	75,3	41,0
Droits	57,3	42,1	35,1	44,4	75,5
Dons	0,1	6,5	5,7	0,3	7,9
Total dépenses budgétaires	**1 690,2**	**1 891,8**	**2 052,0**	**2 453,0**	**3 092,7**
Dépenses courantes	1 122,8	1 251,1	1 245,1	1 437,9	1 672,6
Dépenses de personnel	329,9	391,4	418,5	447,8	522,1
Pensions des Moudjahidine	63,2	69,2	79,8	92,5	105,2
Matériels et fournitures	58,8	71,7	76,0	95,7	62,8
Transferts courants	556,9	633,6	597,6	733,3	908,2
dont: Services de l'Administration	161,4	176,5	187,5	215,6	243,4
Intérêts sur la dette publique	114,0	85,2	73,2	68,6	74,3
Dépenses en capital	567,4	640,7	806,9	1 015,1	1 420,1
Solde budgétaire	**284,2**	**337,9**	**1 030,6**	**1 186,8**	**595,8**
Solde des comptes spéciaux	186,9	109,9	-129,0	-4,1	-5,3
Prêts nets du Trésor	32,6	11,8	5,2	32,1	147,0
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement	**438,5**	**436,0**	**896,4**	**1 150,6**	**443,5**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	552,5	521,2	969,6	1 219,2	517,8
Solde global	**438,5**	**436,0**	**896,4**	**1 150,6**	**443,5**
Financement	**-438,5**	**-436,0**	**-896,4**	**-1 150,6**	**-443,5**
Bancaire	-209,2	-412,4	-1 002,2	-976,9	-715,7
Non bancaire	-138,4	29,6	221,5	-15,0	281,7
Extérieur	-90,9	-53,2	-115,7	-158,7	-9,5

Source : Direction Générale du Trésor

ملحق رقم 06

SITUATION DES OPÉRATIONS DU TRÉSOR

	2004	2005	2006	2007	2008
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	**2 229,7**	**3 082,6**	**3 639,8**	**3 687,8**	**5 111,0**
Recettes des hydrocarbures*	1 570,7	2 352,7	2 799,0	2 796,8	4 088,6
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	623,5	1 368,8	1 798,0	1 738,8	2 288,2
Fonds de Régulation des Recettes net	153,2	1 121,0	1 088,4	284,5	1 064,5
Recettes hors hydrocarbures	652,5	724,2	840,5	883,1	1 022,1
Recettes fiscales	580,4	640,4	720,8	766,7	895,4
Impôts sur les revenus et les bénéfices	148,0	168,1	241,2	258,1	309,6
Impôts sur les biens et services	274,0	308,8	341,3	347,4	402,9
Droits de douane	138,8	143,9	114,8	133,1	153,2
Enregistrement et timbres	19,6	19,6	23,5	28,1	29,7
Recettes non fiscales	72,1	83,8	119,7	116,4	126,7
Dividendes de la Banque d'Algérie	30,0	48,7	75,3	41,0	22,5
Droits	42,1	35,1	44,4	75,4	104,2
Dons	6,5	5,7	0,3	7,9	0,3
Total dépenses budgétaires	**1 891,8**	**2 052,0**	**2 453,0**	**3 108,5**	**4 175,7**
Dépenses courantes	1 251,1	1 245,1	1 437,9	1 673,9	2 227,3
Dépenses de personnel	391,4	418,5	447,8	526,2	692,1
Pensions des Moudjahidine	69,2	79,8	92,5	101,6	101,3
Matériels et fournitures	71,7	76,0	95,7	93,8	81,7
Transferts courants	633,6	597,6	733,3	871,8	1 291,0
dont: Services de l'Administration	176,5	187,5	215,6	273,0	355,4
Intérêts sur la dette publique	85,2	73,2	68,6	80,5	61,2
Dépenses en capital	640,7	806,9	1 015,1	1 434,6	1 948,4
Solde budgétaire	**337,9**	**1 030,6**	**1 186,8**	**579,3**	**935,3**
Solde des comptes spéciaux	109,9	-129,0	-4,1	18,8	29,6
Prêts nets du Trésor	11,8	5,2	32,1	141,3	129,0
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement	**436,0**	**896,4**	**1 150,6**	**456,8**	**835,9**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0	0,0
Solde primaire 1/	521,2	969,6	1 219,2	537,3	897,1
Solde global	**436,0**	**896,4**	**1 150,6**	**456,8**	**835,9**
Financement	**-436,0**	**-896,4**	**-1 150,6**	**-456,8**	**-835,9**
Bancaire	-412,4	-1 002,2	-976,9	-553,0	-1 360,6
Non bancaire	29,6	221,5	-15,0	206,9	528,6
Extérieur	-53,2	-115,7	-158,7	-110,7	-3,9

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris la dividende de la compagnie pétrolière

ملحق رقم 07

SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2008	2009	2010	2011	2012
			(En milliards de dinars)		
Total des recettes budgétaires et dons	**5 190,5**	**3 676,0**	**4 392,9**	**5 790,1**	**6 411,3**
Recettes des hydrocarbures*	4 088,6	2 412,7	2 905,0	3 979,7	4 184,0
dont : Fonds de Régulation des Recettes b	2 288,2	400,7	1 318,3	2 300,3	2 535,0
Fonds de Régulation des Recettes r	1 064,5	36,4	526,4	538,9	251,7
Recettes hors hydrocarbures	1 101,8	1 263,3	1 487,8	1 810,4	2 227,2
Recettes fiscales	965,2	1 146,6	1 298,0	1 527,1	1 984,3
Impôts sur les revenus et les bénéfice	331,5	462,1	561,7	684,7	885,9
Impôts sur les biens et services	435,2	478,5	514,7	572,6	684,8
Droits de douane	164,9	170,2	181,9	222,4	355,2
Enregistrement et timbres	33,6	35,8	39,7	47,4	58,4
Recettes non fiscales	136,6	116,7	189,8	283,3	242,9
Produits des domaines et autres	113,8	67,6	64,3	78,9	74,4
Dividendes de la Banque d'Algérie	22,5	48,2	121,1	137,2	115,3
Autres entreprises publiques	0,3	0,9	4,4	67,2	53,2
Dons	0,1	0,0	0,1	0,0	0,1
Total dépenses budgétaires	**4 191,0**	**4 246,3**	**4 466,9**	**5 853,6**	**7 169,9**
Dépenses courantes	2 217,7	2 300,0	2 659,0	3 879,2	4 935,9
Dépenses de personnel **	838,7	910,9	1 212,6	1 774,7	1 955,7
Pensions des Moudjahidine	103,0	130,7	151,3	163,2	193,0
Matériels et fournitures	111,7	112,5	121,7	129,7	120,7
Transferts courants	1 102,9	1 108,5	1 140,2	1 773,9	2 620,3
dont: Services de l'Administration	360,8	412,5	513,3	786,1	867,1
Intérêts sur la dette publique	61,4	37,4	33,2	37,7	46,1
Dépenses en capital	1 973,3	1 946,3	1 807,9	1 974,4	2 234,0
Solde budgétaire	**999,5**	**-570,3**	**-74,0**	**-63,5**	**-758,6**
Solde des comptes spéciaux	31,2	-4,3	34,7	24,1	79,1
Prêts nets du Trésor	123,8	138,5	138,9	129,2	66,7
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainiss	**906,9**	**-713,1**	**-178,2**	**-168,6**	**-746,1**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	968,3	-675,7	-145,0	-130,9	-700,0
Solde global	**906,9**	**-713,1**	**-178,2**	**-168,6**	**-746,1**
Financement	**-906,9**	**713,1**	**178,2**	**168,6**	**746,1**
Bancaire	-1 410,9	57,1	-430,5	-558,7	-254,8
Non bancaire	508,2	655,3	608,0	728,1	1 003,4
Extérieur	-4,2	0,7	0,7	-0,8	-2,5

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris la dividende versée par la compagnie nationale des hydrocarbures

** Rémunérations, pensions, allocations, rentes d'accident de travail et cotisations y afférentes

Source : Direction Générale du Trésor

ملحق رقم 08

SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2009	2010	2011	2012	2013
			(En milliards de dinars)		
Total des recettes budgétaires et dons	**3 676,0**	**4 392,9**	**5 790,1**	**6 339,3**	**5 940,9**
Recettes des hydrocarbures*	2 412,7	2 905,0	3 979,7	4 184,3	3 678,1
Fonds de Régulation des Recettes flux bru	400,7	1 318,3	2 300,3	2 535,3	2 062,2
Fonds de Régulation des Recettes net	36,4	526,4	538,9	252,0	-70,2
Recettes hors hydrocarbures	1 263,3	1 487,8	1 810,4	2 155,0	2 262,8
Recettes fiscales	1 146,6	1 298,0	1 527,1	1 908,6	2 018,5
Impôts sur les revenus et les bénéfices	462,1	561,7	684,7	862,3	817,0
Impôts sur les biens et services	478,5	514,7	572,6	652,0	737,5
Produits des douanes	170,2	181,9	222,4	338,2	402,3
Enregistrement et timbres	35,8	39,7	47,4	56,1	61,7
Recettes non fiscales	116,7	189,8	283,3	246,4	244,3
Produits des domaines et autres	67,6	64,3	78,9	77,9	79,7
Dividendes de la Banque d'Algérie	48,2	121,1	137,2	115,3	112,1
Autres entreprises publiques	0,9	4,4	67,2	53,2	52,5
Dons	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0
Total dépenses budgétaires	**4 246,3**	**4 466,9**	**5 853,6**	**7 058,1**	**6 092,1**
Dépenses courantes	2 300,0	2 659,0	3 879,2	4 782,6	4 204,3
Dépenses de personnel **	910,9	1 212,6	1 774,7	1 988,4	1 833,0
Pensions des Moudjahidine	130,7	151,3	163,2	185,3	226,5
Matériels et fournitures	112,5	121,7	129,7	135,2	116,1
Transferts courants	1 108,5	1 140,2	1 773,9	2 431,7	1 984,5
dont: Services de l'Administration	412,5	513,3	786,1	786,7	699,1
Intérêts sur la dette publique	37,4	33,2	37,7	42,0	44,2
Dépenses en capital	1 946,3	1 807,9	1 974,4	2 275,5	1 887,8
Solde budgétaire	**-570,3**	**-74,0**	**-63,5**	**-718,8**	**-151,2**
Solde des comptes spéciaux	-4,3	34,7	24,1	74,6	33,5
Prêts nets du Trésor	138,5	138,9	129,2	66,7	130,5
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainisse	**-713,1**	**-178,2**	**-168,6**	**-710,9**	**-248,2**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	-675,7	-145,0	-130,9	-668,9	-204,0
Solde global	**-713,1**	**-178,2**	**-168,6**	**-710,9**	**-248,2**
Financement	**713,1**	**178,2**	**168,6**	**710,9**	**248,3**
Bancaire	57,1	-430,5	-558,7	-254,6	-235,7
Non bancaire	655,3	608,0	728,1	967,9	486,3
Extérieur	0,7	0,7	-0,8	-2,4	-2,3

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris la dividende versée par la compagnie nationale des hydrocarbures

** Rémunérations, pensions, allocations, rentes d'accident de travail et cotisations y afférentes

Source : Direction Générale du Trésor

Tableau N° 15 : Evolution des principaux agrégats et indicateurs liés au marché du travail de 2004 à 2013

(en milliers)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Population occupée du moment	**7 798**	**8 044**	**8 869**	**8 594**	**9 145**	**9 472**	**9 735**	**9599**	**10170**	**10788**
Accroissement annuel (en volume)		246	825	-275	551	327	263	-136	571	618
Accroissement relatif (en %)		3,2	10,3	-3,1	6,4	3,6	2,8	-1,4	5,9	6,1
Population en Chômage	**1 672**	**1 448**	**1 241**	**1 375**	**1 170**	**1 072**	**1 076**	**1 062**	**1 253**	**1 175**
Accroissement annuel (en volume)		- 224	- 207	134	- 205	- 98	4	- 14	191	- 78
Population active du moment	**9 470**	**9 493**	**10 110**	**9 969**	**10 315**	**10 544**	**10 812**	**10 661**	**11 423**	**11 964**
Taux de chômage (en %)	**17,7**	**15,3**	**12,3**	**13,8**	**11,3**	**10,2**	**10,0**	**10,0**	**11,0**	**9,8**
Taux de chômage des jeunes (16-24 ans) (en %)	32,4	31,1	24,3	27,4	23,8	21,3	21,5	22,4	27,5	24,8
Taux d'activité (en %)	42,1	41,0	42,5	40,9	41,7	41,4	41,7	40,0	42,0	43,2
Taux d'emploi (en %)	34,7	34,7	37,2	35,3	37,0	37,2	37,6	36	37,4	39,0
Sexe : Masculin										
Population occupée du moment	**6439**	**6 870**	**7372**	**7 247**	**7717**	**8025**	**8261**	**8038**	**8393**	**8885**
Population en Chômage	1370	1199	988	1072	868	752	729	738	888	804
Population active du moment	7810	8069	8360	8319	8585	8777	8990	8777	9281	9689
Taux de chômage (en %)	17,5	14,9	11,8	12,8	10,1	8,6	8,1	8,4	9,6	8,3
Taux d'activité (en %)	69,1	69,2	69,9	67,8	69	68,7	68,9	65,3	67,8	69,5
Taux d'emploi (en %)	57	58,9	61,6	59,1	62	62,8	63,3	59,8	61,3	63,7
Sexe : Féminin										
Population occupée du moment	**1359**	**1 174**	**1497**	**1 347**	**1428**	**1447**	**1474**	**1561**	**1778**	**1904**
Population en Chômage	301	250	253	303	302	320	348	324	365	371
Population active du moment	1660	1423	1749	1650	1730	1767	1822	1885	2142	2275
Taux de chômage (en %)	18,1	17,5	14,4	18,3	17,4	18,1	19,1	17,2	17	16,3
Taux d'activité (en %)	14,9	12,4	14,8	13,6	14,1	13,9	14,2	14,2	15,8	16,6
Taux d'emploi (en %)	12,2	10,2	12,6	11,1	11,6	11,4	11,5	11,8	13,1	13,9

Tableau N° 16 : Evolution des principaux agrégats et indicateurs liés au marché du travail de 2004 à 2014(en milliers)

Année	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2014
Période de référence	Sept.	Sept.	Oct.	Oct.	Déc.	Sept.	Sept.	Sept.	Sept.	Sept.	Avril	Sept.
Population active du moment	**9 470**	**9 493**	**10 110**	**9 969**	**10 315**	**10 544**	**10 812**	**10 661**	**11 423**	**11 964**	**11716**	**11453**
Taux d'activité (en %)	42,1	41,0	42,5	40,9	41,7	41,4	41,7	40,0	42,0	43,2	41,5	40,7
Population occupée du moment	**7 798**	**8 044**	**8 869**	**8 594**	**9 145**	**9 472**	**9 735**	**9599**	**10170**	**10788**	**10566**	**10239**
Taux d'emploi (en %)	34,7	34,7	37,2	35,3	37,0	37,2	37,6	36,0	37,4	39,0	37,5	36,4
Population en Chômage	**1 672**	**1 448**	**1 241**	**1 375**	**1 170**	**1 072**	**1 076**	**1 062**	**1 253**	**1 175**	**1151**	**1214**
Chômeurs ayant déjà travaillé (STR1)	522	448	530	515	267	233	417	379	507	481	478	549
% STR1/ Total chômeurs	**31,2**	**30,9**	**42,7**	**37,5**	**22,8**	**21,7**	**38,8**	**35,7**	**40,5**	**40,9**	**41,5**	**45,2**
Taux de chômage (en %)	**17,7**	**15,3**	**12,3**	**13,8**	**11,3**	**10,2**	**10,0**	**10,0**	**11,0**	**9,8**	**9,8**	**10,6**
Taux de chômage des jeunes (16-24 ans) (en %)	32,4	31,1	24,3	27,4	23,8	21,3	21,5	22,4	27,5	24,8	24,8	25,2
Sexe : Masculin												
Population occupée du moment	**6439**	**6 870**	**7372**	**7 247**	**7717**	**8025**	**8261**	**8038**	**8393**	**8885**	**8603**	**8517**
Population en Chômage	1370	1199	988	1072	868	752	729	738	888	804	825	859
Population active du moment	7810	8069	8360	8319	8585	8777	8990	8777	9281	9689	9429	9376
Taux de chômage (en %)	17,5	14,9	11,8	12,8	10,1	8,6	8,1	8,4	9,6	8,3	8,8	9,2
Taux d'activité (en %)	69,1	69,2	69,9	67,8	69	68,7	68,9	65,3	67,8	69,5	66,3	66,2
Taux d'emploi (en %)	57	58,9	61,6	59,1	62	62,8	63,3	59,8	61,3	63,7	60,5	60,1
Sexe : Féminin												
Population occupée du moment	**1359**	**1 174**	**1497**	**1 347**	**1428**	**1447**	**1474**	**1561**	**1778**	**1904**	**1962**	**1722**
Population en Chômage	301	250	253	303	302	320	348	324	365	371	325	355
Population active du moment	1660	1423	1749	1650	1730	1767	1822	1885	2142	2275	2288	2078
Taux de chômage (en %)	18,1	17,5	14,4	18,3	17,4	18,1	19,1	17,2	17	16,3	14,2	17,1
Taux d'activité (en %)	14,9	12,4	14,8	13,6	14,1	13,9	14,2	14,2	15,8	16,6	16,3	14,9
Taux d'emploi (en %)	12,2	10,2	12,6	11,1	11,6	11,4	11,5	11,8	13,1	13,9	16,9	12,3

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	73,892	1,274		58,019	,000
	Revevus	,003	,000	,823	6,940	,000

a. Dependent Variable: emploi

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	72,741	1,216		59,818	,000
	dépenses	,003	,000	,861	8,136	,000

a. Dependent Variable: emploi

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	80,084	1,476		54,267	,000
	déficit	-,001	,001	-,271	-1,351	,190

a. Dependent Variable: emploi

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	72,569	1,270		57,122	,000
	politique	,005	,001	,854	7,866	,000

a. Dependent Variable: emploi

ملخص الدراسة

دور السياسة المالية في رفع مستوى التشغيل في الجزائر

دراسة قياسية للفترة من 1990-2014

إعداد الطالبة

وردة بلغيث

إشراف الأستاذ

أبو بكر بوسالم

هدفت الدراسة المعرفة طبيعة دور السياسة المالية في رفع مستوى التشغيل في الجزائر، حيث تم إجراء دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990الى2014وقد تم الاعتماد على تحليل البيانات الإحصائية

و معالجتها وتم استخدام السلاسل الزمنية، ومنه فقد بينت نتائج الدراسة القياسية أن الدولة تعتمد على السياسة المالية من خلال استخدام مختلف أدواتها لتحقيق أهدافها المرجوة وهذا ما يفسر لنا ارتفاع معدلات التشغيل بفعل هذه الأدوات ولهذا يمكننا القول أن للسياسة المالية دور ايجابي في رفع مستوى التشغيل في الجزائر و توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالسياسة المالية و بأدواتها لما لها من دور في تحقيق أهداف الدولة المسطرة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية،سياسة الإيرادات العامة،سياسة النفقات العامة، سياسة عجز الموازنة، سياسة التشغيل.

Le résume d'étude :

Le rôle de la politique financière dans l'élévation du niveau d'exploitation en Algérie.

Une étude empirique pour la période (1990- 2014)

Présenté par l'étudiante :

Warda Belghit

Encadré par le professeure :

Abou bakr Bousalem

L'étude visait à la connaissance de la nature du rôle de la politique financière dans le relèvement du niveau d'exploitation en Algérie , où il effectuait une étude empirique dans la période(de 1990 à 2014)et a été appuyé sur l'analyse des données statistiques et les traités et aussi l'utilisation d'une séries chronologiques, d'après les résultats de l'étude de la norme ont indiqué que l'Etat repose sur la politique financière à travers l'utilisation de divers outils pour atteindre leurs objectifs souhaités, ce qui nous explique les taux élevés d'exploitation en raison de ces outils c 'est pour ça on peut dire que la politique financière a un rôle positif dans l'élévation du niveau de l'exploitation en Algérie.

L'étude recommande la nécessité d'aborder la politique financière et ces différents outils en raison de leur rôle dans la réalisation des objectifs soulignés de l'État.

Mots clés: La politique financière, la politique des revenus généraux, la politique des dépenses publiques, la politique de déficit budgétaire, la politique d'emploi.